وزارة الاقتصاد والمالية

رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م

أهداف التنمية المستدامة

المواطنون يفكرون في مستقبلهم ...

ديسمبر 2024م

جدول المواد

قائمة الأسماء المختصرة 5

قائمة الجداول 8

8

ديباجَة 9

مقتطف من خطاب رئيس الوزراء 10

تلخيص التنفيذي 12

رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م 26

I. الجزء الأول: التحليل الاستراتيجي 27

1.1. المجتمعة 27

.1.1.6 حالة صحية سيئة رغم الجهود الكبيرة المبذولة 31

1.1.8. الفقر وعدم المساواة والضعف 32

1.1.9. خبرة الثقافة المعبأة من أجل ظهور هوية وطنية 33

1.1.10. الاتجاهات المجتمعية القوية وبذور التغيير 33

1.2. الاقتصاد 34

1.2.1. تتميز الاتجاهات في الاقتصاد بالقطاعين الأولي والثالث اللذين لا يزالان مهيمنين 34

1.2.2. اقتصاد صناعي منخفض 35

1.2.3. اقتصاد منخفض المنافسة 35

1.2.4. مشكلة نقدية خطيرة 35

1.2.5. تنويع التعدين وإدماجه بشكل أفضل في الاقتصاد 36

103. أدى هذا الوضع إلى إعادة قراءة قانون النفط لجعله أكثر جاذبية مع القانون رقم 2021-063 المعدل للقانون رقم 2015-035 المؤرخ 16 يوليو 2015 بشأن تنظيم الأبحاث في استغلال ونقل الهيدروكربونات . **1.2.6. لا تزال الهياكل الأساسية غير كافية لضمان الربط الشبكي الأمثل للإقليم** 39

1.3 الحكومة 40

1.3.1. الحكم السياسي 40

1.3.1.1. اتسمت الانتخابات بانخفاض المشاركة ومصادر التوتر في كثير من الأحيان 40

1.3.1.2. الأزمة السياسية وانهيار النظام الدستوري والانتقال جار 41

1.3.1.3. الانتقال، فترة التمزق والفرص 43

1.3.1.3. الإصلاح الدستوري 43

1.3.2. الإدارة القضائية 44

1.3.2.1. تطور قطاع العدالة 44

1.3.2.2. ديناميات إصلاح العدالة 44
1.3.3. الإدارة الإدارية 46
1.3.3.1. إعادة النظر في عملية اللامركزية في سياق إعادة التنظيم الإداري والإقليمي الجديد 46
1.3.3.2. التنمية الاقتصادية الإقليمية والمحلية 47
1.3.3.3. إدارة الأراضي مع العديد من النزاعات 47
1.3.3.4. رسم الخرائط وإدارة المعلومات الجغرافية في مالي: 47
1.3.3.5. التصورات عن استمرار الفساد 48
1.3.3.6. نظام لتخطيط التنمية وإدارتها يتسم بعدم الاستقرار المؤسسي 49
1.3.3.7. وضع مالي الجيوستراتيجي في عالم أصبح متعدد الأقطاب 50
1.3.3.8. تحالف دول الساحل (AES) 50
1-4 البيئة 52
1.4.1. المخاطر المناخية والفيضانات التي لوحظت في مالي 52
1.4.2. تناقص هطول الأمطار المقترن بتقلبات كبيرة في هطول الأمطار بين الفصول وبين الفصول 52
1.4.3. ارتفاع متوسط درجات الحرارة 53
1.4.4. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ 53
1.4.5. التزايد المستمر في إزالة الغابات 53
1.4.6. لا يزال الوضع فيما يتعلق بالصرف الصحي والحصول على مياه الشرب يبعث على القلق 54
1.5. تصورات الجمهور 55
1. القضايا السياسية والمؤسسية - الحكومة الانتخابية 55
1.6. المبادئ التوجيهية للتخطيط الإقليمي 58
1.7. محددات ديناميات «نظام مالي 60
1.8. قضايا التنمية 62
1.8.2. مجتمع يفقد اتجاهاته وقيمه 62
1.8.4. لا تزال البنية التحتية الاقتصادية غير كافية لضمان التغطية المثلى للإقليم على الرغم من الإمكانات الموجودة 64
1.8.5. لا يزال التحدي المناخي معادلة متعددة الأبعاد 65
1.8.6. نظام تعليمي بحاجة إلى الإصلاح وتغطية صحية وتغطية حماية اجتماعية بحاجة إلى توسيع نطاقها 65
64 ..... رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م
II. الجزء الثاني 65
1. السياق الحالي **91**
2. أسس الرؤية **91**
3. رابعا - التغييرات المتوقعة **92**
4. الشروط القابلة للتطبيق **93**
5. **التدخلات الرئيسية** أ- إعطاء الأولوية للسلام والأمن 93
96
الهياكل الأساسية للنقل والطاقة **98**
106 ..... رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م
III. الجزء الثالث - التوجيه الاستراتيجي وتنفيذ الرؤية 107
3.1. الاتجاهات الاستراتيجية 107

138 .....
IV. الجزء 4: استراتيجيات تنفيذ الرؤيه 139
• 4.2.4. تنويع مصادر التمويل 144
4.2.6. الاستفادة من مصادر خارجية جديدة للتمويل 147
4.2.7. تنفيذ استراتيجية فعالة للديون 147
4.2.8. المساعدة الإنمائية الرسمية 148
4.3. رافعات التغيير 148
4.4. هيكلة مشاريع لتفعيل الرؤية 150
4.5. 1 وسائط رسم الخرائط والاتصالات 152
544. وفي سياق الدراسة المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل لمالي، وبغية إبراز المعلومات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية للتنمية الوطنية، طلبت وزارة الاقتصاد والمالية تدخل المعهد الجغرافي لمالي (IGM) لإنتاج تمثيل خرائطي لنتائج التشخيص والدراسة المرتقبة لرؤية 2063 والأطلس الاقتصادي. 152
4.5.1. وسائط رسم الخرائط 153
4.5.1.1. خرائط الموقع 153
4.5.1.2. خرائط تطلعية 154
4.5.1.3. الأطلس الاقتصادي 155
4.5.2. استراتيجية الاتصال 155
4.5.2.1. الأهداف 156
4.5.2.2. المبادئ التوجيهية 157
4.5.2.3 . المحاور الاستراتيجية 157
المحور الاستراتيجي 1: الدعوة 157
المحور الاستراتيجي 2: إبراز هيكلة المشاريع 157
المحور الاستراتيجي 3: التعبئة الاجتماعية والاتصال من أجل التغيير السلوكي 157
المحور الاستراتيجي 4: بناء القدرات 157
المحور الاستراتيجي 5: رصد التقييم 158
على الصعيد الوطني 158
الإشكالية العملة 159
الملاحق 159
ثانيا - الديمغرافيا والمجتمع 163
سادسا - الحوكمة 163
الاقتصاد 163

قائمة الأسماء المختصرة

AES	تحالف دول الساحل
AIGE	الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات
AMO	**التأمين الصحي الإلزامي**
ANCD	الوكالة الوطنية للاتصال والتنمية
ANR	اجتماعات إعادة التموين الوطنية
APD	المساعدة الإنمائية العامة
BRICS	البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
CCNUCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير
CEDEAO	المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
CICB	المركز الدولي للمؤتمرات في باماكو
CNPM	المجلس الوطني لرابطة أرباب العمل في مالي
CNT	المجلس الوطني للمرحلة الانتقالية
COMATEX	الشركة المالية للمنسوجات
COVID-19	2019م فيروس كورونا
CPI	مؤشر إدراك الرشوة
CREDD	الإطار الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة
CSCOM	مركز الصحة المجتمعية
CT	الجماعة الإقليمية
DCPND	وثيقة الإطار الوطني لسياسات اللامركزية
DGEF	الإدارة العامة للمياه والغابات
DNTCP	المديرية الوطنية للخزانة والمحاسبة العامة
EDM-SA	طاقة المالية ـ شركة محدودة
EES	التقييم البيئي الاستراتيجي
EIES	دراسة الأثر البيئي والاجتماعي
EMOP	تحقيق المعياري الدائم للأسر المعيشية
ERI- ESI	تحقيق الاستقصائية الإقليمية المتكاملة بشأن العمالة والقطاع غير الرسمي
FAIPD	مرافق لدعم الاستثمار المنتج في الشتات
FCFA	الجماعة المالية الأفريقية
FDS	قوات الدفاع والأمن
FMI	صندوق النقد الدولي
GAR	الإدارة على أساس النتائج
GDTE	الإدارة المستدامة للأراضي والمياه
IA	ذكاء اصطناعي
IDE	الاستثمار الأجنبي المباشر
IDH	مؤشر التنمية البشرية
IGM	المعهد الجغرافي لمالي
INDG	البنية التحتية الوطنية للبيانات الجغرافية المكانية
INSTAT	المعهد الوطني للإحصاء
ITEMA	صناعة النسيج في مالي
LOPM	قانون التوجيه والبرمجة العسكريين
MPME	المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم
MTA	أدوية التقليدية المحسنة

NBD: المصرف الجديد للتنمية

NPI: البلد الصناعي الجديد

NTIC: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة

OCDE: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي

ODD	أهداف التنمية المستدامة:
ODHD/LCP	مرصد التنمية البشرية المستدامة ومكافحة الفقر:
OIM	المنظمة الدولية للهجرة:
OMVS	منظمة تعزيز نهر السنغال:
ONG	منظمة غير حكومية:
PIB	الناتج المحلي الإجمالي:
PNAEP	الخطة الوطنية للحصول على مياه الشرب:
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص:
PRODEC	البرنامج العشري لتطوير التعليم:
R&D	البحث والتنمية:
RAMED	نظام التأمين الطبي:
RAMU	التأمين الصحي الشامل:
SIPEX	شركة سوناطراك الدولية للتنقيب عن النفط وإنتاجه (الشركة الجزائرية):
SNAT	الخطة الوطنية للتخطيط المكاني:
STEM / STIM	العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات:
TDRL	ضريبة التنمية الإقليمية والمحلية:
TIC	تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:
TVA	ضريبة القيمة المضافة:
UA	الاتحاد الأفريقي:
UEMOA	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا:
UPA	اتحاد الإنتاج الحرفي:

قائمة الجداول

. الجدول 1: التوزيع القطاعي لهيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية). 30
الجدول 2: معدلات نمو إنتاج الذهب والمواد الأخرى والحديد 36
الجدول 3: حالة إجمالي شبكة الطرق من 2019م إلى 2023م (بالنسبة المئوية). 38
جدول 4: محاور الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي.. 57
جدول 5: موجز أهداف الرؤية. 102

قائمة المؤطر

المؤطر1: معتمرة العام للشباب. 29
مؤطر 2: قانون المناجم الجديد لمالي 35
مؤطر 3 : دور الدولة 39
مؤطر 4: تحالف دول الساحل.. 51
مؤطر 5: البرنامج الوطني للتربية على القيم. 61
مؤطر 6: معتمر العاملة للتعليم. 64

ديباجَة

في إطار رؤية تنموية، أتاحت المرحلة الانتقالية الحالية الشروع في مشاريع إصلاحية كبرى تستجيب لشواغل الشعب المالي في مجالات الأمن والحكومة والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس المرحلة الانتقالية، الرئيس الدولة
الفخامة
جنرال الجيش عاسيمي غويتا

الاستجابة لشواغل الشعب المالي في مجالات الأمن والحكومة والعدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن هذه الفترة الانتقالية هي فترة انفراج، مما يتيح وضع الأسس لمستقبل أفضل لمالي.
وينبغي أن تتيح هذه الفترة إعادة بناء دولة قوية ومتينة وقابلة للاستمرار، دولة تفي بالتزاماتها يعني المتمثلة في ضمان الأمن وضمان التماسك الاجتماعي ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال توزيع أفضل للدخل.
وبالنسبة للجبهة الخارجية، ينبغي أن تمكننا هذه القطيعة مع الماضي من أن نأخذ في الحسبان بشكل أفضل التهديد الذي تشكله العولمة الليبرالية المتطرفة على الاقتصاد المالي. وينبغي اغتنام الاتجاه الحالي نحو عالم متعدد الأقطاب لتعزيز سيادتنا وتطوير شراكات مربحة للجميع.

وسيتوقف نجاح هذه التمزقات المختلفة على زيادة مشاركة الشباب في العمليات السياسية، وحصولهم على التعليم للجميع، وتعزيز إمكانية العمل، ودعم مباشرة الأعمال الحرة، وإدارة الهجرة، وتهيئة الفرص في المجالات الفنية والثقافية والاجتماعية.

وبالتالي، من أجل تحقيق التغييرات المطلوبة لتحقيق مالي كورا (**Mali Kura**)في سياق دولي يتزايد فيه عدم اليقين وعدم الاستقرار، من الضروري أن نكون جزءا من رؤية طويلة الأجل للتنمية بحلول عام 2063م.

وينبغي أن تكفل هذه الرؤية سلامة مالي وطاقتها وقدراتها التكنولوجية. كما ينبغي أن يشجع تعزيز الصلة بين الأقاليم وأن يراعي المزايا التنافسية والتنافسية لخلق قيمة مضافة أكبر، لا سيما في سلاسل القيمة الزراعية وصناعات التجهيز

وينبغي أيضا أن يستفيد تنفيذ الرؤية من الفرص والإمكانات القائمة مثل الشباب، وديناميكية السكان، وإطار تنظيمي للحوافز للاستثمار الخاص. سيتعين عليها تحديد الخيارات القوية التي ترفع طموحات البلاد نحو السيادة والاستقلال والظهور الاقتصادي والمالي، في ضوء إمكاناتها وفرصها الهائلة.

وأخيرا، سيتعين عليها أن تستفيد من القيادة الجديدة في مجالي الحكم والأمن، والجهود الرامية إلى تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن، واحترام سيادة مالي في العلاقات الخارجية، والمبادرات المتعلقة بالسيطرة على الموارد الوطنية وتحويلها.

وسيؤدي إنشاء تحالف دول الساحل (AES) بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر إلى إنشاء هيكل للدفاع الجماعي والمساعدة المتبادلة من أجل التصدي لجميع التحديات الإنمائية لهذا الحيز المشترك.
وإنني مقتنع بأن تفعيل هذه الرؤية سيرسي الأسس لنشوء مالي وإعادة تأسيسها وازدهارها.

مقتطف من خطاب رئيس الوزراء

رئيس الوزراء، رئيس الحكومة

د. شوغيل كوكالا ميغا

تمثل عملية تطوير رؤية عام 2063م والاستراتيجية الإنمائية الوطنية لمالي خطوة حاسمة في تنفيذ «مالي كورا»، وهي مالي جديدة تأمل في أن تبلور التوقعات المشروعة لمواطنيها لسنوات عديدة وتعيد تأكيدها على الصعيد الوطني

الأساس.

سيتعين على الرؤية الجديدة رسم مسار التنمية بحلول عام 2063م وتحديد الخيارات القوية التي ترفع طموحات البلاد نحو الظهور الاقتصادي، في ضوء إمكاناتها وفرصها الاقتصادية، والينابيع العميقة من المرونة الاقتصادية والاجتماعية التي بنتها البلاد في ظل الظلم، العقوبات غير القانونية المفروضة عليها.

وينبغي أن تسمح لنا هذه الممارسة بالتفكير خارج الإطار ووضع الأسس لمالي جديدة، بطريقة شاملة. يجب أن نخترع «نظام مالي أو «نموذج مالي»

.«وهذا ينطوي بالضرورة على تعزيز التفكير المستقل والحلول الداخلية والمستدامة، أي الثقة بالعبقرية المالية، والقول إنه لن يأتي أحد إلى مالي بدلاً من مالي. ومن الآن فصاعدا، يسرني أن ألاحظ أن هذه الدراسة يجريها خبير وطني بقيادة وزير الاقتصاد والمالية بمشاركة جميع الطبقات الاجتماعية - المهنية في البلد.

سيتعين على الرؤية الجديدة رسم مسار التنمية بحلول عام 2063م وتحديد الخيارات القوية التي ترفع طموحات البلاد نحو الظهور الاقتصادي، في ضوء إمكاناتها وفرصها الاقتصادية، والينابيع العميقة من المرونة الاقتصادية والاجتماعية التي بنتها البلاد في ظل الظلم، العقوبات غير القانونية المفروضة عليها.

خطاب عند إطلاق عملية وضع الرؤية 2063 والاستراتيجية الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل،

21 **ديسمبر 2023م في** *CICB*

تصدير وزير الاقتصاد والمالية

ألوسيني سانو
وزير الاقتصاد والمالية

يعيش شعب مالي فترة خاصة في تاريخه. والواقع أن الانتقال السياسي الجاري يثير آمالا كثيرة ويحظى بدعم كبير من الماليين الذين يريدون أن يأخذوا مصيرهم بأيديهم..

ولا يمكن للسلطات الانتقالية، باختيارها أن تدرج في إطار برنامجي طويل الأجل تنفيذ توصيات الدعاوى الوطنية لإعادة التأهيل التي تتنبأ بنمو اقتصادي 10% على مدى السنوات 30 المقبلة، أن تعبر بشكل أفضل عن الحاجة إلى دراسة مستقبلية جديدة.

والسلطات الانتقالية، باختيارها أن تدرج في إطار برنامجي طويل الأجل تنفيذ توصيات الدعاوى الوطنية لإعادة التأهيل التي تتنبأ بنمو اقتصادي 10% على مدى السنوات 30 المقبلة.

ستساعد رؤية 2063م الجديدة، التي ولدت من الإرادة السياسية لأعلى السلطات في المرحلة الانتقالية، في بناء استقلال اقتصادي ومالي واقتصاد ناشئ في مالي مسالمة..

يسبق هذه الرؤية تشخيص دقيق للحالة العامة في البلد وتستفيد إلى أقصى حد من التقييمات والدروس المستفادة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة (CREDD 2019-2023) والدراسة الوطنية المستقبلية في مالي 2025 وجميع المبادرات ذات الصلة التي يمكن أن تساهم في التفكير لبناء مسار جديد للتنمية الشاملة والمستدامة لمالي. كما استفادت العملية من المرونة القوية التي أظهرتها مالي في السنوات الأخيرة، على الرغم من الجزاءات والأزمة المتعددة الأبعاد التي تشهدها.

والدراسة المرتقبة هي أداة تفكير تهدف إلى البحث عن أفضل التوجهات، واتخاذ أفضل الخيارات لنماذج التنمية، واتخاذ القرارات ذات الصلة لإدارة الأنشطة العامة

وستركز الرؤية على بناء اقتصاد وطني متكامل يدور حول: '1' تطوير أقطاب اقتصادية إقليمية مرتبطة بتنمية الأقاليم الاقتصادية ؛ '2' نشر الهياكل الأساسية للنقل ؛ وتكنولوجيات الطاقة والمعلومات والاتصالات ؛ '3' تنمية المهارات التي تتمحور حول التدريب المهني والعمالة في الأقاليم الاقتصادية ؛ '4' تحسين الحالة الصحية للسكان ؛ للبيئة المعيشية والبيئة البشرية و '5' إعادة بناء وتعزيز الدولة وسلطتها.

-وسيتم تحديد وتنفيذ مشاريع الهيكلة المتكاملة والموحدة لدعم تنفيذ الرؤية على مراحل مدتها عشر سنوات. وستغطي مجالات '1' الحكومة وبناء القدرات في مجال التخطيط، و '2' الهياكل الأساسية وتنمية رأس المال البشري (الطاقة، والنقل، والتحضر، والتعليم، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك)، و '3' استغلال وتجهيز الموارد الأولية (الزراعية، والتعدين، وما إلى ذلك)، و '4' البيئة وتغير المناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر المعهد الجغرافي لمالي صندوقاً كبيراً لرسم الخرائط ونظام أطلس اقتصادي لتوثيق حالة الإنجازات في كل مرحلة (خريطة قطاعية وإقليمية وعالمية). كما تقوم الوكالة الوطنية للاتصالات الإنمائية بوضع وتنفيذ استراتيجية للاتصال من أجل زيادة النشر والملكية.

وأخيرا، وضعت هذه الرؤية في شكل كتاب أبيض، مرجع لبناء المستقبل. يغطي فترة أربعين عامًا مقسمة إلى أربع (4) مراحل مدتها 10 سنوات (2024م-2033م، 2034م-2043م؛ 2044م-2053م, 2054م-2063م).

وسيتطلب تنفيذ الإصلاحات الأساسية وبناء قدرات الهياكل المسؤولة عن تنفيذها ورصدها وتقييمها

.

تلخيص التنفيذي

1. مقدمة

1. منذ عام 2012م، غرقت مالي في أزمة معقدة بسبب هجمات الجماعات المتمردة والإرهابية في المناطق الشمالية والوسطى من البلاد. وقد أدى هذا إلى تعطيل توقعات الاقتصاد الكلي ويمكن أن يقوض السياسة العامة. في حين أن العودة إلى النظام الدستوري في عام 2013م كانت خطوة نحو الاستقرار، فإن عمق الأزمة أعاق الحكم الفاضل. أدى الانقطاع المؤسسي في 18 أغسطس 2020م وتصحيح مسار الانتقال في مايو 2021م إلى إصلاحات سياسية وأمنية لاستعادة البلاد.

2. تتمتع مالي بإمكانات استثمارية كبيرة، مع نمو الأقاليم التي يمكن تعزيزها من خلال تحسين البنية التحتية (الطرق والطاقة والاتصالات) ومناخ الأعمال. ولاستغلال هذه الإمكانات، وضعت رؤية إنمائية طويلة الأجل على مدى 40 عاما. وتحدد هذه الرؤية الموارد المحتملة والاحتياجات من الهياكل الأساسية للتغلب على القيود الاقتصادية.

3. وتحدد الرؤية طريقا طموحا لمالي، بهدف التغلب على الأزمات الحالية وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة على مدى السنوات 40 المقبلة. وستركز الجهود على الحكومة والاقتصاد والتماسك الاجتماعي وتحسين ظروف معيشة الناس، استنادا إلى الإصلاحات العميقة والاستثمارات الاستراتيجية.

4. وهكذا أبرز التحليل الهيكلي أن المتغيرات الحكومية، مثل دور الدولة والتخطيط الإنمائي، ضرورية. والاستثمار والأراضي والطاقة هي أيضا متغيرات هامة لتحقيق استقرار النظام وتتطلب سياسة مدروسة جيدا في مجالي الطاقة والاستثمار.

5. وتتألف عملية وضع الرؤية الإنمائية لمالي من ثلاث مراحل:

- **بناء قاعدة المعلومات:** هذا هو التسلسل الذي أتاح الحصول على عناصر المعلومات المتعلقة بالنظام. تشمل: تحديث الدراسات بأثر رجعي، وتحليل تطلعات الناس وشواغل الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- **استكشاف سيناريوهات بديلة:** ركز على تحديد وتحليل المسائل الرئيسية، ووضع سيناريوهات عالمية لمستقبل مالي.
- **تحديد الرؤية والاستراتيجيات:** صياغة رؤية استباقية تستند إلى التحديات والتطلعات المحددة للسكان.

2. قضايا التنمية

6. وتتمثل التحديات الإنمائية الرئيسية التي تم تحديدها في انعدام الأمن الغذائي والأمن والصحة والتعليم والمياه والزراعة والفقر والبطالة والإدارة الاقتصادية والهياكل الأساسية. وتكتسي الحكومة والاستثمار والأراضي والطاقة أهمية حاسمة لتحقيق استقرار النظام.

7. يعد تآكل القيم التقليدية للنزاهة والكرامة التحدي الأول في تعبئة الذكاء الجماعي في البلاد. والواقع أن تطوير القيم المجتمعية القائمة على الارتباط القوي لكل فرد بوطنه، وكذلك على المعايير الأخلاقية الرفيعة للنزاهة والنزاهة والإنصاف والعدالة، هي أمور قادرة على إرساء التماسك الوطني والسلام الاجتماعي. لذلك يجب أن يستند العمل الحكومي إلى أدوات التماسك الاجتماعي التي هي الشرعية التقليدية والأديان والقيم الثقافية والعدالة.

3. السيناريوهات المستقبلية

8. من المقرر وضع ثلاثة سيناريوهات لمستقبل مالي بحلول عام 2063م :

- **سيناريو التجديد (MALI KURA) :** يستند هذا السيناريو إلى افتراض استمرار وتعزيز زخم المرحلة الانتقالية . وقوتها الدافعة هي دولة أبدت بشكل دائم إرادة أكثر حزما للدفاع عن السلامة الإقليمية والحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام سيادة مالي تجاه الشركاء الخارجيين وإخراج البلد من التنمية الفرعية باتخاذ خيارات استباقية تستند إلى متطلبات الإدارة الاقتصادية السليمة وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة.

وهو يستند إلى ما يلي: تعزيز دينامية الانتقال بإقرار الدولة لسيادتها والدفاع عن سلامتها الإقليمية ؛ وإنشاء اتحاد كونفدرالي وظيفي داخل تحالف دول الساحل ؛ اقتصاد متقدم، وتنمية بشرية عالية، وبيئة محفوظة.

- **سيناريو خيبة الأمل (DJIGUI MA FA)** : يستند هذا السيناريو إلى استمرار مختلط لديناميكيات التمزق .فرضيته الرئيسية هي أن الدولة المالية، على الرغم من الجهود المبذولة للتهدئة، حققت نتائج متباينة: لا يزال الوضع الأمني هشًا، مع النزاعات المتقطعة والتهديد المستمر للجماعات المسلحة والجهاديين .وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي المزمن، الذي يتسم بانقلابات وتوترات عرقية، يعيق الإصلاحات المؤسسية، بينما يؤدي الفساد وعدم فعالية الإدارة في الأقاليم غير السيادية إلى تفاقم تحديات الحكم .وهي منظمة حول: الاستمرار المختلط لديناميكية التمزق ؛ إحراز تقدم محدود في الوحدة الوطنية والحكم ؛ عدم كفاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **السيناريو غير المقبول (AN TE):** يعتمد هذا السيناريو على التحول بعيدًا عن ديناميكيات التمزق التي يحركها الانتقال. ويؤدي ذلك إلى فقدان إنجازات المرحلة الانتقالية من حيث الحكومة السياسية والاقتصادية والأمنية. فرضيته الدافعة هي أن الدولة متساهلة ولا تهتم إلا برفاهية الطبقة الصغيرة من القادة السياسيين والإداريين وعائلاتهم وحلفائهم.

يدور حول: التخلي عن ديناميكية التمزق ؛ الدولة المتساهلة، وتزايد انعدام الأمن والفساد ؛ انهيار الحكومة وتشرذم البلاد.

4. رؤية 2063م

9. رؤية مالي 2063م هي مبادرة طموحة وشاملة لتحويل مالي إلى دولة ناشئة بحلول عام 2063م. يضع هذا الإطار الاستراتيجي المواطن المالي في صميم الأولويات، معتبراً إياه فاعلاً مستقلاً قادراً على تحمل مصيره. وهو يستند إلى دينامية تشاركية وشاملة.

10. يستند إلى سيناريو التجديد. تتطلع مالي إلى أن تصبح «دولة موحدة ومزدهرة، ومحكومة بشكل جيد وآمنة، مع اقتصاد قوي ومتقدم، ومستوى عالٍ من التنمية البشرية، وبيئة محفوظة بشكل مستدام». تُترجم هذه الرؤية إلى توجهات استراتيجية لكل عقد حتى عام 2063م. تمثل رؤية مالي 2063م خطوة حاسمة في التحول الاستراتيجي في مالي. وهو مصمم بروح التجديد والتمزق، ويهدف إلى:

- تعزيز الأمن: كفالة الأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني من خلال نهج شامل يعزز السلام المستدام، وهو أمر أساسي للتنمية والتماسك الوطني.

- الظهور الاقتصادي: رفع مالي إلى مرتبة الدول الناشئة من خلال النمو الشامل، مدعومًا بمعدل سنوي متوسط يبلغ 10٪، مستفيدًا من الإمكانات والفرص الاقتصادية الهائلة. بمعدل النمو هذا، يجب أن يكون البلد قادرًا على تحقيق هدفه المتمثل في أن يكون من بين البلدان ذات الدخل المرتفع للفرد، مع 13 900 دولار أمريكي في عام 2063م.
عزيز السيادة: الحد من التبعيات الاقتصادية والمالية مع تعبئة الأصول الوطنية، بما في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية.

- المرونة المستدامة: توطيد أسس التنمية المتسقة من خلال التصدي للتحديات الاجتماعية والبيئية وتحديات الهياكل الأساسية.
- ركيزة لا رجعة فيها في اتحاد دول الساحل: تعزيز وتعزيز الأمن والدفاع والدبلوماسية وتنمية هذا المجال.

11. ولكي تمول مالي هدفها الطموح المتمثل في التحول الاجتماعي والاقتصادي، يجب أن تجد آليات مبتكرة لاجتذاب موارد التمويل. وبالتالي، يجب أن يصل الائتمان للاقتصاد إلى مستوى يعادل 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع المستوى الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر عشرة أضعاف إلى حوالي 3000 مليار فرنك أفريقي، بينما من المتوقع أن تزداد تدفقات المهاجرين بشكل كبير في غضون عقدين قبل أن تشهد انخفاضًا كبيرًا بنحو 900 مليار فرنك سيفا في عام 2063م

12. في حين أن معدل انتشار الفقر لا يزال عند مستوى مقلق في مالي اليوم (44٪)، يجب أن ينخفض بشكل كبير إلى 10٪ فقط بحلول عام 2063م. ومن أجل القضاء على هذه الآفة، فإن تحسين توزيع الثروة الوطنية شرط أساسي لإرساء أسس العدالة والمساواة الاجتماعية. مع 0.24 من مؤشر GINI ، ستكون مالي من بين أكثر البلدان مساواة في العالم بحلول عام 2063م. يمثل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لجميع السكان أولوية في عام 2063م بمعدل 100٪.

5. مراحل الرؤية

13. ينقسم تنفيذ رؤية مالي 2063م إلى أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى (2024م-2033م):** سيكون الهدف العام هو إنعاش الدولة وتحويل الاقتصاد، مع أهداف محددة: تعزيز قوات الدفاع والأمن، والقضاء على الإرهاب، والتماسك الاجتماعي، وتهيئة الظروف للسيادة الغذائية والتغذوية، وتطوير اقتصاد وطني متكامل مع أقطاب التنمية الإقليمية لتسريع تصنيع البلاد، وتحسين الحكومة والبنية التحتية .وتقترح هذه المرحلة خطة للاستجابة للأزمة المتعددة الأبعاد عن طريق معالجة الأسباب الجذرية من أجل تعبئة حلول مبتكرة لتوطيد السلام والأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي للبلد، واستكشاف العناصر البديلة، وتعزيز الحكم الرشيد ؛

- **المرحلة الثانية (2034م-2043م):** ستخصص للتخصص في الأقاليم ذات القيمة المضافة العالية .وخلال هذه الفترة، سيكون من الضروري توطيد منجزات المرحلة الأولى، ولكن قبل كل شيء لتمكين البلد من تحقيق النشوء الاقتصادي، مع تحقيق الأهداف التالية: توطيد الإنجازات، وتطوير الصناعات الثقيلة والتكنولوجيات المتقدمة ؛

- **المرحلة الثالثة (2044مم-2053م):** إنه مستوى عال من التنمية البشرية، يتمثل في التحسين المستدام لرفاه سكان مالي من خلال القضاء على جميع أشكال الفقر، مع تحقيق الأهداف التالية: تحسين الخدمات الصحية والتعليم وتطوير الهياكل الأساسية والحد من الفقر ؛

- المرحلة الرابعة (2054م-2063م): هذا هو توطيد إنجازات المراحل السابقة. تشير هذه المرحلة إلى إكمال التصنيع من خلال التطور المتسارع وقطاع الصناعة التحويلية، وتنمية منسجمة لقطاع الخدمات، لا سيما في عناصره التجارية والنقل والسياحة.

6. نظرية التغيير

14. تستند هذه النظرية إلى نموذج تطويري جديد (مالي كورا تا سيرا) يتميز بظهور نماذج جديدة:

- إنشاء دولة تقوم على أساس القوة والقانون وتضمن بالكامل السلطة العامة من خلال صلاحياتها السيادية وتعزز سلطتها وقيادتها من أجل السيطرة على القطاعات الاستراتيجية للتنمية ؛
- تنمية روح وطنية سليمة مع مثالية القادة والشخصيات العامة والإدارة ؛
- التغيير المتكامل لنظام التعليم لتعزيز ظهور مواطن متعلم جيدا ومسؤول يتمتع بالقيم الأخلاقية والمهارات اللازمة للتنقل في هذا العالم المعقد ؛
- تغيير النهج المتبع إزاء المسائل السكانية، الذي سينظر إليه الآن على أنه فرصة مع التركيز بوجه خاص على الدور الحيوي للشباب ؛
- تأكيد سيادتها تجاه الشركاء الخارجيين وخاصة في استغلال وتقاسم الموارد المعدنية لتمويل تنميتها.

7. استراتيجيات التشغيل

15. ويستند تفعيل هذه الرؤية إلى ما يلي:

- تعزيز دور الدولة ؛
- بناء الثقة في المؤسسات وتحرير الإمكانات المجتمعية ؛
- تعزيز قيادة مهام التخطيط الاستراتيجي والتبصر ؛
- تعزيز النظام التخطيطي والإحصائي ؛
- إنشاء نظام دينامي للرصد والتقييم ؛
- استراتيجية البلاغات الوطنية لتحسين مشاركة أصحاب المصلحة واجتذاب الشركاء الماليين ؛
- تعبئة الأموال المحلية والخارجية لتمويل هيكلة المشاريع وإدماجها ؛
- نظام لتتبع الخرائط.

16. وعلاوة على ذلك، سيجري تفعيل الرؤية أيضا حول هيكلة المشاريع ودعم رسم الخرائط:

- هيكلة المشاريع وتوحيدها وإدماجها

17. ولتنفيذ هذه الرؤية، تهدف حكومة جمهورية مالي إلى الشروع في مشاريع واسعة النطاق لتوحيد وإدماج مختلف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في مالي في الأجل المتوسط.

18. ولجعل هيكلة المشاريع وسيلة لتحقيق الرؤية، كان من الضروري تحفيز التفكير المستقبلي حول هذه المشاريع من أجل الخروج عن المنطق المنهجي للقطاع، الذي لا يزال قيد الحفاظ، وإعطائها محتوى جديدًا يتماشى مع الرؤية التي سيتم بناؤها. وبالتالي، يلزم إحداث تحول نموذجي، مع تفضيل نهج إنمائي عالمي ومتكامل بدلا من رؤى قطاعية تستند إلى فرادى المشاريع. والمسألة تتعلق بتحديد مسار تحقيق الأهداف الرئيسية في مجال التنمية وفقا للرؤية وتحقيقها من خلال البرامج الرئيسية أو المشاريع الهيكلية. وفيما يلي المشاريع الإحدى عشرة (11) المتعلقة بالهيكلة والتكامل والتوحيد:

المشروع رقم 1 «FARAFINA JIGINE» **:**الذي يغذي مالي والمنطقة الفرعية
المشروع رقم 2: «يلين كورا» يضيء مالي
المشروع 3: تصنيع مالي
المشروع رقم 4: «كانكو موسى سيغينا» عودة العصر الذهبي لكانكو موسى
المشروع 5: إدماج مالي في العالم
المشروع رقم 6 «SIGIDA YIRIWA» **:**العيش بشكل أفضل في باماكو والعواصم الإقليمية
المشروع رقم 7: جعل مالي مركزا دون إقليمي للتكنولوجيا
المشروع رقم 8: **«برنامج سانكوري»** للموارد البشرية الصحية والأفضل تدريباً والكفاءة المهنية
المشروع رقم 9: مالي فيرت وبيين إيتر
المشروع رقم 10: الإصلاحات الضرورية والابتكارات والرقمنة
المشروع رقم 11: كونافوني تا سيرا: البرنامج الوطني لتطوير الهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية في مالي

- **وسائط رسم الخرائط والاتصال**

من أجل إبراز المعلومات بشكل جيد حول القطاعات الرئيسية للتنمية الوطنية، طلبت وزارة الاقتصاد والمالية تدخل المعهد الجغرافي لمالي (IGM) لإنتاج عرض خرائطي للنتائج التشخيصية لرؤية 2063م من خلال الخرائط المرتقبة والأطلس الاقتصادي.

20. بالإضافة إلى ذلك، فإن رؤية مالي 2063م لتحقيق طموحاتها، تحتاج إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة. ولإيجاد هذه الدينامية حول الرؤية، تم وضع استراتيجية للاتصال لتحسين وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق المستوى المنشود من التنمية.
21. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حجم مشاريع الهيكلة المتوخاة، فإن تنفيذ رؤية مالي 2063م ينطوي على تعبئة الأموال المحلية والخارجية. وتعتمد تعبئة الأموال على التواصل الجيد والمستمر والمناسب والمتسق من البلد. وبالنظر إلى أن صورة البلد عامل في اجتذاب الشركاء التقنيين والماليين وكذلك المستثمرين، فإن هذه الاستراتيجية ستسهم في زيادة تحسين صورة البلد على الساحة الوطنية، دون الإقليمية والإقليمية والدولية من خلال الجمع بين تقنيات التسويق والاتصالات لأغراض التنمية.

8. الإطار المؤسسي للرصد والتقييم
ويتطلب تولي مهام الاستبصار والتخطيط الاستراتيجي قيادة رفيعة المستوى حيث انبثق ذلك عن توصيات الحوار بين الأطراف المالية، من خلال إنشاء هيئة للاستبصار والتحليل الاستراتيجي ملحقة

رئاسة الجمهورية. ومن هذا المنظور، يمكن صياغة تنفيذ ورصد وتقييم رؤية مالي 2063م حول هيئة توجيهية سياسية وهيئة توجيهية استراتيجية. المجلس الأعلى لرؤية مالي 2063م، المسؤول عن اعتماد المبادئ التوجيهية العالمية بشأن بعد النظر، والأمانة التنفيذية الوطنية، التي ستكون مهمتها تنسيق رصد وتقييم الرؤية.

حفلة لإطلاق العملية الخاصة برؤية مالي 2063م واستراتيجية التنمية الوطنية متوسطة الأجل 21 ديسمبر 2023م في مركز باماكو الدولي للمؤتمرات في باماكو

22. بناء على توجيهات ورؤية رفيعة المستوى من رئيس المرحلة الانتقالية، رئيس الدولة، الجنرال عاصمي غويتا، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية صياغة رؤية جديدة للتنمية في مالي. وقد سبق هذه الرؤية تشخيص لا هوادة فيه للوضع العام للبلد، واستفادت إلى أقصى حد من التقييمات والدروس المستفادة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة (CREDD 2019-2023)، والدراسة الوطنية الاستشرافية لمالي 2025 وجميع المبادرات ذات الصلة, لا سيما استخدام التعداد العام الخامس للسكان والمساكن (RGPH5)، والتعداد العام للوحدات الاقتصادية (RGUE) والعديد من الاستراتيجيات القطاعية التي من المحتمل أن تساهم في تأملاتنا حول بناء مسار جديد للتنمية الشاملة والمستدامة في مالي.

23. في نهاية هذه العملية، تم إعداد الوثائق التالية: (1) التشخيص الاستراتيجي؛ (2) التقرير الاستشرافي "مالي كورا كوراكداسيرا كا بصادا سان 2063"؛ (3) الاستراتيجية الوطنية للنهوض والتنمية المستدامة (SNEDD 2024-2033)؛ (4) وثيقة هيكلة المشاريع؛ (5) الخرائط الاستشرافية والأطلس الاقتصادي؛ (6) استراتيجية الاتصال.

24. ويعتمد التنفيذ الناجح لرؤية "مالي كورة كورة كدا بسان 2063م" على عوامل معينة. وتشمل هذه العوامل الدعم السياسي للرؤية، وتأكيد دور الدولة، والموارد البشرية أو "المالي" الجديد، وتمويل الاستراتيجية.

25 الدعم السياسي شرط لا غنى عنه لضمان نجاح تنفيذ رؤية مالي 2063م. وينبغي أن يأتي هذا الدعم السياسي من أعلى السلطات السياسية والهرمية في البلاد، التي حددت المسار من خلال رعاية إطلاق المؤتمر برسالة من رئيس المرحلة الانتقالية وخطاب رئيس الوزراء الافتتاحي. وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لفشل الدراسة الاستشرافية لمالي 2025 هو غياب الدعم السياسي.

26. يستدعي تطوير وتنفيذ رؤية "مالي كورا كورا كدا سانا 2063م" أن نتساءل عن دور الدولة، مستخلصين الدروس من التجارب المختلفة للإدارة الاقتصادية والتخطيط التنموي. يجب أن تظل الدولة لاعباً اقتصادياً مهماً. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون الأقاليم الاستراتيجية تحت قيادة الدولة أو تحت سيطرتها.

27. ويجب أن تضمن الدولة سيادتها على العديد من الأقاليم الاستراتيجية. وتشمل هذه الأقاليم الأمن، والتعليم، والغذاء، والطاقة، والطاقة، والرقمنة، والصحة، والسيادة الدوائية. وهذا يتطلب دولة قوية ومتينة وذات سيادة اقتصادية. دولة تلعب دورها التنموي الرئيسي في إنتاج وتوزيع وتنظيم الأقاليم الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية. هذا التعزيز لدور الدولة يجب أن يؤدي إلى تنمية داخلية تعزز مناخ الأعمال وتشجع القطاع الخاص المالي على الازدهار في الأقاليم الإنتاجية. وهذا سيجعل من الممكن إرساء السيادة الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد وتوليد موارد كافية لتمويل طموحات مالي في التنمية والنهوض.

28. وتقوم الرؤية أيضًا على الإنسان المالي الجديد (ماليدن كورا). وهو مواطن مسؤول ووطني ويحترم القيم، ويعمل بجد وضمير ومنفتح، ويعمل من أجل سيادة ورفاهية الجميع. يهدف برنامج "ماليدن كورا" إلى تدريب الفرد وتشكيله (العقلية المدنية والمهارات الشخصية والدراية الفنية) بهدف تحقيق بنية جديدة لمجتمع "فاضل" من خلال التحول الاجتماعي وتغيير السلوكيات وظهور مالي كورا. تتماشى هذه الرؤية مع رؤية

تتماشى هذه الرؤية مع رؤية برنامج التربية على القيم، الذي يدعو إلى تجميع الإجراءات لصالح البناء المدني. ويشمل ذلك إتقان برامج التدريب (التربية على القيم والأخلاق والمواطنة وتطوير الخدمات والتقنيات) والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية (رواية القصص والغناء والمسرح والسينما).

29. وتظل مسألة التمويل أيضا عاملا هاما في تحقيق أهداف الرؤية. فالبيئة الدولية تتسم بتشديد شروط التمويل وندرة التمويل الميسر من الجهات المانحة المتعددة الأطراف وإملاءات البلدان المتقدمة النمو. وفي ظل هذه الخلفية، تقوم استراتيجية تمويل رؤية مالي 2063م على تعبئة الموارد الداخلية (قامت الحكومة بالفعل بالإصلاحات اللازمة لضمان هذا التمويل). وبالإضافة إلى السكان الشباب والديناميكيين، تمتلك مالي موارد هائلة من حيث أشعة الشمس والمياه والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والموارد المعدنية. ويوجد مكان مهم للحكم الرشيد، وتوزيع أفضل للعدالة، وأساس التنمية الاجتماعية المتناغمة).

30. تعتبر الإصلاحات التي تم تنفيذها في قطاع التعدين، ولا سيما رؤية مالي الجديدة للتعدين في عام 2023 وقانون

المحتوى المحلي، وكذلك إنشاء شركات مملوكة للدولة في الأقاليم الاستراتيجية، من الأصول المهمة لبدء تمويل الرؤية التنموية الجديدة لمالي. يوفر قطاع التعدين الموارد اللازمة لبدء دورة حميدة من النمو. وتوفر أموال الاستثمار المتولدة (أكثر من 500 مليار فرنك سيفا في السنة)؛ وإيرادات الميزانية الإضافية المتولدة (أكثر من 100 مليار فرنك سيفا في السنة)؛ وحجم الأعمال المتولدة عن تلبية احتياجات التعدين المحلية (أكثر من 5000 مليار فرنك سيفا في السنة)؛ وعائدات التصدير (أكثر من 10000 مليار فرنك سيفا) الجزء الأكبر من موارد التشغيل، إلى جانب تمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل من الشركاء التقنيين والماليين.

31. ومالي بلد منخفض الدخل يتسم اقتصاده بانخفاض مستوى التصنيع، مما يجعل القطاعين الأولي والثالث يستأثران بحصص كبيرة إلى حد ما من الناتج المحلي الإجمالي. ويخضع هذا الاقتصاد لعوامل ضعف تعيق تحوله الهيكلي وتنميته. ولا تتسم الصادرات بالتنوع الشديد وتتركز على عدد محدود جداً من المنتجات مثل القطن والذهب والمنتجات الزراعية الرعوية غير المصنعة. وتؤدي التقلبات في الإنتاج المحلي لمعظم هذه المنتجات التصديرية تبعاً للأخطار المناخية والطبيعية (هطول الأمطار والجفاف وغزو الجراد، إلخ) وأسعار المواد الخام، إلى عدم استقرار عائدات التصدير.

32. منذ عام 2012م، غرقت مالي في أزمة متعددة الأبعاد هزت أسس وجودها ذاتها، بعد أن اجتمعت هجمات الحركات المتمردة المسلحة وتوغل الجماعات الإرهابية والجهادية في البداية في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو، ثم امتدت إلى موبتي وسيغو وكوليكورو. ولا يزال هذا الوضع يلقي بظلاله على آفاق الاقتصاد الكلي للبلاد، ويمكن أن يؤثر في نهاية المطاف على نتائج تنفيذ السياسات العامة.

33. يوفر الاقتصاد المالي العديد من الفرص في مجال الاستثمار، مع وجود قطاعات نشاط آخذة في التطور ويمكن تطوير إمكاناتها أكثر إذا تم تحسين البنية التحتية المواتية للاستثمار (الطرق، الطاقة، الاتصالات، إلخ) ومناخ الأعمال.

34. وتشمل الأقاليم الواعدة ما يلي

- القطاع الزراعي، الذي يتمتع بتنوع زراعي إيكولوجي كبير، وإمكانات كبيرة للأراضي الزراعية، وموارد مائية كبيرة قابلة للاستغلال، وموارد حيوانية وفيرة ومتنوعة مع مساحات واسعة من المراعي، وإمكانات كبيرة لتربية الأحياء المائية، وسكان شباب يغلب عليهم الطابع الزراعي، وظهور منظمات زراعية مهنية منظمة، والتقدم الكبير على المستويات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لإدارة القطاع الزراعي، ولا سيما اعتماد قانون التوجيه الزراعي ونصوصه التنفيذية;
- تربية الماشية، مع إمكانية إضافة قيمة مضافة لقطاعات اللحوم والحليب والجلود والجلود والدواجن، بما في ذلك مجموعة واسعة من الحرف والمهارات;
- الصناعة الزراعية: إمكانية تطويرها، لا سيما في سلاسل القيمة المرتبطة بتطوير قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية;
- صناعة المنسوجات، التي تنطوي على إمكانات هائلة من حيث إنتاج القطن، والذي يتم تصنيع أقل من 5% منه محلياً في الوقت الحالي;

- الصناعات الاستخراجية التي لا تتسم بالتنوع الشديد، ولكنها تنطوي على الكثير من الإمكانيات، حيث سيوفر تحسين الحكومة والشفافية في الصناعات الاستخراجية والمعرفة الجيدة بباطن الأرض في مالي المزيد من الفرص من حيث الاستثمار;
- الخدمات، بما في ذلك التطور السريع للاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارة وخدمات الأعمال الأخرى، سيوفر المزيد من الفرص من حيث خلق فرص العمل والنمو.

35. ولتحقيق الاستفادة القصوى من كل هذه الإمكانات، هناك حاجة إلى رؤية واضحة ومتماسكة للتنمية طويلة الأجل.ومن شأن هذه الرؤية الجديدة أن ترسم مساراً للتنمية على مدى السنوات الأربعين المقبلة، وتحدد جميع الموارد الكامنة في جميع أنحاء المنطقة واحتياجات البنية التحتية، من أجل إزالة جميع المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي.

36 . **ولا يمكن للسلطات المرحلة الانتقالية، باختيارها وضع تنفيذ توصيات هيئات الموارد الطبيعية ضمن إطار برنامجي طويل الأجل، أن تعبر بشكل أفضل عن الحاجة إلى إجراء دراسة مستقبلية جديدة.** وتتيح هذه الدراسة، من خلال التفكير في المستقبل المحتمل لمالي وبشأن صياغة رؤية للتنمية، '1' فرصة لمراعاة الأفكار التي جرت خلال اجتماعات إعادة التوطين في تحديد المستقبل الذي يرغب فيه الماليون ؛ و '2' فرصة لتعميق هذا التجديد من خلال صياغة رؤية للتنمية يمكن أن تجعل الأمة المالية بأسرها في تنوعها.

. وهذه العملية الاستشرافية الجديدة تبررها أيضا الحاجة إلى: (أ) تحديث الدراسة الاستشرافية الوطنية لمالي 2025، التي شارفت على الانتهاء؛ (ب) تحديد إطار برنامجي طويل الأجل لفرص الاستثمار؛ (ج) إعداد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الجديدة، مع اقتراب نهاية اتفاقية التنمية الريفية في نهاية عام 2023م.

38. في سياق تحديد إطار عمل برنامجي طويل الأجل لفرص الاستثمار، فإن البحث عن نمو قوي على مدى الثلاثين سنة القادمة هو توصية قوية من الوكالات الوطنية للتنمية. وبصرف النظر عن العجز في البنى التحتية، يبقى غياب رؤية واضحة ومتماسكة في تصميم وتنفيذ خطة تنمية البنى التحتية المذكورة والربط الأمثل للإقليم الذي يفضي إلى تكامل المستوطنات البشرية ومناطق الإنتاج والاستهلاك أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تحقيق نمو قوي.

39. ينبغي لاستراتيجية التنمية الجديدة (ما بعد مؤتمر التنمية الريفية 2019م-2023م)، على عكس سابقاتها، أن تحمل ابتكارات كبيرة من خلال تحديد "سياسة اقتصادية وطنية متكاملة" تتمحور حول محاور التنمية لتعزيز القطاعات الاقتصادية الواعدة المحددة. سيكون الهدف من هذه السياسة الاقتصادية الوطنية المتكاملة هو تحسين خلق القيمة المضافة في جميع القطاعات والوظائف من أجل رفاهية السكان والتنمية المتوازنة بين المناطق. كما سيتعين عليها أن تحدد خيارات قوية ترفع من طموحات البلاد نحو الاستقلال الاقتصادي والمالي والسيادة والانبثاق الاقتصادي، في ضوء الإمكانات والفرص الاقتصادية والينابيع العميقة للصمود الاقتصادي والاجتماعي الذي أظهرته البلاد في مواجهة العقوبات الجائرة وغير القانونية واللاإنسانية المفروضة عليها.

40. ستركز هذه السياسة الاقتصادية الوطنية المتكاملة على ثلاثة مجالات هي

(1) تطوير محاور اقتصادية إقليمية تقوم على تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة وتحسين اتساق السياسات العامة؛ (2) نشر البنى التحتية للنقل والطاقة والاتصالات لدعم القطاعات الاقتصادية الواعدة وضمان التغطية المثلى للإقليم؛ (3) تطوير المهارات التي تركز على التدريب المهني والتوظيف في القطاعات الاقتصادية الواعدة. يجب أن يكون التعليم والتدريب التقني والمهني عنصراً محورياً في استراتيجية التنمية الوطنية. ويجب أن تتوافق مع القطاعات الاقتصادية التي تم تحديدها. ويمكن أن يتضمن عنصر الموارد البشرية هذا أيضا جانبا يتعلق بظروف العمل (انعدام الأمن الوظيفي والصحة والسلامة في مكان العمل).

41. ويجري إعداد قاعدة بيانات خرائطية رئيسية وأطلس اقتصادي لتوثيق حالة الإمكانات والموارد الاقتصادية واتجاهاتها العشرية على مدى الأربعين سنة القادمة، ورصد وتقييم الأهداف الكمية المحددة على أساس مؤشرات النتائج والأثر ذات الصلة. وهذا نهج مبتكر يستخدم نظم المعلومات الجغرافية للتوفيق بين الأهداف الاقتصادية ومتطلبات التخطيط المكاني بهدف تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تقلل من التفاوتات وأوجه عدم المساواة في الحيز الوطني.

42. وفي ضوء خطة الأمم المتحدة لعام 2030م وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063م، تسعى الحكومة إلى تحقيق أجندة 2030م للأمم المتحدة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063م، **تسعى الحكومة إلى بروز دولة قوية وملتزمة من أجل إصلاح معمق للهياكل العمومية وأساليب وإجراءات تدخلها بهدف إعطاء زخم جديد للعمل العمومي.** وسيتم ذلك وفقا لرؤية ونهج السياسة الخارجية للبلاد، استنادا إلى المبادئ الثلاثة التي وضعتها السلطات الانتقالية، وهي: احترام سيادة مالي؛ واحترام الخيارات الاستراتيجية لمالي وخيارات شركائها؛ ومراعاة المصالح الحيوية للشعب المالي في جميع القرارات المتوخاة.

43. وستتطلب هذه المبادئ بناء دولة ملكية ورأس حربة للتنمية المستدامة في البلاد. والواقع أنه في سياق الأزمات المتعددة الناجمة عن ضعف الدولة وانعدام سلطتها، لا بد من إعادة بناء الأسس الجديدة لدولة حديثة تضمن الأمن والاستقلال والسيادة، وتقود نموذجا جديدا للتنمية وتحسن ظروف معيشة السكان ورفاهيتهم.

44. تنقسم هذه الوثيقة إلى أربعة (4) أجزاء رئيسية. ويرد التشخيص الاستراتيجي في **الجزء الأول**، وصياغة الرؤية في **الجزء الثاني**. وترد صياغة التوجهات الاستراتيجية ومراحل تنفيذ الرؤية بالتفصيل في **الجزء الثالث**، في حين أن **الجزء الرابع** مخصص لاستراتيجيات تنفيذ الرؤية.

الجزء الأول

التحليل الاستراتيجي

I. الجزء الأول: التحليل الاستراتيجي

الجزء الأول: التحليل الاستراتيجي

45. يتألف التشخيص الاستراتيجي من تحليل "نظام مالي" تحليلاً شاملاً من أجل فهم كيفية عمله بهدف جعله أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فهو ينطوي على تقييم "نظام مالي" وبيئته، وتحليل الآليات التي أدت إلى هذه الحالة وتحديد الاتجاهات الرئيسية والثوابت وبذور التغيير.

1.1. المجتمعة

46. .1وأكبر تحد يواجه المجتمع المالي هو التصدي لتآكل قيمه الاجتماعية - الثقافية.

1.1.1. المواطنة والعيش معا

47. يكشف استطلاع الأفروباروميتر الأفريقي (الجولة 9) أن الغالبية العظمى من الماليين مرتبطون بهويتهم الوطنية أكثر أو بنفس القدر من ارتباطهم بانتمائهم العرقي. وأياً كانت المجموعة العرقية أو المنطقة، فإن أكثر من 85% من الماليين يشعرون بهذه الطريقة. وهذا يعكس المناخ الجيد جدًا للعيش معًا الذي لطالما ميز المجتمعات المالية.

48. كما أن التسامح مع الأديان الأخرى والمجموعات العرقية الأخرى والمهاجرين والآراء السياسية الأخرى مرتفع للغاية. على سبيل المثال، في عام 2022م، 88% من الماليين إنهم لا يرغبون أو يعتبرون أنه من غير المهم أن يكون هناك أشخاص من ديانات مختلفة كجيران. أما بالنسبة للمجموعات العرقية الأخرى والمهاجرين وأنصار الأحزاب السياسية الأخرى، فإن الأرقام هي 93% و86% و81% على التوالي. فقط المثلية الجنسية هي الوحيدة التي يرفضها سكان مالي بشدة، حيث لا يرغب 92% منهم في أن يكون لهم جيران من المثليين. من كل هذا، يمكننا أن نستنتج أن النزاعات الحالية بين الطوائف مصطنعة ومفتعلة عمدًا لأغراض زعزعة الاستقرار من قبل قوى أجنبية.

1.1.2. حضور الإسلام المتزايد في الساحة السياسية

49. إن انتشار الإسلام في مالي يعني أن المسلمين لا يمكن أن يظلوا غير مبالين بالمشاكل الاجتماعية في البلاد. فالمسلمون الناشطون في المجتمع المدني، المنظمون في جمعيات، يأخذون مكان الدولة حيثما كانت هذه الأخيرة غير فاعلة أو محدودة للغاية في مهامها.

50. فهي تجمع نسيجًا اجتماعيًا ممزقًا بسبب فشل وعود الدمقرطة والتحضر وفقدان النقاط المرجعية. إنها قبل كل شيء قوتها الاجتماعية التي تمنحها النفوذ السياسي" (مجموعة الأزمات الدولية، 2017).

51. سجلت مالي وجود حركات إصلاحية في منتصف القرن الماضي وقرب نهاية القرن الماضي، مع "غزو الدعاة الجدد". وهم حملة مطالب جديدة. وتتمثل أهدافهم الرئيسية، من بين أهداف أخرى، في إعادة أخلاقيات المجال العام و"إعادة أسلمة" المجتمع. لم تعد هذه الحركات تكتفي بالتنديد، بل تعمل، من خلال العمل السلمي، على استعادة المجتمع أو تحويله، على أساس المواطنة الدينية.

1.1.3. قضايا الاستيطان

52. يبلغ إجمالي عدد السكان في مالي 22 395 489 نسمة في عام 2022م على مساحة شاسعة تبلغ 1.241 238 كيلومتر مربع، وتتميز مالي بانخفاض نسبة شغل الأراضي. ارتفعت الكثافة السكانية من 2.9 نسمة لكل كيلومتر مربع في عام 1960م إلى 7.9 نسمة لكل كيلومتر مربع في عام 1998م، وستصل إلى 18 نسمة لكل كيلومتر

مربع في عام 2022م. وعلى الرغم من الزيادة التدريجية في الكثافة السكانية، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في استخدام الأراضي. يغطي شمال

يغطي شمال البلاد مناطق تمبكتو وغاو وكيدال وتاودنيت وميناكا، والتي تتكون من مناطق صحراوية شاسعة. وتمثل هذه المناطق 60% من مساحة البلاد، ولكن لا يمثل سكانها سوى 7% فقط. وتتميز هذه المناطق بكثافة سكانية منخفضة للغاية، حيث تقل الكثافة السكانية فيها عن ساكن واحد لكل كيلومتر مربع، مما يعكس القيود التي تفرضها البيئة الطبيعية.

53. ومع ذلك، تتمتع هذه المناطق من البلاد بإمكانيات كبيرة من حيث الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة والقطاعات الزراعية الواعدة والموارد المعدنية.

54. وبما أن النمو السكاني يعتبر تحدياً إنمائياً منذ فترة طويلة، فقد اعتمدت حكومة مالي "إعلان السياسة السكانية الوطنية" في عام 1991م. وهدفت هذه السياسة الوطنية إلى تحسين مستوى معيشة السكان ونوعية حياتهم من خلال التعليم والصحة والتغذية والإسكان والعمالة وما إلى ذلك.

55. وتم تنفيذها من خلال برنامج الاستثمار السكاني ذي الأولوية 1996م-2000م، الذي تم تقييمه في عام 2001م. وسلط التقييم الضوء على حقيقة أن مجال السكان كان معرّفاً تعريفاً واسعاً للغاية، مما يعني أنه كان عليه أن يعالج جميع المشاكل الأساسية للتنمية. كما أشار إلى ما يلي

كما أشار إلى "عدم تحديد أهداف معينة"، و "عدم إدماج" السياسة السكانية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وعدم اهتمام الشركاء بتمويل هيكل التنسيق.

56. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن العدد الكبير من السكان يشكل عائقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا اتخذت تدابير للاستفادة من الإمكانات التي يوفرها الشباب المتطرف من سكانه. في الواقع، سيتعين على البلد تحويل سكانه إلى رصيد إنمائي رئيسي: زيادة نسبة الدعم الاقتصادي من خلال الاستثمار بكثافة في تمكين الشباب والنساء، مع الحفاظ على ديناميكية تجديد الأجيال. ولن يتسنى التصدي لهذا التحدي بدون التخطيط الأمثل والإدارة الفعالة للشبكات والأقاليم التي يعيش فيها الناس.

57. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن معظم البلدان المتقدمة النمو والناشئة مكتظة بالسكان، وغالبا ما تقل المناطق والإمكانات الاقتصادية عنها في مالي. **ويبدو أن السكان يشكلون أكثر من غيرهم عاملا من عوامل القوة والتنمية. ولذلك هناك حاجة إلى إحداث تحول نموذجي في السياسة السكانية.**

مؤطر 1: المؤتمر العام للشباب

من 1 إلى 22 ديسمبر/كانون الأول 2023م، نظمت مالي منتدى الشباب في الفترة من 1 إلى 22 ديسمبر/ الأول 2023م بهدف تقييم الوضع واقتراح حلول للتحديات التي تواجه الشباب. وكان الهدف هو وضع الشباب في قلب عملية إعادة بناء الدولة الجارية. وقد تم عقد المنتدى العام للشباب على ثلاث مراحل مختلفة: مجتمعية وإقليمية ووطنية، بمشاركة فعالة من 600 بلدية و19 منطقة بالإضافة إلى مقاطعة باماكو و31 بلد إقامة للماليين المقيمين في الخارج. كما تمكن الشباب من التعبير عن آرائهم عبر المنصات الإلكترونية. وشاركت فئات مختلفة من المشاركين في "الاتحادات العامة". وشملت هذه الفئات ممثلين عن فئات مختلفة من الشباب (الشباب الريفي والحضري والمدرسي والطلابي والنقابي والمعوقين وغيرهم)، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن الأحزاب السياسية، ومندوبين عن الشباب من المهجر، وشخصيات بارزة من جميع الاتجاهات، وشخصيات بارزة من الدول الصديقة.

وكان الهدف العام للحدث هو تقييم الوضع واقتراح استجابات للتحديات التي تواجه الشباب. وبشكل أكثر تحديدا، كان الهدف هو (1) تعزيز مساهمة الشباب في الحكم والإصلاحات السياسية والمؤسسية في البلاد،

بهدف مشاركتهم الفعالة في عملية إعادة بناء الدولة؛ (2) دعم الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في سياق الأمن والسلام والمصالحة والتماسك الاجتماعي من أجل مالي الناشئة؛ (3) وضع آليات واستراتيجيات لتحسين تعليم الشباب وتدريبهم وتوظيفهم لتمكينهم من المشاركة على نحو أكمل في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلاد

(4) وضع برامج ومبادرات لبناء قدرات الشباب، مع التركيز بشكل خاص على الشابات، من أجل تحقيق اندماج اجتماعي حقيقي

(5) الشروع في إجراءات واستراتيجيات لتعزيز مشاركة الشباب في مالي الجديدة من خلال الرياضة والثقافة والفنون مع مواطن نموذجي، و(سادساً) تقييم واقتراح الحلول المناسبة لمختلف الأزمات التي تعاني منها المنظمات الشبابية لتحسين مشاركة الجمعيات والمنظمات الشبابية في الحياة العامة.

في نهاية المناقشات المثمرة، تمت صياغة 256 توصية حول 6 محاور في إطار "الدولة المدنية"، 5 منها مستوحاة من المحاور الاستراتيجية لإعادة تأسيس الدولة. وقد انقسمت المحاور التي أدارها خبراء (أكاديميون وقادة الأوساط المهنية ومنظمات المجتمع المدني) إلى (1) الشباب والحكومة والإصلاحات السياسية والمؤسسية؛ (2) الشباب والأمن والسلام والمصالحة والتماسك الاجتماعي؛ (3) الشباب والتوظيف والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة;

(4) الشباب ورأس المال البشري والنوع الاجتماعي والاندماج الاجتماعي؛ (5) الشباب والرياضة والفنون والثقافة;

(6) الشباب والحياة المجتمعية والمشاركة العامة. وتوضح التوصيات المنبثقة عن المؤتمر التزام الشباب في مالي بالقيام بدورهم في إعادة بناء البلد.

1.1.4. التحضر السريع دون تغيير في هيكل الإنتاج

58. في مالي، تنعكس الزيادة في معدل التحضر (22.5٪) في الضغوط على أسواق العمل والإسكان وتنمية الأحياء غير الرسمية.

59. ولا تنمو الأنشطة غير الزراعية بالسرعة التي تنمو بها وتيرة التحضر .وكما هو الحال في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأخرى بوجه عام، لا يصاحب التحضر نمو اقتصادي أكثر استدامة أو تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي (ومصادر النمو) .ويعزى اختلال التوازن المكاني في مالي إلى الافتقار إلى الدينامية الاقتصادية للمراكز الحضرية الثانوية والجاذبية النسبية للعاصمة باماكو.

60. وخلال المؤتمر الدولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي (مالي - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015)، تسلم الحكومة بأن وتيرة دخول سوق العمل ستتسارع في سياق التحول الديمغرافي البطيء: ولذلك تواجه مالي تحديا يتمثل في إيجاد عدد كبير من فرص العمل (للشباب) بسرعة .وسيتعين القيام بهذا العمل الهائل من خلال تطوير وتحسين الهياكل الأساسية في المناطق (التحضر) .تشير الوثيقة إلى أنه سيكون هناك ضعف عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل في عام 2035 وثلاثة أضعاف عددهم بحلول عام 2050م.

61. في حالة باماكو على وجه التحديد، أظهر تحليل (البنك الدولي ومرصد المدينة) أنه على الرغم من أن باماكو تمثل 34٪ من الاقتصاد المالي (مقارنة بـ 27٪ لمدن مثل نيامي وكوناكري)، إلا أنها لا تلعب دورها كمحرك للنمو:

- نظرا لهيكل اقتصادها، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على القطاعين غير الرسمي والثالث، فإن إنتاجية العمل أقل من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ؛
- الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية منخفض نسبيا ؛
- الاستثمار في إمكانية الوصول (النقل والخدمات الأساسية)

التوزيع له فعالية محدودة بسبب تخطيط المدينة (واستخدام الأراضي) والنمو السكاني السريع.

1.1.5. الدوافع الاقتصادية والثقافة التي تشجع الهجرة

62. وتكتسي مسألة الهجرة، ولا سيما الهجرة الدولية، أهمية في سياق مالي بسبب أهمية تدفقات الهجرة وحجم التحويلات المالية من المهاجرين. لا تزال التحويلات المالية من المهاجرين في زخم الزيادة باستثناء عام 2019م، عندما كان هناك انكماش طفيف، حيث انخفضت من 440 مليار فرنك سيفا في عام 2018م إلى 433 مليار فرنك سيفا في عام 2019م لتصل إلى 652.50 مليار فرنك سيفا مقارنة بـ 508 مليار فرنك سيفا في عام 2022م.

63. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مالي أصبحت بصورة متزايدة أرضا للأجانب، ولا سيما من غرب أفريقيا. في عام 2023م، كان هناك 209774 لاجئًا. ومنذ الأزمة السياسية والأمنية في عام 2012م، شكل اللاجئون أيضا نسبة كبيرة من السكان المهاجرين. في عام 2023م، كان هناك 66722 لاجئًا ماليًا و 354539 مشردًا، معظمهم من النساء والأطفال.

64. وعلى غرار التحركات السكانية الداخلية (التي تتسم البيانات الإحصائية بشأنها بتجزؤ شديد)، يمكن أن تتكثف الهجرة الدولية في كلا الاتجاهين فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية للبلد ومنطقة الساحل: تزايد الفقر، وعدم المساواة، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي والجسدي، وتغير المناخ...
65. وعلى الرغم من وضع وتنفيذ السياسة الوطنية للهجرة، لا تزال مسألة الهجرة تشكل أولوية بالنسبة للسلطات.

1.1.6. حالة صحية سيئة رغم الجهود الكبيرة المبذولة

66. وتشكل صحة السكان عاملا هاما في التنمية الاقتصادية للبلد. وفقًا لـ EMOP 2022 في وقت الممر الأول، كان 33,9% من السكان مرضى أو مصابين في الأشهر الثلاثة الماضية قبل المسح. وهذه النسبة أعلى بين النساء منها بين الرجال، إذ تبلغ 36.5 في المائة مقابل 31.1 في المائة. أكثر من نصف البالغين الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر يعانون من مرض أو كانوا في حالة اعتلال. كانت الملاريا أو الحمى المرض الرئيسي لسكان مالي بنسبة 64.4٪.
67. وفقًا لـEMOP 2022 ، فإن 4.3٪ فقط من السكان مشمولون بالتأمين الصحي من حيث التغطية الصحية. ويغطي معدل التغطية هذا 12.9 في المائة من السكان في مقاطعة باماكو. وسكان الحضر أكثر تغطية من سكان الريف. تغطي هذه النسبة إلى حد كبير الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الأعلى (33.1٪) ويتأثر 6.4٪ فقط من البالغين الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا أو أكثر.
68. منEMOP 2022 ، يتم تسليط الضوء على المعلومات حول الحالة الصحية للسكان، والخدمات الصحية التي يستخدمها في حالة الحاجة والصعوبات التي تتم مواجهتها أثناء الاستشارات الطبية. تظهر هذه المعلومات الصحية التي تم تجاوزها مع حالة الفقر أن 50.7٪ من السكان الذين لم يمرضوا أبدًا هم من الفقراء، مقابل 46.8٪ من السكان الذين كان أفرادهم مريضًا أثناء المرور و 38.8٪ من السكان أو كان لديهم شخص مريض في مقطعين على الأقل. تظهر النتائج أيضًا أن مقدمي الخدمات الصحية الذين يستفيد منهم الفقراء بشكل أكبر في حالة المرض أو الإصابة هم CSCOM (67.3٪)، يليهم تحقيق صحتهم عند المعالجون أو المعلمين القرآن (9.7٪) وممارسات الرعاية الخاصة

(5.6٪)

69. وعلاوة على ذلك، وطبقا لنتائج الدراسة الاستقصائية التنفيذية السابعة 2023م، حدث تحسن عام في تغطية الرعاية الصحية للأمهات من 2006م إلى 2024م .زادت النسبة المئوية للنساء اللواتي أكملن أربع زيارات موصى بها على الأقل من 35٪ في عام 2006م إلى 51٪ في عام 2024م .ارتفعت النسبة المئوية للولادات التي حدثت في منشأة صحية من 45٪ في عام 2006 إلى 81٪ في عام 2024م.

1.1.7. العجز في التعليم وعدم التوافق بين التدريب والعمالة

70. لطالما كان تمكين كل مواطن مالي من إكمال تعليم أساسي جيد واحد على الأقل مصدر قلق كبير لمختلف حكومات جمهورية مالي .من هذا المنظور، تمتلك البلاد الجيل الثاني من برنامج تطوير التعليم لمدة عشر سنوات (PRODEC) بدءًا من عام 2019م بحلول عام م2028، والذي ستسمح آثاره على المدى المتوسط والطويل بتعزيز الموارد البشرية وتعزيز إنجازات البرامج السابقة التي تقوضها الأزمة متعددة الأبعاد منذ عام 2012م .تتمثل رؤية الإدارات المسؤولة عن التعليم والتدريب المهني في أنه بحلول عام 2028م، أصبح لدى مالي نظام تعليمي فعال وشامل يدرب المواطنين الوطنيين والمديرين والمنتجين والمبدعين الذين يساهمون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدهم.

71. بيد أن تنفيذ هذا البرنامج، الذي تأثر بالسياق السياسي والصحي والأمني، لم يسمح بأي إصلاحات تفضي إلى تحسين النوعية وتعزيز الإدارة اللامركزية للتعليم الأساسي .في الواقع، لا يزال تحقيق التعليم الجيد للجميع من خلال استراتيجية حقيقية لمطابقة التدريب والعمالة مصدر قلق كبير في ضوء القضايا والتحديات الوطنية، ولكن أيضًا التزامات دولية جديدة من جانب مالي، لا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال التعليم لعام 2030 وجدول أعمال 2063 الاتحاد الأفريقي.

72. ومن بين التحديات التي تواجه قطاع التعليم في مالي عدم التوافق بين برامج التدريب وفرص القيمة المضافة وسوق العمل .على الرغم من إدخال حلول تكنولوجيا المعلومات، لا يزال القطاع يواجه مشكلة إدارة تدفقات القوى العاملة، لا سيما في التعليم الثانوي والعالي (مما يؤثر على استراتيجيات وضع خطة لتطوير الموارد المالية وإدارتها بشكل فعال) .وتتفاقم هذه الصعوبات بسبب عدم كفاية القدرة على الاستقبال، والافتقار إلى هيئة تدريس مؤهلة في جميع الدورات، ومشكلة خطيرة تكمن وراء جميع المسائل الأخرى: الحكومة والمساءلة.

1.1.8. الفقر وعدم المساواة والضعف

73. وعموما، يتغير معدل انتشار الفقر بوتيرة سريعة بين عامي 2011م و 2023م. وبعد زيادة قدرها 2 نقطة مئوية بين عامي 2011م و 2013م، من 45,1% إلى 47,1%، انخفض معدل الإصابة بنسبة 0,2 في المائة بين عامي 2013مم و 2014م. انخفض بشكل كبير بين عامي 2016 و 2020، بنسبة 46.8٪ و 41.9%.ثم استقر المعدل بين عامي 2020م و 2021م عند 44,6% ثم وصل إلى 45,5% في عام 2022م، بزيادة قدرها حوالي 1 نقطة مئوية مقارنة 2021 وانخفاض بنحو 2 نقطة مقارنة 2015. إن الجهد الاستثماري المطلوب للقضاء على الفقر، مقاساً بعمقه، أي متوسط العجز الجماعي في إنفاق الفقراء مقارنة بخط الفقر للسكان ككل، يبلغ 14.0٪ في عام 2022م. في عام 2023م، وفقًا لنتائجEMOP ، تبلغ نسبة انتشار الفقر 43.9٪ إذا لم يتم بذل المزيد من الجهود لمعالجة عواقب الأزمة الأمنية والصحية والمؤسسية. سيكون من الصعب جدًا على مالي الوصول إلى هدف 24٪ معدل الفقر بحلول عام 2030م.

74. قياسًا بمؤشر جيني، ينخفض عدم المساواة في مالي من 0.42 في عام 2011م إلى 0.33 في عام 2022م، بمتوسط انخفاض سنوي قدره -2.4٪. كان الانخفاض أكثر استدامة في 2011م و 2021م (42٪ لكل منهما) و 2019م (40٪). لذلك سيكون عام 2020 انخفاضًا بمؤشر 0.38 قبل أن يرتفع إلى 0.42 في عام 2021 ثم ينخفض إلى 0.32 في عام 2023م من 0.33 في عام 2022م. ولا يتطلب الحد من أوجه عدم المساواة قدرا معينا من العدالة الاجتماعية فحسب، بل يتطلب في المقام الأول إحراز تقدم حقيقي في الظروف المعيشية لأكثر فئات السكان حرمانا.

75. وقد أدت الأزمة المتعددة الأبعاد، التي أدت إلى تفشي انعدام الأمن، إلى تشريد السكان على نطاق واسع، سواء المشردين داخليا أو اللاجئين. سجل عدد النازحين داخليًا (PDI)الذي تضاعف تقريبًا بين عامي 2019م و 2022م من 207 751 إلى 412 387، انخفاضًا لأول مرة إلى 354 739 في عام 2023م. يتكون هذا الرقم في عام 2023 من 56.98٪ من النساء و 43.02٪ من الرجال، أكثر من نصف (58٪) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 17 عامًا. ويعزى الانخفاض إلى تحسن الحالة الأمنية في البلد.

1.1.9. خبرة الثقافة المعبأة من أجل ظهور هوية وطنية

76. في أعقاب الاستقلال، بذلت جهود كبيرة على الصعيد الوطني لضمان أن توجه قيمنا الثقافية أفكارنا وأفعالنا. وقد تم تعبئة هذه القيم لتعزيز ظهور هوية وطنية من خلال أسابيع الشباب الوطنية وفترات السنتين الفنية والثقافية. سمحت هذه التمثيلات الفنية والثقافية المختلفة للعديد من الماليين بمعرفة من هم (يعرفون أنفسهم)، والتعرف على الآخرين ومعرفتهم، لأنهم غالبًا ما تم بثهم على الإذاعة الوطنية. كانت هذه الاجتماعات الدورية السنوية، مهما كانت قصيرة، تهدف إلى تمكين المشاركين والمتفرجين والمستمعين "من معرفة بعضهم البعض بشكل أفضل وتعزيز أسس الأمة المالية، لأن ما يجعل الأمة" ماضيًا مشتركًا وآلامًا مشتركة، ولكن أيضًا حماسة وتواصل وحماس "(Fougière، 2012م).

1.1.10. الاتجاهات المجتمعية القوية وبذور التغيير

77. وفيما يلي الاتجاهات الرئيسية في المجتمع:

- فقدان السلطة الأبوية: في الوقت الحاضر، لا يستطيع العديد من الآباء بشكل دائم تقريبًا توفير الرعاية الجماعية والفردية «الكاملة» لمعاليهم .وبالنظر إلى الاحتياجات الاستهلاكية الهائلة، فإن معظم أرباب الأسر المعيشية غير قادرين على تلبية احتياجات أفراد أسرهم بصورة مرضية .وهذا الفشل يجعلهم يفقدون الأساس الرئيسي لسلطتهم الأبوية ويولد العصيان بما يتناسب مع حدوده ؛
- والانتقال إلى نموذج جديد للأسرة، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، فإن نموذج الأسرة الذي يلوح في الأفق هو الأسرة النواة التي تتميز بشكل متزايد بزوجين على حد سواء لمواجهة مصيره بشكل أفضل بكل مسؤولية ؛
- فشل نظام الرقابة الاجتماعية، واستقالة العديد من الآباء في تعليم الأطفال، أصبحت تشعر بشكل متزايد بالسيطرة التي تمارسها المجتمعات المختلفة على أفرادها الصغار .لم يعد معظم الآباء قادرين على القيام بدورهم في التربية الأسرية، لذلك يشعر القليل منهم بالمسؤولية عن تربية أطفال الآخرين .هذه الاستقالة شبه العامة تفسر جزئياً انتشار الأطفال في الشوارع.

78. وفي مجال الثقافة، يمكن تلخيص الاتجاهات الثقيلة على النحو التالي:

- إن التناقض بين القيم الثقافية المعلنة والسلوك اليومي، والقيم الثقافية للكرامة والتضحية، التي يتم الاحتجاج بها يومياً، يتم تأجيلها عندما يتعلق الأمر بالتصرف حسب ما تقتضيه .ولا شك في أن هذا يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذ أي مشروع إنمائي ؛
- تتعرض فكرة «معايا» للخطر الشديد، فإن هذا الوضع ناتج عن الفجوة العميقة بين الخطاب والممارسة.

79. وفي هذا المجال، تُلاحظ بذور التغيير من خلال ما يلي:

- تثمين التراث الثقافي من خلال إرادة واضحة والتزام قوي باستخراج الجثث من تراثنا الثقافي من خلال العديد من المهرجانات التي تنظم في جميع أنحاء البلد، وكل قرية وكل بلدية وكل منطقة، وتطمح إلى تنظيم مهرجان خاص بها ؛
- إعادة تنظيم إنتاج السلع والخدمات الثقافية .ساعد الشركاء وزارة الثقافة على إرساء الأسس لإعادة تنظيم الفاعلين الثقافيين.
- هذه الخطوات الأولى ستكون بمثابة منصات انطلاق لصناعة ثقافية أكثر تنوعًا وثراءً.

80. وبالتالي، فإن ظهور مواطن مالي يتمتع بفضائل إنسانية واجتماعية وصفات عالية شرط لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .ومن هذا المنظور، وافقت مالي في عام 2024م على البرنامج الوطني للتعليم من أجل القيم (PNEV)، مع مجموعة من القيم والمبادئ التي يجب استخدامها لمواجهة تحديات عصرنا، ، أي الكرامة الإنسانية، والسلام الدولي، وسيادة الأمم، والبحث عن أمل الشعوب، من جهة، وتطلعهم إلى الرفاه والازدهار، ومن ناحية أخرى، النمو

السكاني، الإيكولوجيا وتغير المناخ، الاستراتيجية الجغرافية العالمية للاستيلاء على الموارد، عهد التكنولوجيا الرقمية وخطر الحضارة المجردة من الإنسانية والمدمرة للذات.

81. وفيما يتعلق ببدايات التغيير، يشهد المجتمع ما يلي:

▪كجزء من منطق الزوجين المستقلين، يطمح العديد من الشباب إلى أسرة ذات أسر محدودة للغاية بدلاً من عائلة نواة .في الواقع، أصبح عدد كبير من الشباب يدركون أنهم المهندس الرئيسي لمستقبل الفرد والزوجين .هذا ما يدفعهم لتحمل المسؤولية عن أنفسهم في أقرب وقت ممكن .وهذه المواقف الجديدة، التي تترسخ بصورة متزايدة، تشجعهم على إدراك وزنهم الاجتماعي - السياسي كفئة اجتماعية يمكن افتراضها ؛

▪ الاختيار الحر للزوج أو الشريك، بالنسبة لتكوين الزوجين، يصبح تطلع الشباب بشكل متزايد جزءًا من منطق حرية اختيار الرفيق أو الرفيق .ويتجلى هذا الاتجاه في المجتمعات المحلية التي تمارس الزواج خارج نطاق الزواج ؛

▪ الخلافة المباشرة في المجتمعات الأبوية، من الخطوات الأولى نحو التغيير في المجتمع المالي، من بين أمور أخرى، عملية الخلافة، من حيث نقل السلع المادية .في الوقت الحالي، لم يعد الأخ الأصغر يرث الأخ الأكبر .بدلاً من ذلك، يرث الأطفال من والديهم.

82. وصية يعرب عنها وينفذها:

▪ تصميم برنامج وطني للتعليم من أجل المواطنة (2009م-2013م) كان من بين محاوره الاستراتيجية تعزيز وترسيخ التعليم من أجل المواطنة في السياسات العامة ؛

▪ اعتماد سياسة وطنية لبناء المواطنة، في عام 2011م، هدفها الرئيسي هو «بناء نموذج للمواطنين الماليين الذين يحترمون حقوقهم وواجباتهم، على أساس قيم الكياسة والكياسة وما إلى ذلك»

1.2. الاقتصاد

83. يعد تحليل تقييم المؤشرات الاقتصادية والفرص والتحديات التي تواجه التوسع الاقتصادي للبلد أمرًا ضروريًا في إدارة الاقتصاد.

1.2.1. تتميز الاتجاهات في الاقتصاد بالقطاعين الأولي والثالث اللذين لا يزالان مهيمنين

84. في الفترة 2015م-2022م، التي تتوافر بيانات عنها في نظام المحاسبة الوطني الجديد (SCN 2008)، لا يزال الاقتصاد المالي يهيمن عليه قطاعا التعليم العالي والابتدائي، بنسبة تقارب 70 في المائة (39 في المائة من قطاع التعليم العالي و 31 في المائة من القطاع الأولي)، يمثل القطاع الثانوي بالكاد 23٪، صافي ضرائب الدخل لإعادة الإعمار. يبدو أن هيكل تكوين الثروة هذا في مالي غير قابل للتغيير بمرور الوقت. بمتوسط نمو سنوي يبلغ 0.9٪، سيكون القطاع الثانوي قد نما بنسبة 0.3٪ فقط سنويًا في المتوسط مقارنة بأداء -0.1٪ في المرحلة الابتدائية، و -0.4٪ لصافي الضرائب على المنتجات وركود بنسبة 0٪ في المرحلة الثالثة. قطاع.

الجدول 1: خطة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي من 2019م إلى 2023م بالنسبة المئوية

السنة	2020م	2021م	2022م	2023م	
القطاع الأولي	36,2	35,7	35,8	35,6	
القطاع الثانوي	21,2	20,6	20,2	19,5	
القطاع الثالث	34,4	35,4	36,2	36,7	
الضرائب غير المباشرة (مخصوما منها الإعانات)	8,2	8,4	7,8	8,3	
المجموع (الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق)	100	100	100	100	

المصدر: MME_DNPD INSTAT_Comptes Nationaux _ Avril 2023

1.2.2. اقتصاد صناعي منخفض

85. في قطاع الأغذية الزراعية، يمكن دعم العديد من القطاعات للتجهيز الاقتصادي، بما في ذلك الأرز والقطن والفول السوداني والفواكه (بما في ذلك المانجو وزبدة الشيا وجوز الكاجو والسمسم) والبطاطس ولحم البقر أو الجلود والجلود والحليب والأسماك .والمستويات الحالية للمعالجة الصناعية لهذه المنتجات محدودة للغاية، مما يؤدي إلى ضمور القطاع الصناعي .وفي حالة القطن على وجه التحديد، يبدو أن الحالة الراهنة لصناعة النسيج أقل مما كان ممكنا في بداية الستينات والسبعينات، حيث لم يحول سوى مصنعي كوماتكس وإتيما نسبة لا تذكر من إنتاج القطن في البلد إلى نسيج خام، في خيوط ومطبوع.

86. مع تطور القطاع الصناعي، يحتاج القطاع الزراعي أيضًا إلى الاستثمار لزيادة الإنتاجية مع تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي .وفي هذا الصدد، لدى البلد إمكانات هامة لاستغلالها .واليوم، يُعرب عن الأسف إزاء الأداء المضاد لنظم الإنتاج لأسباب تشمل '1' الطابع شبه العتيق أو غير الملائم للتقنيات والتكنولوجيات المستخدمة في المزارع الأسرية ؛ '2' ضعف الصلة بين نظم البحث والإنتاج، '3' انخفاض تكامل

'4'عدم كفاية تمويل القطاع الزراعي،
'5'عدم المساواة في الحصول على الأراضي، مما يؤدي إلى انعدام أمن الأراضي، ولا سيما بين أضعف شرائح السكان ؛
'6' انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتدريب بين المزارعين.

1.2.3. اقتصاد منخفض المنافسة

87. وفقًا لتصنيف منتدى الأعمال العالمي 2017م-2018م، تحتل مالي المرتبة 123 من أصل 137 دولة وفقًا لمستوى مؤشر القدرة التنافسية، مع درجة 3.3 على مقياس من 1 إلى 7 (بمتوسط 4 نقاط من 7) .ويرجع انخفاض قدرتها التنافسية إلى البنية التحتية للإنتاج (2.8 نقطة) وكذلك إلى المؤسسات (3.3) والصحة والتعليم .(3.1) لا يمكن مقارنة متوسط درجة (4.1) لاستقرار الاقتصاد الكلي بأداء العديد من البلدان الأخرى .وعلى مستوى مؤشر القدرة التنافسية، لا تزال مالي بعيدة عن المتطلبات الأساسية لعوامل البنية التحتية والإنتاج والمؤسسات ورأس المال البشري (الصحة والتعليم) .إنه أبعد ما يكون عن اقتصاد قائم على الكفاءة وحتى أقل ابتكارًا .في كل هذه الجوانب، لا تزال درجات مالي غير كافية.

1.2.4. مشكلة نقدية خطيرة

لا يبدو أن العملة الموحدة فرانك سيفا (F CFA) قد أدت إلى تكامل تجاري أكبر في مالي عندما يُعرف أن صادراتها إلى دول منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) الأخرى تمثل بالكاد 8٪ من الحجم الإجمالي، مقارنة بـ 48٪ لكل إفريقيا و 52٪ لبقية العالم .أسواق المشتريات في مالي متنوعة .لا تزال إفريقيا المورد الرئيسي بنسبة 81٪ من إجمالي الواردات في عام 2020م، و 78.8٪ من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و 2.2٪ فقط من بقية إفريقيا .تمثل بقية العالم19 (Rdm) ٪ من الواردات .علاوة على ذلك، كان هناك انخفاض في حصة الواردات من إفريقيا إلى بقية العالم من 2015م إلى 2020م على التوالي 85.6٪ إلى 81٪ و 14.4٪ إلى 19٪.

88. ويجب أن يراعي تحليل المسألة النقدية أيضا التطورات الراهنة في النظام النقدي الدولي. ولا شك أننا نشهد بداية إنشاء نظام نقدي دولي جديد يمثل نهاية تدريجية لهيمنة الدولار (وبقدر أقل لليورو). أدت العقوبات التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية والتي تهدف إلى تجميد احتياطياتها من النقد الأجنبي بالدولار واليورو إلى تسريع عملية التخلص من الدولار، مما أضر بشكل خطير بثقة الدول الأخرى في هذه البلدان العملات. هذه هي الطريقة التي تفاوضت بها الصين وحصلت على عقود توريد النفط المدعومة بالذهب في الرنمينبي من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، '2' تطلب روسيا الآن دفع إمداداتها من الغاز والنفط لعملائها الأوروبيين بالروبل '3' التجارة بين بلدان مجموعة البريكس والعديد من البلدان المرشحة الأخرى لعضوية هذه المجموعة تتم الآن بعملاتها الوطنية ؛ '4' أطلقت مجموعة البريكس عملية عملة احتياطية جديدة تتماشى مع عملاتها.

89. في النظام النقدي الدولي الجديد الناشئ، سيتم دعم الأموال بأصول ملموسة مثل الذهب والنفط والليثيوم والبلاتين وما إلى ذلك وليس على مجرد قطع من الورق بدون قيمة إثباتية.

90. وكان مشروع العملة المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعروف باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يهدف إلى إرساء أسس عملة إقليمية مستقلة. وللأسف، فإن محاولات فرنسا، مدعومة من بعض القادة الأفارقة، تقطع الطريق على هذه العملية من أجل الاحتفاظ بالمزايا التي تكتسبها من السيطرة على الفرنك الأفريقي. فمن الضروري، من أجل طموحاتنا في النمو الاقتصادي والسيادة، أن نترك عملة CFFA المثالي

سيكون بالتأكيد إنشاء مشروع منظمة التعاون الاقتصادي. إذا لم يكن الأمر كذلك، فهناك احتمالان: **(1) عملة مشتركة جديدة مع عدد قليل من البلدان التي تتقاسم نفس الأهداف، (2) عملة وطنية.**

91. يمكن تفصيل شروط قابلية عملة وطنية أو عملة مشتركة مع عدد قليل من البلدان التي لها نفس الأهداف على النحو التالي:

- تحديد جميع الإنتاج والاحتياطيات التي يمكن استخدامها لدعم العملة وتكوين احتياطي كبير من الذهب (الاحتفاظ بإنتاج المناجم، والشراء من السوق الدولية باستخدام موارد أخرى);
- الحد من الواردات غير الأساسية;
- تشجيع استهلاك المنتجات الوطنية، ولا سيما السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية والملابس وغيرها.
- تنفيذ الإدارة النقدية السليمة.

1.2.5. تنويع التعدين وإدماجه بشكل أفضل في الاقتصاد

92. تبذل الجهود في إطار تنويع الموارد المعدنية وتنميتها، من أجل تحسين الفوائد العرضية لنشاط التعدين من خلال اكتشاف واستغلال موارد أخرى غير الذهب.

93. وفيما يتعلق بتعزيز تنمية التعدين على نطاق صغير، تعهدت الدولة بتسهيل دخول المواطنين في مجال التعدين من خلال استراتيجية تشجيع منح سندات الملكية للمستثمرين الصغار، ومعظمهم من المواطنين. وسيكون لهذه الاستراتيجية ميزة تعزيز خلق قيمة مضافة وطنية وبالتالي ضمان استفادة أكبر عدد ممكن من الماليين من الفوائد العرضية لنشاط التعدين.

94. الذهب هو المنتج الرئيسي الذي يتم تعدينه في مالي. وفي عام 2022، بلغت الإيرادات العامة المتأتية من المعدن الأصفر رقمًا قياسيًا بلغ 763.7 مليار فرنك سيفا (1.3 مليار دولار أمريكي)، بزيادة 35% على أساس سنوي.

95. كما تحققت نتائج مقنعة في مجال الترويج لمواد البناء، لا سيما الدولريت والرخام.

الجدول 2: معدلات نمو إنتاج الذهب والمواد الأخرى والحديد

الشركات/السنوات	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م
الذهب (بالأطنان)	71 190	71 237	69 461	72 228	72 593
Tx والذهب	6,43	0,07	- 2,49	3,98	0,51
المنغنيز (بالأطنان)	8 185,44	13 588	12 660	35 402	68 771
Tx المنغنيز		66,00	- 6,83	179,64	94,26
وجع (م 3)	209 055,50	581 820,00	376 678,00	282 557,00	381 989,89
Tx دولوريت	- 33,24	178,31	- 35,26	- 24,99	35,19
الحجر الجيري (م 3)	432 770,13	461 711,00	447 644,00	137 374,06	1 089 795,40
Tx الحجر الجيري	33,90	6,69	- 3,05	- 69,31	693,31
الرخام (م 3)	9 421,42	9 104,61	1 649,00	-	-

الشركات/السنوات	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م
Tx ماربر	8,49	- 3,36	- 81,89	- 100,00	
PIMCO-SA (الحديد)		52 306,00	296 000,00	90 387,05	221 204,66
تكس فير			- 465,90	- 69,46	144,73
سرقسطة سارل					56 000,00
Tx الحديد					

المصدر: Rapport 2023 secteur Mines et Energie

96. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لدراسة الجدوى التي نُشرت في ديسمبر/كانون الأول 2021م، فإن منجم الليثيوم المكتشف في منطقة بوغوني من المفترض أن ينتج في نهاية المطاف متوسط سنوي

726,000طن من مركزات السبودومين، وهي سيليكات الليثيوم والألومنيوم. ومن المتوقع أن يستمر المنجم في العمل لمدة 21 عامًا، ليصل إلى ذروة 880,000 طن سنويًا. ومن المقرر أن يبدأ المنجم في الإنتاج في ديسمبر 2024م.

97. في يوم الثلاثاء 8 أغسطس 2023م، أقر المجلس الوطني الانتقالي (CNT) قانوناً جديداً للتعدين. سيحقق القانون الجديد، الذي اعتمدته جلسة عامة للنواب بالإجماع، إيرادات سنوية إضافية لا تقل عن 500 مليار فرنك سيفا (803 مليون دولار أمريكي).

98. من بين الأحكام الجديدة، سيكون بإمكان الدولة الآن امتلاك حصة تصل إلى 30% من مشاريع التعدين، مقارنةً بنسبة 20% كحد أقصى بموجب قانون 2019م. يحافظ القانون الجديد على حصة الحكومة المجانية بنسبة 10%، لكنه يسمح للسلطة التنفيذية بالحصول على حصة إضافية بنسبة 20% في غضون عامين من دخول المناجم مرحلة الإنتاج التجاري.

99. كما اعتمد المجلس الوطني للتعدين مرسومًا جديدًا بشأن المحتوى المحلي في قطاع التعدين. وسيتيح على وجه الخصوص، توظيف المزيد من السكان المحليين في المناصب الإدارية، وتشجيع المقاولين الوطنيين في توريد السلع والخدمات للمناجم، وتشجيع نقل المهارات والتكنولوجيات.

قانون التعدين الجديد في مالي

اعتمد المجلس الوطني الانتقالي يوم الثلاثاء 8 أغسطس 2023م قانونًا جديدًا للتعدين. سيحقق القانون الجديد، الذي اعتمدته الجلسة العامة لأعضاء المجلس بالإجماع، إيرادات سنوية إضافية لا تقل عن 500 مليار فرنك سيفا. ومن بين الأحكام الجديدة، ستتمكن الدولة الآن من امتلاك حصة تصل إلى 30% من مشاريع التعدين، مقارنةً بنسبة 20% كحد أقصى بموجب قانون 2019. يحافظ القانون الجديد على حصة الدولة المجانية بنسبة 10%، ولكنه يسمح لها أيضًا بالحصول على حصة إضافية بنسبة 20% في غضون عامين من دخول المناجم مرحلة الإنتاج التجاري. وفيما يتعلق بتنظيم المناطق الترويجية، فقد تم إدخال حكم يسمح للدولة بتنظيم الدعوات لتقديم العطاءات للمناطق، أو التي تبرر مصلحتها التعدينية الدعوة إلى إجراء مناقصة أو شروط خاصة تفرضها الدولة.

وتشمل الأحكام الجديدة (1) إلغاء الإعفاءات الخاصة بالمنتجات البترولية خلال مرحلة الاستغلال، (2) ربط إتاوات التعدين بسعر الذهب والمواد المعدنية الأخرى, (3) ربط الضريبة القيمية بسعر الذهب والمعادن الأخرى، مما يتيح للدولة الاستفادة من ارتفاع أسعار هذه المواد، (4) تخفيض الوعاء الضريبي للضريبة على ضريبة القيمة المضافة إلى الإنتاج المقيّم، (5) اشتراط الامتثال الصارم للوائح النقد الأجنبي، و (6) شرط إعادة جميع العملات الأجنبية المكتسبة من تصدير المواد المعدنية إلى الوطن.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتمكن اللاعبون المحليون من القطاع الخاص من الحصول على حصة 5% في المناجم، مما يمنح مالي حصة إجمالية قدرها 35%. في قطاع التعدين الذي تهيمن عليه بشكل أساسي شركات التعدين الأجنبية (لا سيما الكندية والبريطانية والأسترالية)، ينبغي أن تتيح هذه الأحكام الجديدة زيادة مساهمة التعدين إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 9% في الوقت الحالي. بعد أن كشفت مراجعة الحسابات أن مالي لم تكن تحصل على حصة عادلة من الأرباح الناتجة عن قطاع التعدين لديها، يمكن لهذه الأحكام الجديدة أن تمهد الطريق لاستئناف عملية منح سندات التعدين.

كما اعتمد المجلس الوطني للتعدين مرسومًا جديدًا بشأن المحتوى المحلي في قطاع التعدين. ومن بين أمور أخرى، سيجعل من الممكن توظيف المزيد من السكان المحليين في المناصب الإدارية، وتشجيع المقاولين الوطنيين في توريد السلع والخدمات للمناجم، وتشجيع نقل المهارات والتكنولوجيات.

للتذكير، الذهب هو المنتج الرئيسي المستغل في قطاع التعدين في مالي .في عام 2022م، وصلت الإيرادات الحكومية الناتجة عن المعدن الأصفر إلى مستوى قياسي بلغ 764 مليار فرنك أفريقي، بزيادة 35٪ على أساس سنوي

100. وفي قطاع النفط، توجد في مالي إمكانات غير مستكشفة جيدا في مجالي النفط والغاز، تغطي مساحة قدرها 900 000 km² كيلومترا مربعا مقسمة إلى خمسة أحواض رسوبية (05) هي: تاوديني، وتاميسنا، ويولميدن، وغاو، ونارا، مقسمة إلى 52 كتل نفط وغاز، 38 منها كتل مجانية 12 قيد التفاوض. تظهر بعض الهياكل التي تم اكتشافها خلال الدراسات احتياطيات محتملة من 1 إلى 2 مليار برميل من النفط مقابل 28 مليون متر مكعب من الغاز.

101. في مواجهة هذه الإمكانات، تمكنت سلطات جمهورية مالي من إحياء قطاع النفط والغاز باكتشاف الهيدروجين الطبيعي في بوراكبوغو في دائرة كاتي على بعد 60 كيلومترًا من باماكو، و 98٪ هيدروجين نقي تم اختباره لمدة 7 سنوات لإنتاج الكهرباء.

102. منذ عام 2012، توقفت الأبحاث النفطية في مالي بسبب الأزمة الأمنية في منطقة الساحل بشكل عام وبلدنا بشكل خاص. تسببت هذه الأزمة في رحيل جميع شركات النفط العاملة في مالي باستثناء شركة النفط الجزائرية - SIPEX وشركة .HYDROMA من بين الكتل المفتوحة للتنقيب عن النفط، تم أخذ 4٪ فقط مقارنة بـ 65٪ في عام 2010م

103. أدى هذا الوضع إلى إعادة قراءة قانون النفط لجعله أكثر جاذبية مع القانون رقم 2021-063 المعدل للقانون رقم 2015-035 المؤرخ 16 يوليو 2015 بشأن تنظيم الأبحاث في استغلال ونقل الهيدروكربونات.

1.2.6. لا تزال الهياكل الأساسية غير كافية لضمان الربط الشبكي الأمثل للإقليم

105. تحتل مالي المرتبة 118 من بين 137 دولة مصنفة على مؤشر القدرة التنافسية للبنية التحتية بمتوسط درجة 2.7 مقابل متوسط متوقع يبلغ 4 نقاط. من بين هذه الهياكل الأساسية، يحتل النقل مكانًا رئيسيًا، نظرًا للموقع الجغرافي للبلد، غير الساحلي والمتاخم 7 ولايات أخرى، على مساحة تزيد عن 7000 كيلومترًا على مساحة 1 241 238 كيلومترًا مربعًا. الطرق والممرات المائية الداخلية والمطارات.

106. شبكة الطرق المصنفة هي 89024 كم (لـ 4621 طريق)، منها حوالي 24828 كم تلقت استثمارا، أو حوالي 28٪ من إجمالي الشبكة. وهي تقابل كثافة للطرق تبلغ حوالي 2 كم/100 كم مربع مقابل كثافة مستهدفة تبلغ 7 كم/100 كم مربع وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ حوالي 25 كم/100 كم مربع. إنه في حالة سيئة أكثر من كونه جيدًا، وأقل تغطية من التغطية.

الجدول 3: إجمالي حالة شبكة الطرق من 2019م إلى 2023م (٪)

المؤشرات	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م
نسبة الطرق المعبدة في حالة جيدة	37,58	42,18	38,25	39,42	38,09
نسبة الطرق الأسفلتية في حالة جيدة	32,38	34,50	37,12	35,14	35,11
نسبة الطرق الأسفلتية في حالة سيئة	30,03	23,32	24,62	25,44	26,80

المصدر: DGR 2023

.مازال إنتاج الطاقة تهيمن عليه الكتلة الحيوية، على الرغم من الإمكانات الهائلة للطاقات المتجددة

107. يتسم وضع الطاقة في مالي بميزان طاقة تمثل فيه الكتلة الحيوية 72% من الطاقة الأولية، تليها 26% للواردات الهيدروكربونية و2% للكهرباء) .SIE-Mali، 2020م (بلغت الذروة على الشبكة المترابطة في عام 2020م 408.69 ميجاوات.

108. يهيمن القطاع السكني على استهلاك الطاقة في مالي، حيث استحوذ على ما يقرب من 71% من الاستهلاك النهائي في عام 2020م. ويبلغ الاستهلاك النهائي لقطاعي النقل والصناعة 20% و3% على التوالي. وتمثل التجارة والخدمات

العامة 5% وقطاعات أخرى حوالي 1.(2020) %

109. وبصرف النظر عن الكتلة الحيوية، لا يزال القطاع يعتمد بشكل كبير على المنتجات البترولية التي تتزايد وارداتها لتوليد الطاقة والنقل والصناعة (بما في ذلك التعدين) باستمرار نتيجة للنمو الاقتصادي وطلب السكان المتزايد.

110. ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، تلتزم حكومة مالي بتوفير مزيج متنوع من الطاقة وقدرة توليد كهرباء أكبر من القدرة الحالية. وتعتزم الحكومة توفير إمكانية حصول الجميع على الكهرباء إلى ما يقرب من 100% من السكان بحلول عام 2040 (التوصيلات بالشبكة المترابطة أو الشبكة المصغرة والمراكز المعزولة والحلول الفردية).

111. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن تكلفة المواد الهيدروكربونية اللازمة لتشغيل محطات الطاقة الحرارية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي عبء الواردات الوطنية وهي أحد العوامل المسؤولة عن ارتفاع تكلفة الكهرباء في مالي.

112. على الرغم من الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها البلاد، فإن تطوير الطاقات المتجددة يسير بوتيرة بطيئة نسبيًا. فقد بلغ توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة المتصلة بالشبكة 81.6 جيجاوات في الساعة (باستثناء الطاقة المائية المتوسطة والكبيرة) في عام 2020م .(EDM-SA) وبلغت القدرة المركبة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية خارج الشبكة أكثر من 45 ميغاواط في عام 2020م.

113. الإشعاع الشمسي أكبر في الجزء الشمالي من البلاد منه في الجنوب. ويتطلب استغلال هذه الإمكانات خطوط نقل طويلة لنقل الطاقة المنتجة إلى الجنوب. ومع ذلك، يمكن استخدام هذا المورد لتزويد المدن الرئيسية في شمال البلاد (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برنامج العمل الوطني للطاقة المستدامة للجميع 2015م-2020م/2030م، 2015مم). إن انخفاض أسعار الألواح والأنظمة الشمسية يجعلها خيارًا جذابًا بشكل متزايد لتوليد الكهرباء.

114. ويفتح تطوير تكنولوجيات جذابة اقتصادياً لتخزين الطاقة الكهربائية، فضلاً عن وجود وحدات كهرومائية لديها إمكانيات تخزين المياه، وبالتالي إمكانيات التخزين، آفاقاً جديدة لتطوير الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مالي.

115. ومن أجل تعزيز قدرات البلاد، وضعت الحكومة واعتمدت خطة تطوير القطاع الفرعي للكهرباء للفترة 2022م-2026م بهدف توفير حلول مستدامة للصعوبات التي تواجه القطاع الفرعي للكهرباء، وتحقيق التوازن المالي لشركة إنيرجي دو مالي، وتحسين حوكمة القطاع وتكلفة مزيج إنتاج الكهرباء. تستند الخطة إلى برنامج استثماري كبير يركز على استغلال مصادر الطاقة المتجددة وبناء خطوط نقل وتوزيع الكهرباء لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وسيؤدي تنفيذها، من بين أمور أخرى: زيادة حصة إنتاج الطاقة الشمسية؛ وخفض حصة الإنتاج الحراري؛ وتحسين المؤشرات التشغيلية والمالية من خلال زيادة متوسط كفاءة الشبكة وخفض متوسط تكلفة الكيلوواط/ساعة.

116. في نهاية المطاف، سيتيح تنفيذ مشاريع الخطة: (1) تحسين مزيج الطاقة من خلال زيادة حصة الواردات من خلال الوصلات البينية من 9% في عام 2022م إلى 26% في عام 2026م من إجمالي الإنتاج، وزيادة إنتاج الطاقة الشمسية بحصة نسبية ترتفع من 3% في عام 2022م إلى أكثر من 22% في عام 2026، وتقليل حصة الإنتاج الحراري من 30% في عام 2022م إلى 0% في عام 2026م للمشتريات ومن 26.4% إلى 15.8% لحصة الإنتاج الذاتي، و(2) تحسين المؤشرات التشغيلية والمالية من خلال تحسين كفاءة الشبكة وخفض متوسط التكلفة لكل كيلوواط/ساعة.

المؤشرات من خلال تحسين متوسط كفاءة الشبكة وخفض متوسط التكلفة لكل كيلوواط/ساعة من 149.1 فرنك سيفا في عام 2022م إلى 100.5 فرنك سيفا في عام 2026م.

1.3 الحكومة

117. لا تزال مالي تواجه تحديات في تحسين الحكومة الإدارية والاقتصادية والقضائية.

1.3.1. الحكم السياسي

118. وفي سياق توطيد الديمقراطية، تمثلت النقاط البارزة فيما يلي:

1.3.1.1. اتسمت الانتخابات بانخفاض المشاركة ومصادر التوتر في كثير من الأحيان

119. من 1992م إلى 2018م، أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية بانتظام على الرغم من أنها سجلت بعض التأخيرات بسبب الوضع في ذلك الوقت (إلغاء أول انتخابات تشريعية في عام 1997م بسبب المخالفات وتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2012م بسبب الأزمة السياسية والأمنية، إلخ.)

120 النسبة للانتخابات الرئاسية، إقبال الناخبين منخفض. لطالما كانت أقل من 50٪. أحد الأسباب الأساسية هو أن المواطنين، على الرغم من إيمانهم بالديمقراطية، لديهم ثقة ضئيلة في الأحزاب السياسية كما يتضح من الدراسة الاستقصائية التي أجريت بين السكان حول تصوراتهم وتطلعاتهم، مع ما يقرب من أربعة من كل خمسة ماليين غير راضين (هـ) من الأحزاب السياسية (1). الإقبال على الانتخابات البرلمانية أقل من ذلك في الانتخابات الرئاسية.

1.3.1.2. الأزمة السياسية وانهيار النظام الدستوري والانتقال جار

121. كان سوء إدارة الانتخابات الرئاسية لعام 2018م وخاصة الانتخابات التشريعية لعام 2020م بمثابة حافز لحركة احتجاجية شعبية كبيرة أدت إلى سقوط النظام، بتدخل القوات المسلحة والدفاعية واستقالة رئيس الجمهورية. وعقب أيام المشاورات الوطنية، اعتمدت خارطة طريق وميثاق انتقالي لإجراء العملية الانتقالية.

123. ويمكن تلخيص المعالم البارزة لعملية الانتقال على النحو التالي:

- تصحيح عملية الانتقال من جانب المجلس الوطني للدفاع عن الشعب، الذي يودع الرئيس ورئيس الوزراء ؛
- في 28 أيار/مايو 2021م، أعلنت المحكمة الدستورية لمالي العقيد عاصمي غويتا رئيسا للدولة ورئيسا انتقاليا ؛
- نشوء خلافات داخل التجمعات والحركات السياسية التي أعلنت دعمها للسلطات الانتقالية، بما في ذلك الطائفة 5 - الجبهة الثورية الرواندية ؛
- عقد الهيئات غير المقيمة التي تقترح تمديد الفترة الانتقالية لفترة تتراوح بين ستة أشهر كحد أدنى وخمس سنوات كحد أقصى ؛
- اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في 9 كانون الثاني/يناير 2022م، وبناء على اقتراح تمديد الحكومة فترة الانتقال لمدة خمس سنوات، فرض جزاءات شديدة وغير قانونية على مالي ؛
- في الرأي العام المالي، أثارت العقوبات رفع الدروع وعززت «الاتحاد المقدس» حول السلطات الانتقالية يوم الجمعة 14 يناير 2022م من خلال تعبئة استثنائية للسكان الماليين من الداخل والخارج وكذلك أصدقاء مالي ؛
- نظرا للتقدم المحرز في تطور المرحلة الانتقالية، قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دورته العادية الحادية والستين المعقودة في 3 تموز/يوليه 2022م في أكرا،

لرفع معظم العقوبات التي قررت في قمتها الاستثنائية التي عقدت في أكرا في 9 يناير 2022م.

124. فيما يتعلق بإدارة البلاد أثناء الفترة الانتقالية، تظهر نتائج استطلاع أفروباروميتر لعام 2022م أن الغالبية العظمى من الماليين (68٪) يعتقدون أن البلاد تتحرك في الاتجاه الصحيح، مقارنة بـ 48٪ في عام 2014م، و 28٪ في عام 2017م، و 24٪ في عام 2012م و 14٪ فقط في عام 2020م. ويلاحظ هذا الاستفتاء العام لعام 2022م وفقاً لجميع المحددات الاجتماعية - الديمغرافية المستخدمة مثل الخلفية، والجنس، والعمر، وحالات الفقر المعيشية، وما إلى ذلك.

مؤطر 3 : دور الدولة

ويتطلب منا تطوير وتنفيذ رؤية مالي 2063م دراسة دور الدولة واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب المختلفة للإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي. وتعلمنا الاستنتاجات المستخلصة من هذه التجارب أن مالي قد انتقلت من نظام تخطيط التنمية القائم على الإدارة المركزية والمركزية الشديدة الموروثة عن النظام الاشتراكي في عهد الاستقلال، إلى نظام التحرير الشامل في ظل السياسات الليبرالية الجديدة التي تم تنفيذها في إطار برامج التكيف الهيكلي التي دعت إليها مؤسسات بريتون وودز. وفي إطار هذه الممارسة الاستشرافية الوطنية الجديدة، من الضروري إذن التعلم من النجاحات والإخفاقات السابقة، من أجل إتاحة أفضل فرصة ممكنة لتحقيق الطموحات المشروعة المنصوص عليها في رؤية مالي 2063م.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن مراجعة سريعة للنظريات الاقتصادية المتعلقة بدور الدولة توفر تذكيرًا مفيدًا بالمذاهب الرئيسية في هذا المجال، وتضع تنفيذ رؤية مالي 2063م على أفضل الخيارات المتاحة للدولة لضمان نجاحها.

لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول دور الدولة في مجال النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فقد ظهرت ثلاث مدارس فكرية حول مجالين من مجالات الخلاف حول مبررات تدخل الدولة (بريمي وبيريز، 2009م). يتعلق مجال الخلاف الأول بدرجة كفاءة نظم الإنتاج. فالاقتصاديون الأرثوذكس يعارضون تدخل الدولة المحض ويدافعون عن الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

أما مجال الخلاف الثاني فيتعلق بالطرق المختلفة التي يتفاعل بها الوكلاء الاقتصاديون مع الحوافز، وعلى وجه الخصوص، شدة ردود الفعل هذه. وتؤثر هذه الخلافات على الجدل الدائر حول ضرورة أو عدم ضرورة التدخل العام في مجال النشاط الاقتصادي، وهو جدل تتعارض فيه ثلاثة مواقف أساسية: (1) الليبرالية أو عدم التدخل؛ (2) تصحيح إخفاقات السوق؛ (3) الموقف الشومبيتي أو الموقف البنيوي التطوري.

في حالة مالي، يقع الطريق إلى الأمام في مكان ما بين الدور التدخلي "لكل الدولة" والدور البنيوي للدولة.

في حالة مالي، يقع الطريق إلى الأمام في مكان ما بين الدور التدخلي "لكل الدولة" والدور الليبرالي وعدم التدخل من دون تدخل الدولة. إن هذا التموضع لدور الدولة له ما يبرره في الوقت الراهن، من ناحية بسبب وضعها كدولة نامية ومن ناحية أخرى بسبب السياق الخاص الذي يتسم بالأزمات متعددة الأبعاد التي تمر بها منذ أكثر من عقد من الزمان منذ عام 2012.

وبالفعل، ساعدت سياسات التكيف الهيكلي التي تمت إدارتها بشكل غير مدروس في البلاد على مدى العقود الماضية على تفكيك نظام التخطيط المعمول به، على أساس أنه لا يتوافق مع السياق الليبرالي، وقبل كل شيء، لأنه لا يزال يحمل بقايا نظام ديريكي من النوع الاشتراكي. وبصفة عامة، أدت السياسات الليبرالية الجديدة التي تم تطبيقها حتى الآن إلى إضعاف مفرط للدولة وسلطتها (لا دولة أو دولة أقل بدلاً من "دولة أفضل") وإلى إقصائها من المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، التي لم تطور القدرات التقنية والتكنولوجية والمالية والاقتصادية اللازمة لتنمية الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى، لم يطوروا القدرات التقنية والتكنولوجية والمالية اللازمة لتولي المسؤولية من الدولة في قطاعات استراتيجية حيوية مثل التعليم والطاقة والنقل والتكنولوجيا الرقمية وما إلى ذلك.

ومن وجهة النظر هذه، فإن ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي حلت محل ما يسمى بالخطط الملزمة والمتشددة لم تحل جميع المشاكل الناجمة عن العواقب الضارة لسياسات التحرير والتدخل التي اتبعها الشركاء الفنيون والماليون. ونتيجة لذلك، فقد تدخل الشركاء الفنيون والماليون بشكل كبير في تحديد سياساتنا وأولوياتنا الإنمائية، وغالبًا ما يفرضون العديد من الشروط التي تقوض رؤية البلاد للسيادة والاستقلال.

من زاوية أخرى، لا تزال سياسة اللامركزية المطبقة منذ عام 1999م تلقي بثقلها على ميزانية الدولة من خلال نقل الموارد إلى السلطات المحلية، لكنها لم تمكن بعد من بناء اقتصادات إقليمية ومحلية قابلة للاستمرار، قائمة على التخطيط الدقيق لأقاليمها، وإعداد وتنفيذ ميزانيات ذات مصداقية وخاضعة للمساءلة تغذيها توليد موارد محلية خاصة بها

وعلى العموم، سواء كان الأمر يتعلق بالتحرير الاقتصادي أو اللامركزية المؤسسية، فإن الدولة لا تزال هي الملاذ لجميع المشاكل التي لا تزال مطروحة في إطار تنفيذ هذه الخيارات الاستراتيجية التي اتخذتها سلطات البلاد منذ عدة عقود.وخير مثال على هذا الوضع هو الإدارة اللامركزية للمدارس والتشوهات التي يسببها التمويل الخاص في النظام التعليمي ككل.ويمكننا أن نلاحظ أيضًا تدخلات المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني في هذا المجال دون علم السلطات الإقليمية والمحلية وغالبًا ما تكون غير متماشية مع احتياجات وأولويات السكان.

ونتيجة لذلك، لا بد من إعادة التوازن في العلاقات من خلال تولي الدولة مسؤولية هذه القطاعات بقيادة جديدة وحازمة، وإعادة التفكير في السياسات العامة في إطار شراكات "مربحة للجميع" لصالح الدولة، وقبل كل شيء، لصالح السكان.

واليوم، وفي ظل المبادئ الثلاثة التي تحكم العلاقات مع الشركاء التقنيين والماليين، يقع على عاتق الدولة واجب العمل كقوة دافعة ومحفزة ومنظمة وداعمة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة ومنصفة بحق.

ومن خلال استخلاص الدروس المستفادة من تجربة برامج التكيف الهيكلي والسياسات الليبرالية الجديدة بعد النتائج المتباينة لتنفيذ خطط التنمية الخمسية، فإن رؤية مالي 2063 تهدف إلى أن تكون إطارًا عمليًا لتحقيق الطموحات المعلنة، بعيدًا عن العقائد والأيديولوجيات الاقتصادية، ولكن متجذرة بعمق في احترام مصالح الشعب المالي والدفاع عنها.

1.3.1.3. الانتقال، فترة التمزق والفرص

125. من حيث الحكم، يبدو أن الانتقال هو فترة تمزق .يتجلى هذا الانقطاع، الذي يرغب فيه الماليون على نطاق واسع من خلال هيئة الموارد الطبيعية وجميع المشاورات الأخرى حول هذه القضية من خلال عدة مبادرات: عملية الإصلاح الدستوري ؛

- تنقيح القانون الانتخابي وإنشاء الرابطة من أجل إجراء انتخابات أكثر شفافية ؛
- عزيز مكافحة الفساد والجرائم المالية ؛
- القيادة الجديدة في مجال الحكومة الأمنية ؛
- الجهود الرامية إلى تعزيز قوات الدفاع والأمن: التجنيد والتدريب والمعدات وما إلى ذلك ؛
- التأكيد الجديد لسيادة مالي إزاء الشركاء الخارجيين ؛
- مبادرات في مجال مراقبة الموارد الوطنية، ولا سيما التعدين ؛
- وتوجهات ومشاريع تحويل مواردنا ؛
- وتنامي دور الشرعية التقليدية والعرفية في إدارة الشؤون المحلية.
- إنشاء تحالف دول الساحل

126. وعلى الرغم من هذه المبادرات التي يبدو أنها تشكل نقاط قوة في المنظومة، لا تزال هناك عدة نقاط ضعف:

- عدالة لا يزال إدراكها سيئا ؛
- وتدني قدرات نظام التخطيط ؛
- وبيئة الأعمال التجارية مع القليل من الحوافز ؛
- كفاية نظام المعلومات الإحصائية ؛
- ضيق القاعدة الضريبية وعدم كفاية نظام التحصيل ؛
- إجراءات وخدمات إدارية مرهقة ؛
- ضعف تمويل البحث والتطوير.

127. يمكن للسلطات ويجب عليها الاعتماد على نقاط القوة لتقليل نقاط الضعف .على سبيل المثال، يمكن استغلال الدعم الشعبي الواسع لسيادة البلاد في تعبئة الموارد الضريبية.

128. والتمزق واضح أيضا في البيئة الخارجية لمالي .إن التطور المستمر نحو عالم متعدد الأقطاب فرصة قوية لمالي لتعزيز سيادتها وإدارة تنميتها بشكل أفضل من خلال مضاعفة الشراكات المربحة للجميع .وينبغي أن يتيح الحد من التهديد الذي تشكله العولمة الليبرالية المتطرفة على الاقتصاد المالي.

1.3.1.3. الإصلاح الدستوري

129. بعد أكثر من ثلاثين (30) عامًا من التطبيق، أظهر دستور عام 1992 نقاط ضعفه ليس فقط في إدارة الدولة، ولكن أيضًا في اللامركزية ولم يعد يلبي تطلعات الشعب المالي.

130. بعد تغيير النظام في أغسطس 2020م، ركزت السلطات المالية على إصلاح دستور 1992 .أوصت الجمعية الوطنية لإعادة التأسيس (ANR) التي عقدت في الفترة من 11 إلى 30 ديسمبر 2021م، والتي كان هدفها العام هو تحديد الأمة وبدء عملية حقيقية لإعادة تأسيس الدولة، بصياغة دستور جديد لمالي.

131. وشهد الاستفتاء الدستوري الذي أجري في حزيران/يونيه 2023 اعتماد الدستور من قبل جميع الماليين بنسبة موافقة 97 في المائة مقابل 3 في المائة. وهكذا حظي النص الجديد بموافقة واسعة النطاق من قبل الناخبين الماليين داخل البلاد وخارجها. **وفي 21 يوليو 2023م، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للاستفتاء في 21 يوليو 2023 بنفس الشروط تقريبًا. وبموجب المرسوم رقم PT/ RM/0401-2023 الصادر في 22 يوليو 2023م، أصدر الرئيس الانتقالي الدستور، معلنًا بذلك بدء الجمهورية الرابعة.**

132. يتضمن دستور عام 2023م الجديد جميع تطلعات الشعب المالي، وهي: إعادة تأكيد السيادة الوطنية، والطابع الجمهوري والعلماني لدولة مالي، والإدارة السيادية للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة إدارة الدولة من خلال إنشاء بعض المؤسسات (مجلس الشيوخ) والتقريب بين إدارة المحكومين.

1.3.2. الإدارة القضائية

1.3.2.1. تطور قطاع العدالة

133. تحتل العدالة وحقوق الإنسان مكانة بارزة في عملية إعادة تأسيس دولة مالي. ومنذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، اتخذت مبادرات الإصلاح بدرجات متفاوتة من النجاح والثروات المختلطة. البرنامج العشري لتطوير العدالة وخطته التنفيذية وميثاق قيم العدالة وميثاق تجديد العدالة ؛ وبرنامج الطوارئ لإعادة تأهيل النظام القضائي وتنفيذ اتفاق السلام المنبثق عن عملية الجزائر هو جزء من التزام السلطات العامة بالعمل على إعادة تأهيل واستعادة مصداقية الخدمة العامة.

134. وفي قطاع العدالة، أُحرز تقدم كبير جدا في مجالات الحكومة القضائية، ومكافحة الفساد، والجريمة الاقتصادية والمالية، والإرهاب، والجرائم الحاسوبية، والإفلات من العقاب، وحقوق الإنسان، وبناء قدرات الموظفين، والمساءلة أمام الحكومة والشعب.

135. وتتعلق هذه التطورات الرئيسية أساسا بالنصوص التشريعية والتنظيمية، وتفعيل الولايات القضائية الجديدة، وتعيين الموظفين، وتنظيم الطبعة الأولى من أسبوع العدالة.

136. وسيتواصل تحسين نوعية العدالة من خلال ما يلي:

حسين كفاءة الهياكل القضائية والمعاونين القضائيين، ولا سيما من خلال حوسبة الهياكل القضائية وربطها شبكيا ؛

- حسين إنفاذ قرارات المحاكم ؛
- قريب العدالة من الشعب، ولا سيما من خلال استعادة المحاكم ؛
- استخدام بدائل السجن للحد من الازدحام في السجون ومنع التطرف ؛
- مواصلة تنفيذ البطاقة القضائية ؛
- فهم المواطنين لدور العدالة ؛
- وضع وتطبيق تدابير لمعاقبة مرتكبي العنف الجنساني والمتحيز جنسيا.

1.3.2.2. ديناميات إصلاح العدالة

137. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات المختلفة لإصلاح النظام القضائي قد أسهمت، إلى حد ما، في تحسينه، إلا أنها لم تحل المشاكل الأساسية للعدالة، مما ترك المشكلة المتكررة والمزعجة المتمثلة في التوزيع الصحي للعدالة .وهذه المشكلة حادة بصفة خاصة في سياق الأزمة الاجتماعية والأمنية التي تعاني منها مالي، والتي تشكل عاملا محددا رئيسيا لها .والواقع أن العدالة مسألة استراتيجية في حل الأزمة المتعددة الأبعاد التي مر بها بلدنا .وهي أداة للوساطة في العلاقات الاجتماعية وضمانة أكيدة للسلام الاجتماعي القائم على سيادة القانون.

138. ولا يزال تحسين نوعية خدمة العدالة العامة يشكل شاغلا رئيسيا للسلطات العليا .وقد انعكس ذلك في المبادئ التوجيهية لسلطات المرحلة الانتقالية وفي مختلف مراحل برنامج عمل الحكومة الانتقالية (2020م-2022) وخطط الإجراءات ذات الأولوية (2023م-2025م) والأولويات التكميلية (بعد عام 2025م).

139. كان برنامج الطوارئ لتعزيز النظام القضائي وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الناتج عن عملية (PU-RSJ-MOA 2015-2018)هو تجميع للأنشطة ذات الصلة التي تم وضعها على الموقع.

من نقاط الصلابة والهشاشة الناشئة عن مشروع الوثيقة المتعلقة بإصلاح إدارة العدل والسجون، وكذلك الجوانب التي تدعو إلى التغيير والابتكار .واستوعبت أيضا متطلبات المادة 46 من اتفاق السلام والمصالحة في مالي الناجمة عن عملية الجزائر ومتطلبات إعادة الإدارة القضائية وإدارة السجون في شمال مالي.

140. ومنذ ذلك الحين، اتبع **القانون رقم 2019-072 الصادر في 24 /ديسمبر 2019م بشأن قانون التوجيه والبرمجة لقطاع العدالة (LOPJ 2020-2024)** الذي يهدف إلى تطوير الخدمة العامة للعدالة والذي تقدر اعتمادات ميزانيته بمائة وأربعة وعشرين مليار مليون فرنك سيفا (190 420 000 000) الغرض من هذا القانون هو بناء خدمة عدالة عامة ميسورة وكفؤة وفعالة في غضون خمس (05) سنوات من شأنها استعادة ثقة المواطنين والمتقاضين.

141. يهدف LOPJ 2020-2024 إلى مواجهة التحديات الرئيسية لقطاع العدالة، بما في ذلك: مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية ؛

- مكافحة الرشوة والجرائم الاقتصادية والمالية ؛
- حسين الحالة الأمنية من خلال الكفاح الثابت ضد الإرهاب والإفلات من العقاب بجميع أشكاله ؛
- تعزيز استقلال القضاء ؛
- تعزيز الموظفين والهياكل الأساسية والمعدات.

1.3.3. الإدارة الإدارية

1.3.3.1. إعادة النظر في عملية اللامركزية في سياق إعادة التنظيم الإداري والإقليمي الجديد

142. شرعت مالي في إصلاح إداري واسع النطاق منذ التسعينيات، واختارت اللامركزية كأداة للتنمية المحلية .بعد عدة سنوات من الممارسة، تواجه هذه اللامركزية تحديات كبيرة .وتشمل هذه التحديات نقل المهارات والموارد، والحكم المحلي، وقلة المشاركة في الانتخابات المحلية، وتدني تعبئة الموارد المحلية.

143. وعلى الرغم من بعض الإنجازات، تواجه عملية اللامركزية في مالي صعوبات كثيرة لا تزال تعوق تنفيذها الكامل:

- وعدم الاستدامة المالية لعدد كبير من البلديات التي لا تملك الموارد البشرية والمالية للشروع في إجراءات إنمائية ؛
- قلة مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي في عمل المجتمعات المحلية اللامركزية ؛
- التجاوزات المرتبطة بالطريقة التي يتم بها إنشاء الهيئات التشريعية والمديرين التنفيذيين والسلطات المحلية ؛
- يشجب عدد كبير من الجهات الفاعلة نوعية المسؤولين المنتخبين الذين يديرون المجتمعات المحلية ؛
- ضعف المبادرات المتخذة في ميدان التعاون بين المجتمعات المحلية الإقليم.

144. ولا يملك ممثلو الدولة في الإقليم (المحافظون والمحافظون والفرعيون/المحافظون)، رغم بعض المبادرات الرامية إلى تعزيز قدراتهم، سوى وسائل ضعيفة لمواجهة مهامهم المتعلقة بتنسيق خدمات الدولة، والرقابة المسبقة، ودعم السلطات المحلية.

145. وتمثل المرحلة الجديدة من عملية اللامركزية فرصة لإعطاء زخم جديد للعملية وتمكيننا أيضا من مواجهة التحديات المتصلة بتعبئة الموارد، والقرب من الحكم المحلي، وتحسين المواءمة بين نقل المهارات، وما إلى ذلك. وبصورة أكثر تحديدا، يمكن التوصية بما يلي: '1' تعزيز قدرات المجتمعات المحلية على إدارة الضرائب ؛ '2' التعريف المشترك لأسس بعض الضرائب المحلية من خلال الحوار بين الدولة والسلطات، ولا سيما المجالس الإقليمية ومقاطعة باماكو ؛ '3' بذل

الجهود لتبسيط سلسلة صنع القرار في النظام الضريبي ؛ '4' إيلاء أهمية أكبر للاستثمارات المحلية (سلاسل الإمداد الرئيسية وهيكلة سلاسل القيمة) لتعزيز التنمية المحلية من خلال زيادة المعروض من المنافع العامة وتعزيز الاتساق بين السياسات العامة والاحتياجات المحلية ؛ '5' تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والهياكل الأساسية الإنتاجية.

وقد أتاحت عملية اللامركزية بالفعل نقل عدد من الاختصاصات من الإدارات المركزية إلى السلطات المحلية.

146. وتشمل هذه الكفاءات التعليم والصحة والمرافق الصحية وإدارة الموارد الطبيعية. وقد حققت هذه العملية عددا من الفوائد لمالي. وقد ساعد على تقريب الإدارة من السكان، وتعزيز مشاركة المواطنين في المناقشات العامة. وهكذا أتاحت اللامركزية تنفيذ العديد من المشاريع لصالح السكان، من الفصول الدراسية إلى المراكز الصحية والهياكل الأساسية الاقتصادية مثل أسواق الثروة الحيوانية أو حتى الأسواق. وبالتالي، مكنت FNACT من تنفيذ 64 68 مشروعًا بين عامي 2015م و 2019م. من أجل تحويل هدف 30٪ من الميزانية إلى السلطات المحلية، تبلغ دولة مالي 19.7 في عام 2023م مقابل 24.4٪ في عام 2022م، وهو معدل أقل بكثير من هدفها. في الواقع، ما إذا كانت وثيقة إطار سياسة اللامركزية الوطنية 2015م-2024م (الهدف المحدد 5,1)، اتفاق السلام والمصالحة الوطنية المنبثق عن عملية الجزائر العاصمة، أيار/مايو - حزيران/يونيه 2015 (المادة 14)، المذكرة المتعلقة باستراتيجية وآليات نقل موارد الميزانية إلى التعاون التقني وكذلك خطة عمل الحكومة لنقل الاختصاصات والموارد من الدولة إلى المجتمعات الإقليمية (اعتمد في أكتوبر 2016) ينص على تحويل 30٪ من إيرادات الميزانية إلى السلطات المحلية والإقليمية بحلول عام 2018م.

1.3.3.2. التنمية الاقتصادية الإقليمية والمحلية

147. وفيما يتعلق بسلاسل الإمداد، تجدر الإشارة بالفعل إلى أن البلد لديه موارد لتنميتها، بما في ذلك الموارد المائية الهامة (الأنهار والبحيرات والبرك والأنهار والمياه الجوفية)، والأراضي الصالحة للزراعة ذات كمية كبيرة من الغابات .والموارد المعدنية كثيرة (نحو ثلاثين معدناً)، وبكميات كبيرة، فإن النفط والذهب والحديد والفوسفات واليورانيوم والليثيوم والمنغنيز والبوكسيت، وما إلى ذلك، تجعل من السهل تعزيز صناعات تجهيز التعدين وصناعات المنتجات الزراعية والماشية وصيد الأسماك والقطف، مثل الغزل والجلود والألبان والمنتجات المشتقة، إلخ.

1.3.3.3. إدارة الأراضي مع العديد من النزاعات

148. غالبًا ما توصف النزاعات على الأراضي في مالي بأنها «قنبلة موقوتة» محتملة، وهي في صميم مشاكل المجتمع. إن الشكوك التي تؤثر على مسائل الأراضي خطيرة (الفساد وغسيل الأموال والمبيعات المزدوجة والمصادرة غير المشروعة وما إلى ذلك) وتستحق الرد المناسب على ذروة هذه القضية.

149. وتحظى الحاجة الملحة لحل مشكلة الأراضي بتأييد جميع السكان، بما في ذلك جميع الفئات. وهو مطلب سياسي واجتماعي واقتصادي قوي. ونتيجة لذلك، احتلت الشكاوى المتعلقة بالأراضي المرتبة الأولى بين القضايا المحالة إلى وسيط الجمهورية الفرنسية في عام 2017م

150. وإلى جانب الجانب المالي وتشكل ملكية الأراضي عنصرا حاسما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. والأراضي مرغوبة في جميع المراكز الحضرية وشبه الحضرية مع نصيبها من الصراعات الاجتماعية. ولنزاعات الأراضي أثر على التنمية الاقتصادية عندما تعارض الرعاة والصيادين والمزارعين (مثل نزاع بورغو في منطقة موبتي). تؤدي هذه الصراعات بانتظام إلى مآسي إنسانية عندما تتحول إلى اشتباكات مجتمعية مميتة.

1.3.3.4. رسم الخرائط وإدارة المعلومات الجغرافية في مالي:

151. واليوم، في كل مكان في العالم، أصبح رسم الخرائط والمعلومات الجغرافية بصفة عامة أمرا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والأمنية.

152. ولذلك من الضروري ضمان توافر خطط وخرائط طوبوغرافية تغطي كامل الإقليم مع جميع التفاصيل أو المعلومات الطبيعية والمصطنعة الموجودة في الإقليم، مثل المباني، والهياكل الأساسية للنقل، والدورات المائية، والتلال، والبحيرات، والغابات، ومناطق المحاصيل، والمناطق الاقتصادية، والحدود الإدارية، وما إلى ذلك. تسمح هذه الدعائم

بمعرفة موقع الموارد والإمكانات بدقة.

153. تستند الخطط والخرائط إلى بيانات مستمدة من الدراسات الاستقصائية الطبوغرافية والدراسات الاستقصائية الميدانية والبيانات الاجتماعية والاقتصادية.

154. الخريطة الطبوغرافية، التي تسمى قاعدة أو خريطة مرجعية، هي أداة لا غنى عنها لتحقيق أي مشروع إنمائي، ولها أهمية قصوى بالنسبة لجميع الذين لديهم إقليم أو جزء من إقليم يديرونه .ويستخدم في عمليات الاستطلاع أو التنقيب أو التخطيط والملاحة وتخطيط أقسام الطرق وتصميم الهياكل وما إلى ذلك.

155. ورسم الخرائط جزء لا يتجزأ من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات .وهي المصدر الرئيسي للمعلومات الجغرافية، المعروفة أيضا باسم المعلومات الجغرافية أو المعلومات المكانية أو المعلومات الجغرافية المكانية.

156. في مالي، المعهد الجغرافي لمالي (IGM) هو الهيكل الوطني المسؤول عن رسم خرائط الإقليم .وقد أنشئت في عام 2000 عقب إعادة تنظيم المديرية الوطنية السابقة لرسم الخرائط والتضاريس التي أوصت بها السياسة الوطنية لرسم الخرائط والتضاريس المعتمدة في 23 سبتمبر 1998م .وكان الهدف من هذه السياسة هو تحسين تغطية رسم الخرائط في البلد .وقالت إنها أجرت تشخيصا لحالة رسم الخرائط في البلد، الذي لم تكن خرائطه الطوبوغرافية الأولى في الساعة 1 :200 000 التي أنتجت بدعم من التعاون الفرنسي في السنوات الماضية 1958م-1960م تستجيب دائما لحقائق الميدان.

157. وبالإضافة إلى تقادم الخرائط الطبوغرافية الأساسية، حددت هذه الخرائط عددا من الجهات الفاعلة المشاركة في إنتاج مختلف الخرائط الموضوعية، مما أدى إلى تكرار البيانات وعدم اتساقها وانتشار نظم المعلومات الجغرافية .وأوصي بوضع سياسة وطنية للمعلومات الجغرافية.

158. اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية للمعلومات الجغرافية في 25 يناير 2012م، مع التوجهات الرئيسية لتنفيذ البنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية والإدارة المنسقة والمنسقة للمعلومات الجغرافية .ثم أصبحت المهمة الرئيسية للآلية هي تنفيذ خطة التنفيذ الوطنية ورصدها وتنفيذها.

159. كجزء من تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى (2012م-2016م)، نسقت المبادرة عددا من الأنشطة منها:

مشروع تحديث/إعادة رسم تغطية الخرائط لمالي بصحائف 118 في المقياس 1 :200 000، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ؛

مشروع إنتاج خرائط طبوغرافية رقمية لمنطقة باماكو الحضرية والمناطق المحيطة بها على نطاق 1 :5 000، بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ؛

بدء مشروع شبكة مالي المرجعية الجيوديسية عن طريق إنشاء محطات طرفية من الدرجة الأولى ؛

اقتناء معدات لإنشاء مركز لإدارة المعلومات الجغرافية بتمويل من الميزانية الوطنية.

160. بعد إعادة التنظيم الإداري والإقليمي لمالي في عام 2023م، قدمت الآلية الحكومية الدولية دعمها للمديرية العامة للجماعات الإقليمية (DGCT) من خلال إنشاء الخريطة الإدارية الجديدة لمالي.

161. ومن المنظور المنظور، تتوخى الآلية تنشيط أنشطتها من خلال إعادة قراءة المبادرة الوطنية الإندونيسية وتنفيذ خطة عمل جديدة (2024م – 2028م) تركز على تنفيذ الاستراتيجية وإعداد خرائط طبوغرافية بمقياس 1 من كل 50000 مقياس مناسب لتنفيذ المشاريع الإنمائية.

162. كجزء من عملية رؤية 2063م، من المتوقع إنتاج خرائط وأطلس اقتصادي.

1.3.3.5. التصورات عن استمرار الفساد

163. على الرغم من كل الجهود، فإن مؤشر إدراك

.على الرغم من كل الجهود، لا يزال مؤشر إدراك الفساد مرتفعًا للغاية في مالي ويتزايد بشكل مطرد منذ عام 2015، حيث ارتفع من 65٪ إلى 71٪ في عام 2021 أعلى بكثير من المستوى الأفريقي وأقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 60٪ بالكاد. وخلال الفترة الطويلة 2003-2021، كان أداء مالي أفضل من أداء أفريقيا في الأعوام 2004 و 2008 و 2012م و 2015م.

164. لذلك لا يزال الفساد مرتفعا. إنه أحد التحديات الرئيسية للحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في مالي. إنه يضعف الدولة ويهدد التنمية والاستقرار. إنه يؤثر على جميع مستويات المجتمع ويسبب خسائر فادحة في الموارد العامة، ويحط من جودة الخدمة العامة ويؤثر على مصداقية الدولة. وبهذه النتائج المهينة لحسن سير الأمور في مالي، انخرطت السلطات الانتقالية في مكافحة الفساد بلا هوادة، الذي يُنظر إليه على أنه الشر الرئيسي للحكم الذي من شأنه أن يقضي على معظم جهود التنمية

165. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تعزيز الإطار المعياري وتكييفه مع التغييرات والمسائل التي تعمل الآن كمقياس وبوصلة في إدارة الميدان. وهكذا، من خلال التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية (اعتمدها مجلس الوزراء في 11 أكتوبر 2023م)، واعتماد نصوص بشأن إنشاء القطب الاقتصادي والمالي الوطني وتنظيمه وإجراءات تشغيله ووكالة استرداد وإدارة الأصول المضبوطة أو المصادرة ، أُعطيت نقطة تحول جديدة وزخم جديد لمكافحة هذه الظواهر الاجتماعية - الاقتصادية، التي أدرجت كإجراءات ذات أولوية في برنامج عمل الحكومة الانتقالية.

166. ويتمثل دور مكتب المراجع العام للحسابات في المساهمة في تعزيز الرقابة على الإدارة العامة عن طريق الاضطلاع ببعثات مستقلة لمراجعة الحسابات والتقييم بشأن السياسات العامة .وساعد المكتب في لفت الانتباه إلى مدى الفساد داخل مؤسسات الدولة، وهو حاليا أكثر مؤسسات مكافحة الفساد نشاطا في مالي .ورغم أن تقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات تتضمن مقترحات للإصلاح، فإنها لا تنفذ بصورة منهجية.

167. ويضطلع المكتب، من جانبه، بمهمة تنفيذ جميع التدابير المتوخاة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي لمنع الإثراء غير المشروع، ولا تقل أهميتها عن التدابير المتعلقة بالإثراء غير المشروع.

168. وأخيرا، فإن القطب الاقتصادي والمالي هو هيكل تحقيق متخصص في المسائل الاقتصادية والمالية، وقد أنشئ في المحاكم العليا في باماكو وكايس وموبتي .وتتمثل مهمتها في مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والمالية، وتعتزم المساهمة في وضع قانون اجتهادي لمكافحة الفساد.

1.3.3.6. نظام لتخطيط التنمية وإدارتها يتسم بعدم الاستقرار المؤسسي

169. وقد اتسمت الهياكل التخطيطية والإحصائية عموما بعدم استقرار وزارة التخطيط .والواقع أن وزارة الدولة للاقتصاد والخطة، التي كانت مسؤولة عن التنسيق الحقيقي للشؤون الاقتصادية والمالية حتى بداية الثمانينات، قد تحولت الآن إلى وزارة للتخطيط، ثم إلى اختفائها التام من الهيكل الحكومي .ومنذ عام 1992 فصاعدا، أنشئ شكل مختلف من أشكال وزارة التخطيط تحت اسم «وزارة التخطيط والمستقبل»، ووزارة التخطيط والتخطيط المكاني والسكان، ثم «وزارة التخطيط واستخدام الأراضي»

170. ويبين هذا المسار التقلبات والتغيرات التي حدثت في وظيفة التخطيط، التي أضعفت على الرغم من الاعتراف الرسمي بأهميتها وضرورتها.

171. ويعاني نظام التخطيط أيضا من اختلالات كثيرة مثل تعدد الجهات الفاعلة، وتداخل النصوص، وتجزؤ وظيفة التخطيط، وانخفاض قدرة الموارد البشرية .ويتمثل التحدي الرئيسي في إنشاء كتلة حرجة من الموارد البشرية قادرة على الاضطلاع بمهام تخطيط السياسات العامة وبرمجتها وتطويرها ورصدها وتقييمها في سياق متعدد الجوانب يتسم بوجود شركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية والشركاء التقنيين والماليين .وتحتاج أدوات

التخطيط وتقنياته وأساليبه وغيرها من الأدوات على وجه الاستعجال إلى التحديث والملكية .وفي سياق صياغة استراتيجية المبادرة، سيكون من الضروري وضع برنامج مبتكر لبناء القدرات في مجالي التخطيط والإحصاء لإصلاح نظام تخطيط التنمية وإدارتها.

1.3.3.7. وضع مالي الجيوستراتيجي في عالم أصبح متعدد الأقطاب

172. منذ مصر الفرعونية وفي العصور الوسطى، يتم طلب المجتمعات المالية، وخاصة سحرة حلقة النيجر وعلماء جامعة سانكوري في تومبوكتو، في بقية العالم لخبراتهم، وإعطاء الفرصة لعلاقات متعددة والاجتماعات الدبلوماسية، قبل وقت طويل من اختراعات المرابطين أو الاستعمار الفرنسي.

173. ومالي دولة طرف في العديد من المنظمات، بما فيها المنظمات دون الإقليمية والإقليمية وعموم أفريقيا والمنظمات الدولية .وتشكل الدبلوماسية حصناً بين الأطراف والبلد، استناداً إلى المحور الاستراتيجي للتعاون والشراكة الدوليين.
174. وتهيمن على العلاقات الدولية حالة من الهيمنة في الغرب، تنعكس في موقف عدواني للولايات المتحدة وأوروبا تجاه بقية العالم، مما يؤدي إلى عدوان عسكري وجزاءات تجارية ومالية.

175. في مواجهة عواقب هذه الهيمنة الغربية على أمنها ومصالحها، تتخذ القوى الأخرى مبادرات لتخفيف القبضة . نشهد اليوم إنشاء كتلة جيوستراتيجية ونقدية أخرى، أمام الغرب، تشكل عمودها الفقري دول البريكس (روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) .ويمكن لمالي أن تتفاوض بشأن مكانها في هذه الشراكة من خلال مواردها الطبيعية المرغوبة.

176. خلال الفترة الانتقالية، أثبتت وزارة الخارجية والتعاون الدولي أنها أداة فعالة للغاية لتعزيز مُثُل السلام والأمن في البلاد، وقادرة على تحريك وتنسيق عملها.

1.3.3.8. تحالف دول الساحل (AES)

177. فرصة لإعادة تشكيل رؤية تكامل الشعوب وضمان الأمن الجماعي للدول الأعضاء.

178. وتتمثل أهداف وكالة الفضاء الأوروبية، وفقا للميثاق الموقع في 16 سبتمبر l2023 من جانب البلدان الثلاثة وغيرها من البلدان التي تواجه نفس المشكلة في '1' إنشاء هيكل جماعي للدفاع والمساعدة المتبادلة للأطراف المتعاقدة (المادة 2) ؛ '2' مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وجريمة العصابات المنظمة داخل المنطقة المشتركة للتحالف (المادة 4) ؛ '3' العمل على منع وإدارة وتسوية أي تمرد مسلح أو أي تهديد آخر للسلامة الإقليمية لكل دولة من الدول الأعضاء في التحالف وسيادتها، مع تفضيل الوسائل السلمية والدبلوماسية ؛ واستخدام القوة عند الضرورة لمعالجة حالات تمزق السلام والاستقرار (المادة 5) و '4' اعتبار أي هجوم على سيادة وسلامة إقليم طرف متعاقد أو أكثر عدوانا على الأطراف الأخرى، والالتزام بواجب المساعدة والإغاثة من جانب جميع الأطراف، بشكل فردي أو جماعي، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لاستعادة وكفالة الأمن داخل منطقة التحالف (المادة 6).

179. بالإضافة إلى البعد الدفاعي والأمني، وسع التحالف نطاق اختصاصه ليشمل الدبلوماسية والتنمية في ثلاثية دال (الدفاع والدبلوماسية والتنمية).

180. وهكذا، فإن الأطراف المتعاقدة، استنادا إلى الحق الطبيعي للدول في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، هي:

- ♦ لتزمة بالشرعية الدولية والإقليمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمعاهدة المنظمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)؛
- ♦ مقتنعة بضرورة مواصلة كفاح الشعوب والبلدان الأفريقية
- ♦ والاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي ؛
- ♦ مخلصين لأهداف ومثل هيئة التنمية المتكاملة لدول ليبتاكو - غورما ؛ واسترشادا بروح الأخوة والتضامن والصداقة ؛ والالتزام بتعزيز الروابط العلمانية بين شعوبها ؛
- ♦ مصممة على ممارسة السيادة الوطنية والدولية على نحو كامل وضمان احترامها ؛
- ♦ مصممة على الدفاع عن الوحدة الوطنية والنزاهة الوطنية للولايات المعنية ؛
- ♦ إدراكا منها لمسؤولية حماية المدنيين في جميع الظروف.

181. ووقعت المعاهدة المنشئة لاتحاد وكالة الفضاء الأوروبية في نيامي في 06 يوليه 2024م، عقب انسحاب المنظمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) في 28 يناير 2024م.

وتم التوقيع على ميثاق ليبتاكو-غورما في 16 سبتمبر 2023م في واغادوغو ونيامي وباماكو، والذي ينص على إنشاء تحالف دول الساحل بين بوركينا فاسو وجمهورية مالي وجمهورية النيجر، وهو هيكل يهدف إلى العمل كتحالف استراتيجي وتعاوني بين الدول الأعضاء فيه.
وإضافةً إلى الدفاع الجماعي عن سكان الدول الأطراف، يعطي الميثاق الأولوية لأعمال التعاون والتنمية في إطار رؤية تكامل الدول الثلاث في إطار اتحاد كونفدرالي.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية التكاملية ليست جديدة على هذا الجزء من غرب أفريقيا، حيث أنشأت الدول الثلاث منذ عام 1970م، اتحاد ليبتاكو-غورما الذاتي من خلال بروتوكول مؤرخ في 3 ديسمبر 1970م، ثم أعقبته مذكرة تفاهم أخرى في 16 ديسمبر 2000م، وأعيد النظر فيه في 24 يناير 2017م

1-4 البيئة

1.4.1. المخاطر المناخية والفيضانات التي لوحظت في مالي

182. تُظهر الدراسات المختلفة التي أجريت حول تغير المناخ في مالي أن التحديات المناخية الرئيسية التي تتعرض لها البلاد تشمل الجفاف والفيضانات والرياح القوية والتغيرات الكبيرة في درجات الحرارة والتلوث الجوي.

- **الجفاف المستمر**

183. يتألف ثلثا (3/2) أراضي مالي من المناطق الصحراوية (القاحلة وشبه القاحلة) في الشمال، والتي تعاني من الجفاف المزمن منذ عام 1970م. وخلال 30 سنة (1980م-2010م)، شهدت مالي خمس (5) موجات جفاف كبيرة، بما في ذلك موجتا 1980م و2005م.

-

- **تزايد الفيضانات**

184. عانت مالي 15 فيضاناً في أقل من أربعين عاماً (1980م-2014م). وتوجد المناطق الرئيسية المعرضة لخطر الفيضانات في الدلتا الداخلية لنهر النيجر (64,000 كم مربع)، وهي نظام بيئي خاص مرتبط بالهيدروغرافيا، ويمتد في شرائح على طول النهر. وبالإضافة إلى العاصمة باماكو، فإن مناطق تمبكتو وغاو وموبتي وسيغو وكاييس وكوليكورو وسيكاسو هي من بين المناطق الأكثر عرضة للخطر (PANA، 2007م)

1.4.2. تناقص هطول الأمطار المقترن بتقلبات كبيرة في هطول الأمطار بين الفصول وبين الفصول

185. يتأثر نمط هطول الأمطار في مالي إلى حد كبير بتقلب المناخ وتغيره. فعلى مدى السنوات السبعين الماضية (1941-2010م، انخفض معدل هطول الأمطار في جميع أنحاء البلاد مقارنة بالفترة المرجعية من 1941م إلى 1970م على الرغم من أنه في بعض الأماكن

مثل باماكو وبوغوني وكاييس وموبتي ونيورو وسيغو، ازداد هطول الأمطار بشكل طفيف على مدى السنوات الثلاثين الماضية (1981م-2010م مقارنة بالفترة 1971م-2000م)، إلا أنه ظل أقل منذ عام 1970م. ويتراوح العجز الإجمالي بين 10% و28%، باستثناء تيساليت التي شهدت فيضانات مؤخرًا في عامي 2012م و2013م.

186. تشير جميع هذه التباينات بوضوح إلى انخفاض متوسط هطول الأمطار السنوي والتناوب المستمر بين السنوات الجافة والرطبة في جميع المحطات، مما يجعل من الصعب إدارة المخاطر المناخية. ومع ذلك، بالنسبة للمناطق الثلاث المعنية - كايس وكوليكورو وسيكاسو - على مدى السنوات العشر الماضية، كان هناك اتجاه تصاعدي في هطول الأمطار في كايس وكوليكورو في الشمال، واتجاه تنازلي في سيكاسو في الجنوب.

1.4.3. ارتفاع متوسط درجات الحرارة

187. تتسم مالي أيضًا بتباين مكاني كبير في درجات الحرارة وسقوط الأمطار. وفي ظل الظروف العادية، ترتفع درجات الحرارة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، حيث تصل درجات الحرارة القصوى المسجلة على مدار السنة إلى 45 درجة مئوية أو تتجاوزها، في حين أن درجات الحرارة الدنيا نادراً ما تنخفض عن 10 درجات مئوية. ومنذ أواخر السبعينيات، أدى التغير المناخي في مالي إلى ارتفاع سريع في درجات الحرارة، حيث تراوحت الزيادات في درجات الحرارة بين 0.2 درجة مئوية و 0.8 درجة مئوية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، 2009م).

1.4.4. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ

188. تتأثر معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالفعل بالآثار الملحوظة لتغير المناخ. ومن المرجح أن تتفاقم هذه التأثيرات في المستقبل، وبالتالي ستشكل عوامل مقيدة للتنمية في المناطق المستهدفة، وهي مناطق شديدة الحساسية للتغيرات في هطول الأمطار، حيث تستمد معظم الأسر المعيشية 70 في المائة من دخلها من الزراعة وتربية الماشية والحراجة. وبالتالي فهي الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

189. وقد أدت آثار تقلب المناخ وتغيره، مثل عدم اليقين في هطول الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وفترات الجفاف الطويلة وتعاقب الفيضانات والجفاف، إلى جعل النشاط الزراعي محفوفاً بالمخاطر بشكل متزايد. وسيؤدي تناقص اتجاهات هطول الأمطار وتقلبات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة إلى ارتفاع معدلات التبخر والنتح، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم نقص المياه في الأقاليم ويقلل من استخدام المياه في نظم الإنتاج.

190. وفيما يتعلق بالظواهر المتطرفة، خلال 30 عامًا (1981م-2010م)، أثرت الكوارث الطبيعية بما في ذلك الجفاف والفيضانات والأوبئة (الملاريا والأمراض المنقولة بالمياه) على ما يقرب من ثلاثة (3) ملايين شخص وأودت بحياة ما يقرب من 3300 شخص في مالي. وقد أثرت أسوأ موجات الجفاف في عامي 1980م-1981م و2005م على 1.5 مليون ومليون شخص على التوالي، مع عواقب اقتصادية كبيرة. وقد أدت موجات الجفاف إلى تدهور البيئة والموارد الطبيعية، مثل جفاف مصادر المياه، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، وتعطيل التنوع البيولوجي، وانخفاض الإنتاجية والإنتاج.

1.4.5. التزايد المستمر في إزالة الغابات

191. تؤدي الغابات دورا هاما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشعب مالي. فهي تزود المواطنين بالسلع والخدمات لما يقرب من 93 في المائة من احتياجاتهم من الطاقة (PANA، 2007). وقد لوحظت في السنوات الأخيرة تغيرات في التكوينات الطبيعية (الغابات)، ويرجع ذلك أساسًا إلى المناخ الجاف، وموجات الجفاف المتتالية، وقبل كل شيء الأنشطة البشرية.

192. وفقًا للمديرية الوطنية للطاقة، يقدر حجم الأخشاب المقطوعة لتلبية احتياجات الطاقة فقط بـ 12.761.565 طن سنويًا، مقارنة بإمكانية التجديد السنوية التي تقدر بـ 7 ملايين طن سنويًا (MEA- TEU, 2001) ويجب أن يضاف إلى ذلك عمليات التطهير الرئيسية (الزراعة والبنية التحتية والتوسع الحضري والصناعة وغيرها). **ويؤدي الضغط البشري على موارد الغابات، الذي تسارع بفعل آثار تغير المناخ، إلى إزالة الغابات وفقدان الغابات الذي تقدره مصادر مختلفة ب 100 000 هكتار في سنة (الإدارة العامة للمياه والغابات، 2023م).**

193. كما تدمر حرائق الغابات آلاف الهكتارات من الغابات كل عام. ووفقًا لتقرير الأنشطة السنوي لعام 2023م الصادر عن المديرية العامة للمساواة بين الجنسين لعام 2023م، فقد استهلكت حرائق الغابات 603 106 24 هكتار من مساحة الغابات في الفترة من 2019م إلى 2023م، أي بمعدل 682 821 4 هكتار سنويًا، دون احتساب الأضرار التي لا تقدر بثمن الناجمة عن أنشطة التنقيب عن الذهب.

194. وإزاء هذا الوضع، اتخذت الدولة تدابير، ولا سيما تنقيح بعض أحكام قانون الغابات، بهدف إعادة توجيه قاطعي الأخشاب نحو قطع الأشجار الخاضع للرقابة. وانطوى ذلك على جعل استغلال منتجات الأخشاب خاضعًا لوضع وتنفيذ خطة للتنمية والإدارة.

1.4.6 . لا يزال الوضع فيما يتعلق بالصرف الصحي والحصول على مياه الشرب يبعث على القلق

195. لا تزال مشكلة الصرف الصحي تبعث على القلق في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، مع ما يترتب على ذلك من انتشار عدم النظافة على نطاق واسع.

196. وعلى الصعيد الوطني، برز الإصحاح كقطاع قائم بذاته وارتفع مستوى أولويته تدريجياً في السنوات الأخيرة. ويشكل الافتقار إلى الصرف الصحي كارثة على صحة الناس، وقبل كل شيء، يضر بالبيئة بشكل عام. ويهدد إطلاق مياه الصرف الصحي والقمامة والنفايات الخطرة في البيئة بشكل عام، ونوعية التربة والموارد المائية بشكل خاص، البيئة بشكل عام.

197. على الرغم من التقدم المحرز على مدى السنوات العشر الماضية، لا يزال معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي في مالي منخفضًا نسبيًا. فعلى المستوى الوطني، يبلغ معدل الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية 45% على المستوى الوطني، بينما يبلغ هذا المعدل في المناطق الريفية حوالي 37% فقط. لا يزال التغوط في العراء يمارسه حوالي 5% من السكان (منظمة الصحة العالمية - اليونيسف، (OMS-UNICEF, JPM 2022)). يشير التقرير السنوي (DNACPN) للشبكة الوطنية لمكافحة التغوط في العراء لعام 2021م إلى أن 515 6 قرية يبلغ إجمالي عدد سكانها
564 664 3 نسمة قد أُعلن عنها في الفترة ما بين عامي 2009م و2021م. وقد قامت هذه المجتمعات المحلية ببناء 161 112 مرحاضاً بدون دعم، كما قامت بإعادة تأهيل 679 34 مرحاضاً آخر.

198. علاوة على ذلك، يعتمد معظم النشاط الصناعي في مالي على الصناعة الاستخراجية. وقد توسع تعدين الذهب بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما جعل مالي ثاني أكبر منتج في أفريقيا. وتقع معظم هذه المناجم في مناطق كوليكورو وسيكاسو وكاييس. يتم تجميع مياه الصرف الصحي الناتجة عن هذه العمليات، والتي تحتوي على مواد ضارة للغاية بالبيئة وصحة الإنسان، في أحواض ترسيب كبيرة في الهواء الطلق تم إنشاؤها لهذا الغرض. ويمكن لهذه المواد أن تلوث الإنسان والحيوان والنبات.

199. يتم تصريف مياه الصرف الصحي الحرفية من المدابغ وأعمال الصباغة وما إلى ذلك، المحملة بمواد سامة، في الشوارع والمزاريب والمجمعات والمجاري المائية. ويتم التخلص من معظم مياه الصرف الصحي التجارية والصناعية بنفس الطريقة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الفنادق يتم نشر مياه الصرف الصحي في المسطحات الخضراء، في المصارف، وما إلى ذلك بعد المعالجة أو بدون معالجة.

200 فيما يتعلق بإمدادات مياه الشرب من حيث الكمية والنوعية، يجري تنفيذ مشاريع لتحسين التغطية بالمياه وأخرى تم

الانتهاء منها. ومع ذلك، فإن معدل الحصول على مياه الشرب يتزايد بشكل خجول، بمقدار نقطة مئوية واحدة كل عام على المستوى الوطني، حيث يرتفع من 68.8 في عام 2018م إلى 72.1 في عام 2023م. ويرجع هذا الوضع إلى عدم كفاية البنية التحتية لتخزين مياه الشرب وإمداداتها، وتقادم شبكات أنابيب المياه ومرافق تحليل مياه الشرب، والأعطال المتكررة في أنظمة نقل مياه الشرب، وما إلى ذلك.

201. وفيما يتعلق بتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، لا يزال الوضع مثيراً للقلق لأنه لم يتم إحراز أي تقدم في مؤشر "درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه". فقد ظل ثابتًا لبعض الوقت. كما أنه ظل عند 52 للفترة من 2021 إلى 2023، وذلك بسبب فترة تقييم المؤشر، وهي كل سنتين، وحقيقة أن وكالة المياه، المسؤولة عن مراقبة المياه، لم يتم إنشاؤها.

1.5. تصورات الجمهور

202. يمكن التعرف على التصورات العامة عن مالي التي تحتاج إلى البناء من خلال نتائج المؤتمرات الوطنية لإعادة التأسيس، والتي شكلت تمرينًا حقيقيًا في جمع تصورات السكان حول وضع البلد وتطلعاتهم.

203 . وفي نهاية التبادلات والمناقشات، تمت صياغة 517 توصية وقرار من قبل المشاركين من المستوى المجتمعي إلى المستوى الوطني.

204. وترد النتائج أدناه حسب الموضوع:

1. القضايا السياسية والمؤسسية - الحكومة الانتخابية

- شكل الدولة (الدولة الموحدة اللامركزية مقابل الدولة الاتحادية) ;
- إصلاح الحكومة (إلغاء تسييس الوظائف العامة واستحداث آلية لمراقبة الفعالية والكفاءة، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب وعدم سريان قانون التقادم على الجرائم المتعلقة بالفساد والجنح المالية، وتقليص عدد مؤسسات الرقابة ومؤسسات الجمهورية، ومراجعة مزايا كبار المسؤولين التنفيذيين والمواءمة العادلة للأجور);
- إصلاح نظام الأحزاب السياسية والحكومة الانتخابية (مراجعة ميثاق الأحزاب السياسية، وتخفيض عدد الأحزاب السياسية بشكل كبير من 2 إلى 5 أحزاب سياسية، وإلغاء التمويل العام للأحزاب السياسية)
- دستور 25 شباط/فبراير 1992 (الدستور الجديد مقابل التنقيح);
- مدة المرحلة الانتقالية (بين 6 أشهر و5 سنوات).

2. الدفاع والأمن - السيادة - السيادة - مكافحة الإرهاب - القضايا الجيوستراتيجية والجغرافية السياسية

- تنقيح الدستور السياسي الليبي ;
- إنشاء جيش غير مسيّس وعصري وتجنيد أعداد كبيرة من الجنود مع مشاركة قوية على جميع المستويات (القرية/المحافظة، البلدية، البلدية، الدائرة).

3. العدالة وحقوق الإنسان - الحكومة - التحول الرقمي - الإعلام

- استقلال القضاء ;
- الوصول السهل والمنصف إلى العدالة
- التمويل الكافي لاحتياجات نظام العدالة;
- مكافحة الفساد داخل نظام العدالة وجعل المعنيين في نظام العدالة مسؤولين عن أداء واجباتهم (تثمين السلطات العرفية في مسائل العدالة المدنية)
- مكافحة الجرائم الإلكترونية (الجرائم الرقمية).

4. السياسة الخارجية - التعاون الدولي - الماليون المقيمون في الخارج - التكامل الأفريقي

- الدبلوماسية من أجل السلام وحسن الجوار والتعايش السلمي (مراجعة الخارطة الدبلوماسية مع مراعاة التوجهات الجيوستراتيجية والجيوسياسية الجديدة)
- تنظيم وحماية الماليين المقيمين في الخارج;
- تمثيل الماليين المقيمين في الخارج في مؤسسات الجمهورية ومساهمتهم في تنمية مالي (الوصول إلى المناصب التعيينية والانتخابية في مؤسسات البلاد).

5. الحوار الاجتماعي والقضايا والتحديات والآفاق - الإصلاحات الاجتماعية - الخدمة المدنية - التدريب - تشغيل الشباب - ريادة الأعمال

- منظمات المجتمع المدني (تدريب الجهات الفاعلة وتحسين تنظيم المجتمع المدني واحترام طبيعته غير السياسية);
- العمل النقابي والسياسة
- الاستقرار الاجتماعي والنقابي
- كفاءة الخدمات العامة (رقمنة الوثائق الإدارية والدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم ورسوم الطرقات وتقوية نظام تقييم ومراقبة ورصد الموظفين العموميين)
- إدارة شؤون المعوقين والمعوزين وأطفال الشوارع والمطلوبين (وضع خطة إدارة لحصة المعوقين في التوظيف وإنشاء المراكز، وترشيد استخدام موارد صندوق التضامن، وزيادة عدد مراكز استقبال ورعاية أطفال الشوارع والمطلوبين).

6. التخطيط والتنمية الاقتصادية والصناعية - التنمية الريفية - المسائل الاقتصادية والمالية - الضرائب - الإنفاق العام:

- اتجاهات الفضاء الإقليمي واستخدام الأراضي (تحديث الخرائط التفصيلية للفضاء الإقليمي من خلال تسليط الضوء على مهمة الحيز والموارد من منظور التحول الزراعي الإيكولوجي المستدام، وتطوير شبكات البنية التحتية للانفتاح المكيف مع السياق، وإنشاء زراعة مكانية مكيفة جغرافياً) ؛

- الانتعاش الاقتصادي - الضرائب - الإنفاق العام (وضع سياسة اقتصادية ومالية فعالة تستند إلى استراتيجية لتحقيق متوسط معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتجاوز 10% في السنة للسنوات 30 القادمة).

7. الصحة والشؤون الاجتماعية - القضايا الإنسانية - اللاجئون والنازحون داخلياً

- استراتيجية تحسين أداء القطاع الصحي ;
- التغطية الصحية وجودة الخدمات الصحية العامة (تأطير القطاع الصحي والممارسة الطبية الخاصة، والبحوث العلمية والصيدلانية، والتأمين الصحي، وإدارة النفايات الطبية الحيوية، والتدريب، والعمل الإنساني).

8. الإدارة الإقليمية - إعادة التنظيم الإقليمي - تحديد الدوائر الانتخابية - اللامركزية - الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية - قضايا الأراضي

- استراتيجيات التقسيم الإقليمي التوافقي;
- مشكلة النقل الفعال للصلاحيات إلى السلطات المحلية.

9. السلام والمصالحة والتماسك الاجتماعي - اعتماد اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر - التسريح - نزع السلاح - إعادة الإدماج

- تعزيز الآليات التقليدية لإدارة النزاعات وحلها;
- مراجعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

10. الفنون - الثقافة - السياحة

- سياسات إضفاء الطابع الاحترافي على الرياضة في مالي.
- تعزيز الفنون;
- تعزيز الأنشطة الفنية والثقافية كعامل توحيد وتداخل;
- الترويج للأنشطة السياحية;

11. الشباب - الرياضة - التربية المدنية - بناء المواطنة؛ الشباب - الرياضة - التربية المدنية - بناء المواطنة

تعزيز التربية المدنية والمواطنة ;

- الرياضة ؛
- الخدمة الوطنية للشباب؛
- الهجرة السرية;
- تعزيز أنشطة الاختلاط بين الشباب.

12. التنمية المستدامة - البيئة - الصرف الصحي

- مكافحة التلوث والإزعاج، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز المعلومات والتثقيف والاتصالات البيئية.

13. التعليم - القضايا المدرسية والجامعية والبحث العلمي

- نظام تعليمي فعال وتنافسي؛
- إعادة النظر في نظام التعليم لمواءمته مع سوق العمل (المجالس العامة للتعليم)، والمنتدى الوطني للتعليم، والمؤتمر الوطني للتعليم، إلخ).

205. وبالإضافة إلى الوكالات الوطنية للتعليم، تم التعرف على تصورات الماليين من خلال استطلاعات الرأي التي أجراها مؤشر أفروباروميتر لعام 2022. وتناول هذا الاستطلاع مشاكل التنمية في البلاد في نظر مواطنيها. وكشف عن أن عشر مشاكل أو نحو ذلك من هذه المشاكل تثير قلقًا خاصًا لدى الماليين، وهي بالترتيب التنازلي من حيث الأهمية، انعدام الأمن الغذائي (بالنسبة إلى 50% من الماليين)، وانعدام الأمن (48%)، والصحة (35%)، والتعليم (23%)، والمياه والزراعة (19% لكل منهما)، والفقر والبطالة (18% لكل منهما)، وإدارة الاقتصاد (14%)، والبنية التحتية (12%). تليها قضيتان بنسبة 7% لكل منهما: الفساد وعدم الاستقرار السياسي. وتشمل القضايا العشرين المتبقية أو نحو ذلك عدم المساواة، والديمقراطية، والكهرباء، والدخل، والنقل، وحقوق المرأة، وكوفيد-19، وما إلى ذلك. عند تحليلها حسب المناطق، يتبين أن انعدام الأمن الغذائي هو الشاغل الرئيسي في منطقتي كولي-كورو وسيكاسو المأهولتين بالسكان. أما في المناطق الأخرى، فإن انعدام الأمن الغذائي هو أكبر مشكلة تواجه الناس في المناطق الأخرى. ويشكل التعليم مصدر قلق كبير في باماكو، متقدماً بفارق كبير عن أي منطقة أخرى. وتبرز البطالة أيضًا في هذه المنطقة. وتؤثر مشاكل الأراضي على باماكو (الأراضي غير الزراعية بشكل رئيسي) وسيكاسو (الزراعية بشكل رئيسي)، مع وجود جفاف في الشمال وبعض المشاكل في سيغو.

1.6. المبادئ التوجيهية للتخطيط الإقليمي

206. لا يمكن لسياسات التخطيط الإقليمي التي يتم تنفيذها لتصحيح الاختلالات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية أن تكون فعالة بشكل كامل إلا إذا كانت قائمة على تنظيم الإرادة المحلية. ولذلك يجب توطيد الديمقراطية المكانية في مالي عن طريق إنشاء مؤسسات محلية قوية وتعزيز المواطنة من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية بشكل أوثق في السياسة العامة. لم يعد من الممكن تصور التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للإقليم كعملية مفروضة "من الأعلى"، بل بطريقة تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى.

207. لا يمكن إنكار دور الدولة كطرف فاعل في سياسات التخطيط المكاني. إذ يجب أن تكون في آنٍ معًا الجهة الاستراتيجية والمنظمة. يجب أن تكون الأقاليم، حسب المستوى وقربها من المستوى المحلي، المكان الذي يتم فيه إنتاج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استنادًا إلى المبادئ التوجيهية الاستراتيجية الرئيسية التي تحددها الدولة.

208. وهي منظمة حول بعض العناصر الرئيسية:

- صعود الأراضي تمشيا مع إعادة تنظيم استراتيجية للدولة ؛
- السعي إلى تحقيق الإنصاف الإقليمي للحد من الفوارق المثيرة للانقسام والمكانية التي تشكل مصدرا للنزاع ؛
- تعزيز وظهور أقاليم جذابة وتنافسية من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية، مجهزة تجهيزا جيدا ومروية بهياكل أساسية وشبكات ؛
- تنمية رأس المال البشري من خلال استمرارية المعدات والبرامج الاجتماعية على مر الزمن ؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية مع تحديث الممارسات الزراعية.

209. ويجب أن تضع سياسات التنمية الإقليمية استراتيجيات تعطي المدن، ولا سيما العواصم الإقليمية، دورا حقيقيا كمرشدين، للسماح بإعادة التوازن لنفوذ باماكو وإعطاء مضمون لهيكل إقليمي فعال قادر على الاستيلاء على الإقليم ككل. وتتميز هذه البيانات بالمعادلة التي يتعين حلها بين الاكتظاظ الريفي، من ناحية، للتعويض، في جملة أمور، عن تدهور الموارد الطبيعية، ومن ناحية أخرى، «فعالية» التوسع الحضري في مكافحة الانتشار غير المنضبط للمدن على نحو أفضل. في هذا السياق، يمكن أن يكون «انتشار» المدن الصغيرة مرتكزًا مثيرًا للاهتمام.

210. تتمثل «رؤية 2041م» للمخطط الوطني للتخطيط المكاني فيما يلي: من أجل جعل الأقاليم الجذابة والتنافسية تظهر لضمان المساواة في الوصول إلى الصحة الأساسية للمواطنين، والتعليم، والعمالة، والأمن من خلال برامج التنمية المستدامة المدعومة برأس مال بشري جيد وبنية تحتية لخدمة اقتصاد شامل وقوي في بيئة سلمية، مع كسر السياسات ذات التأثير المحدود. »

جدول 4: محاور الخطة الوطنية للتخطيط المكاني

محاور الهيكلة	مخطط الإطار الحضري والريفي
تحديد محاور التنمية الحضرية وتعزيزها لتصحيح الاختلالات في بعض المناطق	• جعل المدن تحظى بدعم اقتصاد الخدمات والسوق الاستهلاكية الدينامية: • استحداث أدوات اتصال مناسبة لتحسين العلاقات مع المدن: • إنشاء شبكة من المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لربط الأراضي الوطنية من أجل تحسين نشر النقاط الإنمائية ؛ • تشجيع تنمية المدن الرئيسية حول مختلف الأقاليم الإنمائية من خلال تقديم مجموعة شاملة من الخدمات • دعم نشوء شبكة حضرية فعالة حيثما دعت الحاجة إلى ذلك، وذلك بتزويدها بالمعدات والخدمات التجارية: • تشجيع تنفيذ الخطط الرئيسية والخطط الرئيسية للصرف الصحي في المناطق الحضرية لتحسين إدارة استخدام الأراضي في المناطق الحضرية وتحسين ظروف المعيشة • تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة التنمية الحضرية على جميع المستويات

جدول 4: محاور الخطة الوطنية للتخطيط المكاني	
محاور الهيكلة	مخطط الإطار الحضري والريفي
تعزيز دور باماكو كحاضرة دون إقليمية وعالمية	• وضع خطة لاستخدام الأراضي من أجل تحسين الإدارة والاستخدام المستدام • عزيز الوظائف السكنية وحماية المناطق غير الصالحة للإشغال • عزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية في باماكو وتجمعها لتمكينها من القيام بدور كقوة دافعة حضرية ؛ • حسين إدارة البيئة المعيشية عن طريق إنفاذ المبادئ التوجيهية لخطط التنمية والإصلاح على وجه الخصوص • تحسين إمدادات المعدات والهياكل الأساسية ذات النوعية الجيدة • تعزيز الوظيفة الأكاديمية كأداة للقدرة التنافسية • تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية لتعزيز عمالة الشباب • تنفيذ إجراءات تعاون بين باماكو والكوميونات المجاورة لتحسين إدارة المجتمعات المحلية ذات الاهتمام
تعزيز العواصم الإقليمية للاضطلاع بدور العاصمة المتوازنة	• تعزيز الوظائف الاقتصادية للعواصم من خلال توفير هياكل أساسية اقتصادية أفضل مثل الموانئ الجافة ومحطات الحافلات والسكك الحديدية ؛ • المعدات الهيكلية • منصة متعددة الوظائف • تحسين البنية التحتية • التدريب في مجال البحوث • مخطط الطابق
تشجيع المراكز الريفية على توطيد العلاقة بين المدن ومناطقها الداخلية	• الوظيفة التقنية الإدارية • وظيفة المرور العابر • إقامة علاقة أفضل بين المناطق الحضرية والريفية من أجل تعزيز التكامل الحقيقي بين البيئتين من أجل التصدي على نحو أفضل للهجرة الريفية: • تعزيز الإطار الاجتماعي - الثقافي • المعدات التجارية • تعزيز الهياكل الأساسية

1.7. محددات ديناميات «نظام مالي

211. سلط التحليل الهيكلي لـ «نظام مالي» الذي تم إجراؤه استعدادًا لرؤية مالي 2063 الجديدة الضوء على ديناميكيات هذا النظام

212. عُقدت حلقة عمل لتحديد المتغيرات التي تميز مالي وبيئتها الخارجية. وكان هذا التحديد مستوحى مما تم القيام به في عام 2018 أثناء إعداد تقرير التنمية الريفية المستدامة 2019-2023، عندما كان لا يزال يجري النظر في توقعات مالي 2040، حيث تم اختيار 71 متغيراً. وهكذا، تم اختيار 63 متغيراً، مقسمة إلى 5 مجالات هي: 1 - الديموغرافيا وتنمية رأس المال البشري (16 متغيراً)؛ 2 - الاقتصاد وتمويل التنمية (22 متغيراً)؛ 3 - الحكومة (14 متغيراً)؛ 4 - البيئة وتغير المناخ (5 متغيرات)؛ 5 - الشراكة والجغرافيا السياسية (6 متغيرات).

213. وأدى هذا التحليل إلى الاستنتاجات التالية:

- يكشف توزيع المتغيرات، مع وجود عدد قليل من المتغيرات ذات التأثير الكبير والتبعية العالية في آن واحد، أن "نظام مالي" هو "محدد" بطبيعته. وهذا يعني أن العمل على غالبية متغيرات النظام من غير المحتمل، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى، أن يكون له تأثيرات غير مرغوب فيها (تأثيرات ارتدادية). لهذا السبب يمكن وصف النظام بأنه "مستقر نسبيًا"، حيث من المرجح أن يكون لأي إجراء عليه تأثيرات يمكن التنبؤ بها إلى حد ما. ***وتعتبر هذه النتيجة مصدر قلق كبير لصانعي القرار وكذلك لأصحاب المصلحة الآخرين، من حيث أنها تعني أنه لا يوجد سبب لعدم تحقيق النتائج المتوقعة إذا تم اتخاذ القرارات الصحيحة والإجراءات الصحيحة. لذلك من الضروري أن يتم إجراء تقييم دقيق لمدى ملاءمة السياسات. وهنا نعود إلى المسألة المتكررة المتمثلة في وضع نظام فعال لتخطيط السياسات العامة وتقييمها؛***

- إن أكثر المتغيرات الدافعة هي في الأساس متغيرات الحوكمة، ولا سيما دور الدولة والتخطيط الإنمائي. وهذا يعني أن معظم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية تتطلب، من أجل إعطاء النتائج المتوقعة بمعنى تحسين الظروف المعيشية للناس، العديد من الشروط المسبقة التي تندرج في الغالب تحت متغيرات الحكومة التي تقع في أعلى الهرم. وغالبًا ما تؤدي التغييرات في هذه المتغيرات إلى إعاقة أو حتى إحباط النتائج المتوقعة. وعلاوة على ذلك، تثبت هذه الشروط أنها أكثر عبئًا عندما تتضمن هذه السياسات بعدًا اجتماعيًا واقتصاديًا مهمًا (الفقر وعدم المساواة، والصحة، وتمكين المرأة، والعمالة، والنمو الاقتصادي) ؛

- ومع ذلك، يبدو أن العولمة أو التكامل الإقليمي والقاري أو دور منظومة الأمم المتحدة مؤثر للغاية في عالم أصبح متعدد الأقطاب، وقد يشكلان رافعة أو تحدياً مهماً لاقتصادنا. فمع العولمة ودور الشركاء التقنيين والماليين، نشهد زيادة في التأثيرات الخارجية. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذه العوامل الخارجية، نحتاج إلى الاعتماد على (1) عملية الاندماج التي يجب أن تلعب فيها البلاد دورًا ديناميكيًا في جميع المجالات - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والأمنية؛ و

(2) المؤسسات القوية والدولة ذات المصداقية، التي ثبت أن دورها بارز. وباختصار، أصبح الاعتماد على الخارج مشكلة كبيرة. فهي محسوسة في جميع مجالات حياة الأمة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. ولا بد من تنظيمها من خلال قيادة قوية، وبذل جهد أكبر في السياسات الداخلية، وتحسين مهارات التفاوض، وتنمية الوعي والالتزام المدني بين السكان.

214. وبالإضافة إلى ذلك، برزت ثلاثة متغيرات كمسائل مهمة للنظام، وهي الاستثمار والأراضي والطاقة، وهي متغيرات تعتمد عليها بقدر ما هي مؤثرة، ويمكن أن تؤدي السيطرة عليها إلى استقرار النظام. ويبدو أنها تشكل

حتمية هيكلية لديناميكيات النظام، ومن ثم الحاجة إلى سياسة طاقة مدروسة جيداً ومنفذة بشكل صحيح وسياسة استثمار موجهة بشكل جيد.

215. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستند العمل الحكومي إلى روافع التماسك الاجتماعي التي تتمثل في الشرعيات التقليدية والأديان والقيم الثقافية والعدالة.

216. كما يجب أن يستند إلى أساس الاستقرار الذي توفره اللامركزية والجهوية والهجرة والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

217. هناك حاجة إلى تنمية المواطنة والذهنية المدنية، ولا سيما من خلال تشجيع الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني على القيام بدورهم بفعالية في تدريب وتعبئة الناشطين.

1.8. قضايا التنمية

218. تتيح التوصيات الصادرة عن الوكالات الوطنية للتقييم، والمسوحات المختلفة لتصورات أولويات التنمية والتحليل الهيكلي تحديد قضايا التنمية الرئيسية.

219 .لا يزال الفساد مرتفعاً.وهو أحد التحديات الرئيسية للحكم الرشيد والنمو الاقتصادي في مالي.فهو يضعف الدولة ويعرض التنمية والاستقرار للخطر.

220 - وكان الغرض من الميثاق الوطني للحوكمة هو تشخيص وتقديم مقترحات لتحسين نظام الحكم في مالي من أجل توطيد الممارسة الديمقراطية. وبالتالي، فإن الحوار والتوافق والميثاق كأسلوب للحكم وحجر الزاوية في العلاقات بين من هم في السلطة والمحكومين أمر ضروري.

221. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الرؤية الاجتماعية وغياب برنامج سياسي واضح سواء في الأحزاب السياسية أو في المجتمع المدني، والإفلات من العقاب وواقع العدالة الاجتماعية الفاشل كلها علل في نظام الحكم لدينا.

222. وقد أحرزت عملية اللامركزية التي نفذت منذ عام 1999 وما بعدها تقدما ملحوظا وحققت نتائج تحتاج إلى تعزيز، لكنها لا تزال تتسم بعدم القدرة المالية لعدد كبير من البلديات، التي لا تملك الموارد البشرية والمالية الكافية لتمكينها من الشروع في أعمال التنمية، وانخفاض مستوى مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي في عمل السلطات اللامركزية.

223 223. يبدو أن الفترة الانتقالية الحالية هي فترة تغيير، لا سيما مع التأكيد الجديد لسيادة مالي إزاء شركائها الخارجيين. وبالفعل، فإن التحرك الحالي نحو عالم متعدد الأقطاب يشكل فرصة كبيرة لمالي لتعزيز سيادتها وإدارة تنميتها بشكل أفضل من خلال تعزيز الشراكات المربحة للجميع. وينبغي أن يساعد ذلك على الحد من التهديد الذي تشكله العولمة الليبرالية المتطرفة على الاقتصاد المالي.

1.8.2. مجتمع يفقد اتجاهاته وقيمه

224. إن تآكل القيم التقليدية المتمثلة في النزاهة والكرامة هو التحدي الأول في تعبئة الذكاء الجماعي للبلاد. والواقع أن تنمية القيم المجتمعية القائمة على ارتباط كل فرد بالوطن، وكذلك على معايير أخلاقية عالية من الاستقامة والنزاهة والإنصاف والعدالة، هي القادرة على دعم التماسك الوطني والسلم الاجتماعي.

225. يجب أيضًا تنمية القيم الأخلاقية والحس الأخلاقي القوي القائم على النزاهة والاستقامة الأخلاقية واحترام الصالح العام داخل الإدارة والمجتمع، مستندين في ذلك إلى القيم الاجتماعية والثقافية التي هي في خطر الزوال.

226. إن نشوء مجتمع مدني ديناميكي يقوم على وجود رأس مال بشري معترف به لعمله الدؤوب، وعلى ضرورة وجود ثقافة المواطنة والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد في إدارة الشأن العام.

227. هذه الحالة هي نتيجة للفجوة العميقة بين الخطاب والممارسة. فظهور مواطن مالي يتمتع بالفضائل والصفات الإنسانية والاجتماعية العالية شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مؤطر 5: البرنامج الوطني للتربية على القيم

تم إقرار البرنامج الوطني للتربية على القيم الوطنية (PNEV)2 وخطة عمله للفترة 2024م-2028م في 31 يناير 2024م بموجب المرسوم رقم 2024-0060 .PT-RM/يشير هذا البرنامج إلى عدد من الابتكارات الدستورية3 بما في ذلك (1) رفع اللغات الوطنية إلى مرتبة اللغات الرسمية؛ (2) الاعتراف بالشرعيات التقليدية؛ (3) الحفاظ على قيمنا المجتمعية وغيرها من القيم. وبالإضافة إلى الدستور والميثاق الانتقالي المنقح الصادر في 25 فبراير 2022م، تشمل الأنظمة المرجعية المعيارية الميثاق الإمبراطوري لكوروكانفوكا (1236م)، مصحوبًا بالتعاليم الأولية لـ "دو كايدارا"، و"قوانين سيكو أمادو" للديينا (1818م-1844م) التي تنظم طرق عبور النهر من قبل القطعان وكذلك العلاقات بين الرحل والسكان الرحل، و"دو كيدارا" والقوانين سيكو أمدو" من المحتمل أن تكون هذه المراجع القديمة مشبعة بعناصر، إيجابية وسلبية على حد سواء، من البنية الفوقية للقرون الوسطى وما قبل الاستعمار، في حين أن المراجع الجديدة قد تعكس أوجه القصور في النضال من أجل الاستقلال والسيادة.

وقد تم إدراج أكثر من اثنتي عشرة قيمة في الوثيقة، تتراوح بين العمل ومعرفة الذات وبالتالي معرفة الآخرين، بالإضافة إلى الكرامة والشعور بالشرف والمساعدة المتبادلة وعدم التفرقة. وقد تم تجميعها أيضًا في 5 فئات من القيم، وهي (1) القيم الأساسية أو القيم الجوهرية، المتعلقة بالوجود والهوية والثقافة والإنسان؛ (2) قيم الضمير، التي تميز العلاقة الروحية العلاقة الروحية والفكرية والأخلاقية؛ (3) قيم الفعل، المتعلقة بالدوافع والأخلاق والمنطق؛ (4) القيم الجمهورية، أو قيم المواطنة والوطنية؛ (5) القيم العالمية، الخاصة بجميع الحضارات. الفئتان الأوليان من القيم تتحدثان عن الشخص، عن الإنسان، بعد أن انتقل من الطبيعة إلى الثقافة، والفئتان التاليتان تتطرقان إلى الدولة، الجمهورية القائمة على المعايير والعقل، والأخيرة ستكون جسراً يربط بين الشعوب، وملتقى بين الأمم، تحت منظور تيارات الفكر والاصطلاحات.

يجب وضع جميع هذه القيم في مواجهة تحديات عصرنا، أي الكرامة الإنسانية، والسلام الدولي، وسيادة الأمم، وسعي الشعوب إلى الأمل وتطلعها إلى الرفاهية والازدهار؛ من جهة، ومن جهة أخرى الزحف الديموغرافي، والبيئة والتغير المناخي، والاستراتيجية الكوكبية للاستحواذ على الموارد، وسيادة الرقمية، وخطر الحضارة المجردة من الإنسانية والمدمرة للذات. يتم تعريفها مسبقًا على أنها معايير عقلانية للسلوك وتقييم الوقائع والأفعال الفردية والجماعية، وفقًا لفكرة الخير والشر، والفضيلة والرذيلة، في كيان اجتماعي معين وزمن مرجعي معين. واستنادًا إلى الثقافة والخبرة، توفر القيم إطارًا لقدرة الفرد على معرفة كيف يكون ويتصرف، من حيث الفكر والخطاب والسلوك والممارسات اليومية. وهي تظهر في شكل مُثُل ومبادئ ومعتقدات تعمل كنقاط مرجعية للأفراد في تسيير حياتهم الاجتماعية، وهي مترابطة ومتشكلة كنظام قيمي.

تقوم استراتيجية التربية على القيم على التكامل الديناميكي لموارد الأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة، مع مراعاة الأبعاد اللغوية والنفسية والاجتماعية والسلوكية. وتتمثل رؤية البرنامج لعام 2030م في أن "يكون في مالي مواطنون مسؤولون يتحلون بالوطنية واحترام القيم، وعاملون واعون ومنفتحون يعملون من أجل سيادة ورفاهية الجميع."

ويتمثل هدفها العام أيضا في "إعادة بناء المواطن المالي، المسؤول، الذي يتحلى بالمسؤولية، والمزود بالموارد، والمسالم، والمحترم للمؤسسات، والعامل بضمير حيّ، والمنفتح، والمحب للطبيعة والعامل من أجل رفاهية الجميع، والفاعل المتحمس للتقدم"، وبعبارة أخرى "تعزيز التربية المدنية والأخلاقية والوطنية القائمة على احترام القيم وحسن إدارة الشؤون العامة". ويركز البرنامج الوطني للتربية المدنية والأخلاقية والوطنية على خمسة مجالات استراتيجية رئيسية: (1) تعزيز التربية المدنية والأخلاقية والوطنية؛ (2) خلق فضاءات للتوعية المدنية؛ (3) دعم السلطة الأبوية؛ (4) بناء قدرات الجهات الفاعلة المؤسسية والاجتماعية والسياسية؛ (5) تحسين تآزر الإجراءات بين الجهات الفاعلة المؤسسية.

1.8.3. اقتصاد يحركه أساساً القطاعان الأولي والثالث، وهو اقتصاد غير متنوع إلى حد كبير، ولكنه يتمتع بقدرة كبيرة على الصمود في مواجهة الأزمات المتعددة

228. لم يتغير الاقتصاد المالي إلا قليلاً من الناحية الهيكلية. فهو يتميز بغلبة القطاعين الأولي والثالث في تكوين الثروة. ولا يساهم القطاع الثانوي إلا بنسبة ضئيلة جدًا في الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 20%)، ويزداد الوضع سوءًا مع قطاع التصنيع الذي يساهم بحوالي 6% فقط. وبعبارة أخرى، فإن هذا الاقتصاد لا يشهد تحولًا كبيرًا ولا يشهد سوى القليل جدًا من التصنيع.

229. يتسم النمو الاقتصادي، المدفوع أساسًا بالقطاعين الأولي والثالث، بعدم الاستقرار، حيث يتراوح معدل النمو بين الزيادة والنقصان من فترة إلى أخرى. ولا بدّ من جعل النمو أكثر شمولاً إذا ما أُريد الحدّ من الفقر الذي لا يزال مرتفعًا، وإذا ما أُريد خلق فرص عمل لائقة.

230 ومع ذلك، وعلى الرغم من الأزمات العديدة التي مر بها، أظهر الاقتصاد المالي مرونة كبيرة. والواقع أنه على مدى الفترة 2019م-2023م، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 5%، باستثناء أزمتي القطن وكوفيد-19، عندما انخفض إلى -1.2%.

231. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع غير الرسمي كبير للغاية. هذا القطاع هو أكبر موفر للوظائف، لكن هذه الوظائف تتسم ببعض الهشاشة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدخل الذي يوزعه هذا القطاع أقل من دخل القطاع الرسمي.

232. شهد الاقتصاد الوطني انتعاشًا طفيفًا في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2019-2023 على الرغم من عدم الاستقرار المؤسسي ورغبة الحكومة في دعم مختلف السياسات والاستراتيجيات لتعزيز مختلف قطاعات الاقتصاد. اتسمت الفترة 2019-2023 بالأزمة الأمنية، والأزمة الصحية (كوفيد-19)، وأزمة القطن، وعدم الاستقرار المؤسسي، والعقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأزمة الروسية الأوكرانية. بلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة 3.1%.

1.8.4. لا تزال البنية التحتية الاقتصادية غير كافية لضمان التغطية المثلى للإقليم على الرغم من الإمكانات الموجودة

233. يتسم وضع الطاقة في مالي بميزان طاقة تمثل فيه الكتلة الحيوية 68%، تليها المنتجات البترولية التي تمثل 23% والكهرباء التي تمثل 9% فقط من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن استهلاك الطاقة في البلاد منخفض نسبيًا، حيث يبلغ حوالي 0.32 طن من الطاقة/الفرد في السنة، مقارنة بالمتوسط العالمي السنوي البالغ 1.88 طن من الطاقة/الفرد. ويبلغ استهلاك الكهرباء 160 كيلوواط/ساعة للفرد الواحد، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3 200 كيلوواط/ساعة.

234. على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال مالي بعيدة كل البعد عن هدفها المتمثل في أن تصبح أحد مراكز التكنولوجيا في غرب أفريقيا بحلول عام 2020م، في نفس الوقت الذي تجعل فيه من التكنولوجيا الرقمية رافعة استراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

235. ووفقًا لمؤشر تنافسية البنية التحتية، تحتل مالي المرتبة 118 من بين 137 دولة، بمتوسط نقاط 2.7 مقابل متوسط متوقع يبلغ 4 نقاط. ومن بين هذه البنى التحتية، يحتل النقل مكان الصدارة بسبب الموقع الجغرافي للبلد، حيث أن

البلد غير ساحلي ويحده 7 بلدان أخرى، على امتداد أكثر من 7000 كيلومتر ويغطي مساحة تبلغ 238 241 1 كيلومتر مربع. وهذه الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والمطارات.

236. إن نشر وتعزيز البنى التحتية للنقل والطاقة والاتصالات أمر ضروري لدعم القطاعات الاقتصادية الواعدة.

1.8.5. لا يزال التحدي المناخي معادلة متعددة الأبعاد

237. تعتبر البيئة المعيشية قضية حاسمة بالنسبة للبلدان الأفريقية بشكل عام ومالي بشكل خاص. وعلى الرغم من اعتماد مدونة المياه في عام 2002م والخطة الوطنية للحصول على مياه الشرب في عام 2006م، لا يزال الحصول على مياه الشرب يشكل تحديًا كبيرًا بالنسبة لمالي. بين عامي 2012م و2016م، كان هناك اتجاه تنازلي عام في عدد الأسر التي تحصل على مياه الشرب على المستوى الوطني، وكذلك في المناطق شبه الحضرية والحضرية والريفية. انخفض الوصول على المستوى الوطني من 68.5٪ إلى 66.9٪ خلال هذه الفترة.

238.وعلى الرغم من زيادة فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة والمستدامة، إلا أنها لا تزال غير كافية، حيث بلغت 27 في المائة في عام 2016م. وفيما يتعلق بموضوع الصرف الصحي، لا يوجد نقص في البنية التحتية فحسب، بل هناك غياب فعلي لأنظمة التخلص من النفايات ومعالجتها في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. تتكدس النفايات الصلبة في مكبات فوضوية، خاصة في باماكو، حيث يوجد عدد قليل جدًا من مكبات العبور المرخصة.

239. ووفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن منطقة الساحل هي واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة للتأثيرات المذكورة أعلاه، بسبب الفقر واعتماد السكان الكبير على الموارد الطبيعية، وهشاشة النظم الإيكولوجية، وهشاشة البنى التحتية، والقدرات العلمية والتكنولوجية المحدودة.

240 ولذلك سيستمر تغير المناخ في التأثير بشكل كبير جدًا على هذه المنطقة، مما سيؤدي إلى انخفاض في المحاصيل الزراعية، وتغيرات في تدفق الأنهار والمجاري المائية الأخرى واستمرار طميها، وزيادة التصحر والنزوح الجماعي للسكان (لاجئو المناخ).

1.8.6.نظام تعليمي بحاجة إلى الإصلاح وتغطية صحية وتغطية حماية اجتماعية بحاجة إلى توسيع نطاقها

241. يتسم رأس المال البشري بأهمية حيوية لتنمية مالي. وتتعلق القضايا الرئيسية التي تثيرها تنمية رأس المال البشري بما يلي

(أ) تعميم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية الجيدة ومياه الشرب والبيئة المعيشية الصحية؛ (ب) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية؛ (ج) التحكم في الديناميات الديمغرافية؛ (د) توفير عرض متنوع في سوق العمل.

242. يعاني التعليم والتدريب المهني من مشكلة الجودة وصعوبة المواءمة بين التدريب واحتياجات الاقتصاد الوطني من الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، تُظهر الدورات التدريبية التي تم تطويرها في مؤسسات التعليم التقني والمهني تفاوتاً كبيراً بين التدريب الصناعي والتدريب العالي.

التدريب الصناعي والجامعي. ويستقبل هذا الأخير، وهو أقل عدداً من التدريب الصناعي، عدداً أكبر من الطلاب مقارنة بالدورات الصناعية التي توفر فرص عمل أكثر في سوق العمل.

مؤطر 6: معتمر العامة للتعليم

وفي عام 2023م، نظمت دولة مالي مؤتمرا عامة حول التعليم التي ضمت خلالها حلقات عمل لفريق الخبراء الاستشاري 3 028 مشاركين من جميع أنحاء البلد، بما في ذلك 2 387 من المناطق ومقاطعة باماكو 641 من المستوى الوطني، بما في ذلك 10 من الشتات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء 67 مقابلة ومساهمة خطية من قبل شخصيات المجلس الوطني الانتقالي، وخبراء، ووزراء سابقين، وأحزاب سياسية، ودوائر مركزية في مختلف الوزارات، وقوة العمل المؤقتة، ونقابات المعلمين، مختلفة، من المنظمات الدينية والعرفية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى 40 مساهمة خطية من الأحزاب السياسية. وركز العمل على 4 مستويات التعليم (التعليم قبل المدرسي، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي) والأنواع 4 من التعليم (التعليم غير الرسمي، والتعليم الخاص، والتعليم العادي، والتدريب التقني والمهني). وجمع استبيان حول 18 موضوعا و 65 سؤالا تصورات وآراء الأشخاص ذوي الخبرة.

حددت المؤتمر العامة 9 ركائز لتحقيق الأهداف المحددة للرؤية الجديدة للتعليم، والتي يمكن تعريفها على أنها عمل لتدريب شخص أو طفل أو مراهق، وتنمية صفاته الجسدية والفكرية والأخلاقية، لتمكينه من مواجهة الحياة من أجل تحقيقه. والتعليم قوة قوية للتغيير تحسن الصحة وسبل العيش وتسهم في التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي الطويل الأجل. ولتحقيق ذلك، يجب تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة التالية: '1' تعليم المواطنين القيم الثقافية ومعارف الشعوب الأصلية ؛ '2' التعليم الشامل في جميع أنحاء الإقليم الوطني ؛ '3' إضفاء الطابع المهني على التدريب في جميع مستويات النظام التعليمي وفي جميع أشكال التعليم ؛ '4' تعزيز اللغات الرسمية في جميع أنحاء النظام التعليمي ؛ '5' وضع مناهج دراسية تركز على القيم والمعارف المحلية، واللغات الرسمية، والعلم والتكنولوجيا على جميع مستويات المنظومة ؛ '6' تدريب وإدارة المدرسين والمدربين ؛ '7' البحث العلمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفنية والثقافية والبيئية ؛ '8' التصميم المؤسسي العام و '9' التمويل السيادي.
يتطلب تنفيذ هذا البرنامج الطموح لتطوير التعليم، لتنفيذ 80 نشاطًا عاجلاً وذو أولوية (2024م-2026م)، تعبئة 752.7 مليار فرنك أفريقي.

243. وعلى الرغم من أن النظام الصحي يخضع لجهود إصلاحية كبيرة، فإنه يتسم بسوء الحالة الصحية، وانخفاض التغطية الصحية، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، ولكن مؤشرات صحة الأم والطفل تتقدم بشكل جيد بفضل سياسة الضمان الاجتماعي والرعاية المجانية، ولكنها لا تزال دون الأهداف .والواقع أن التحديات ذات الأولوية التي تم تحديدها تتعلق بما يلي: ارتفاع معدل وفيات الأمهات والرضع، والأمراض المعدية وغير المعدية، والفجوات في الموارد البشرية، فضلا عن أوجه الضعف في تمويل النظام الصحي وإدارته .وتتأثر نوعية رأس المال البشري أيضا بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وسوء تغذية الأطفال .ويلزم اتباع نهج كلي لتعزيز القطاع الصحي وضمان الاستجابة الفعالة لاحتياجات السكان.

244. ةوحالة الحماية الاجتماعية مختلطة على مستوى مختلف مؤسسات الحماية المذكورة .وهكذا، يوجد في المعهد الوطني للإحصاء، في عام 2021، 500 ألف مستفيد منهم 25% امرأة مقابل 306 ألف منتسب (21% امرأة)، أي بنسبة 1,4 مستفيد لكل امرأة.

المنتسبة .تأتي الشركات التابعة لـ INPS بشكل أساسي من الشركات الخاصة (91.5٪) وأقل من 9٪ من الشركات العامة .ويتلقى الأعضاء استحقاقات ومعاشات مختلفة .ومعظم الأعضاء هم موظفون في شركات، ولكن ليس فقط لأنه على مدى عقد من الزمن، يوجد لدى المعهد الوطني للتأمين الاجتماعي أشخاص مؤمَّن عليهم طوعياً بصورة رئيسية بين العاملين لحسابهم الخاص غير الزراعيين أو الحرفيين (8 في المائة من الأعضاء بمن فيهم 18 في المائة من النساء).

245. يدعو سكان مالي الصغار جدًا والمتزايدون بسرعة إلى الاستثمار في رأس المال البشري لجني العائد الديموغرافي. ويتوزع هؤلاء السكان أيضا توزيعا غير متكافئ، وهناك توسع حضري سريع دون تغيير كبير في هيكل الإنتاج، الذي لا يزال ضعيفا في خلق الفرص الاقتصادية. وسيكون الأمر يتعلق بالاستفادة على أفضل وجه من إمكانات الشباب، وفي الوقت نفسه التخطيط للاحتياجات الطويلة الأجل

246. وفي المؤتمر الدولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي (مالي - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015م)، تسلم الحكومة بأن وتيرة دخول سوق العمل ستتسارع في سياق التحول الديمغرافي البطيء الذي يتحدى مالي أن تخلق بسرعة أعدادا كبيرة من فرص العمل (لا سيما بالنسبة للشباب). تشير الوثيقة إلى أنه سيكون هناك ضعف عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل في عام 2035م وثلاثة أضعاف عددهم بحلول عام 2050م. وسيتعين إيجاد فرص عمل ضخمة من خلال تطوير وتحسين الهياكل الأساسية في الأقالم.

رؤية مالي

2063

الجزء الثاني
صياغة الرؤية

ماذا نريد بحلول عام 2063م

II. الجزء الثاني

247. تمت دراسة بناء السيناريوهات بتعمق من قبل مركز أبحاث متعدد التخصصات خلال ورش العمل .وتشمل هذه التدابير ما يلي:
أ. تحديد الأسئلة الرئيسية الأكثر هيكلة والتحقق من صحتها;
ب. صياغة أنماط الاستجابة المتباينة لكل سؤال رئيسي، لكل سؤال رئيسي؛
الاستجابات بحلول عام 2063;
ج. بناء أطر عمل السيناريوهات;
د. كتابة السيناريوهات.

(أ) تحديد المسائل الرئيسية.

248. من المتغيرات الرئيسية التي يتكون منها النظام، وخاصة تلك التي تتمتع بقوة تفسيرية قوية، أي المتغيرات التي يتميز تطورها المستقبلي بأكبر قدر من عدم اليقين، تمت صياغة عدد من الأسئلة الرئيسية.

249. يتم تحديد أوجه عدم اليقين الرئيسية أو الأسئلة الرئيسية للمستقبل من العوامل أو المتغيرات التي تتميز باقتران خصائص:
- وهي **مهمة** من وجهة نظر تأثيرها على ديناميات النظام أو المشكلة التي تمت دراستها **إما كعوامل دافعة** أو كعوامل للقصور الذاتي، ومن ثم الحاجة إلى أخذها في الاعتبار من أجل توقع المستقبل ؛
- إنهم **محفوفون بالشكوك الرئيسية** لأن حالتهم في الأفق ليست محددة مسبقًا وتأتي من الصدفة ومجموعة واسعة من الاحتمالات.

(ب) صياغة افتراضات للمسائل الرئيسية.

250. يتم تحديد ومناقشة التشكيلات البديلة أو الردود المتناقضة في لجان العمل خلال حلقة العمل.
251. بالنسبة لكل سؤال رئيسي، يتم مواءمة «**اللبنات الأساسية**» مع نطاق طرائق الاستجابة الممكنة.

(ج) بناء السيناريوهات

252. إطارات السيناريو هي التركيبات المتسقة والمحتملة للتكوينات التي تتجسد من خلال رسم خط الأجزاء **(الملف التشكلي)** التي تربط التكوينات المختلفة من الأكثر هيكلية إلى الأقل هيكلية.

253. وبالتالي، يتكون موجز السيناريو أو إطاره من **مجموعة من الافتراضات المعقولة** بشأن كل قضية من القضايا الرئيسية.
254. وتستند السيناريوهات إلى مجموعات من الافتراضات التي تشكل الإجابات على الأسئلة الرئيسية. تشكل هذه المجموعات من الفرضيات الفضاء المورفولوجي الذي يحتوي على العديد من الاحتمالات مثل نتاج أعداد الفرضيات لكل سؤال رئيسي. لذلك يجب تقليل هذا الحيز المورفولوجي وفقًا للمعايير.
255. يكشف التشخيص الاستراتيجي أنه من حيث الحوكمة، يبدو أن الانتقال هو فترة تمزق. تعبر ديناميكية التمزق هذه إلى حد كبير عن تطلعات الغالبية العظمى من الماليين التي تم جمعها من خلال الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل.
256. سيحدد مصير هذه الديناميكية إلى حد كبير المستقبل الذي ينتظرنا. ولذلك فإن السيناريوهات المقترحة قد صيغت على أساس المصير المخصص لديناميات

فترات الراحة. ثم يتم وضع السيناريوهات من خلال معالجة القضايا والجوانب التكميلية وإدماجها بسلاسة في وصف السيناريو. تنشأ هذه الأسئلة والجوانب التكميلية بشكل خاص من المتغيرات المعتمدة، أو سلوك بعض الجهات الفاعلة، أو الشواغل أو التطلعات المحددة التي تمكن من فهم أوصاف السيناريوهات ذات الصلة.

257. يتم تطوير سرد لكل سيناريو مع مراعاة منطق ظهور السيناريو.

2.1: سيناريو التجديد: مالي كورا

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن ديناميات المرحلة الانتقالية كانت

مستمرة ومعززة. وقوتها الدافعة هي الدولة التي تميز بشكل دائم بالتزام أقوى بالدفاع عن السلامة الإقليمية والحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام سيادة مالي تجاه الشركاء الخارجيين، وإخراج البلد من التنمية دون الإقليمية باتخاذ خيارات استباقية تستند إلى متطلبات الإدارة الاقتصادية السليمة وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة.

وتسهم المشاركة في تحالف دول الساحل في إنشاء مؤتمر موحد وفعال. ويساعد هذا التعاون الإقليمي على تعزيز الأمن ومكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وهكذا يترجم هذا السيناريو إلى '1' بناء دولة ذات سيادة متحدة في تنوعها الثقافي والديني '2' بلد يدار ويؤمن إدارة سليمة '3' اقتصاد متقدم و '4' مستوى عال من التنمية البشرية وبيئة محفوظة.

258. وهكذا يبدو الانتقال كفترة تمزق .ويتجلى هذا الانقطاع، الذي يرغب فيه الماليون على نطاق واسع من خلال الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل وجميع المشاورات الأخرى بشأن هذه المسألة، بوجه خاص في ما يلي:

'1' قيادة قوية وملتزمة جديدة وملكية الدولة للأدوات الاستراتيجية للتنمية ؛

'2' الإصلاحات الرئيسية في مجال السياسات ؛

'2' الإصلاحات الرئيسية في مجال السياسات ؛

'3' القيادة الجديدة في الحكومة الأمنية والجهود الكبيرة لبناء قدرات قوات الدفاع والأمن: التجنيد والتدريب والمعدات وما إلى ذلك.

'4' تعزيز مكافحة الفساد والجرائم المالية ؛

'5' التأكيد الجديد لسيادة مالي إزاء الشركاء الخارجيين ؛

'6' مبادرات لمراقبة الموارد الوطنية، ولا سيما موارد التعدين، ومبادئ توجيهية ومشاريع لتحويل هذه الموارد ؛

'7' تنامي دور الشرعية التقليدية والعرفية في إدارة الشؤون المحلية.

259. وقد واصلت السلطات هذه الدينامية، مدفوعة بالانتقال، وعززتها في أعقاب أول انتخابات عامة بعد المرحلة الانتقالية .وبذلك تكون الدولة المالية قد أبدت إرادة أكثر حزما للدفاع عن السلامة الإقليمية والحفاظ على الوحدة الوطنية، واحترام سيادة مالي إزاء الشركاء الخارجيين، وإخراج البلد من منطقة التنمية الفرعية باتخاذ خيارات استباقية تستند إلى متطلبات الإدارة الاقتصادية السليمة وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة.

260. كما أن مشاركة مالي النشطة في تحالف دول الساحل تسهم في إنشاء اتحاد كونفدرالي موحد وفعال. ويعزز التعاون الإقليمي الأمن، ويكافح الجماعات الإرهابية المسلحة، ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء منطقة الساحل.

الدفاع - والأمن - والسيادة - والوحدة الوطنية

261. إن التمردات المتكررة والإرهاب والتطرف العنيف التي طالما عرّضت الوحدة الوطنية والأمن وسلام المواطنين للخطر أصبحت الآن ذكرى سيئة. ولمكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة بشكل أكثر فعالية، عززت الدولة قدرات قوات الدفاع والأمن في مجال الموارد البشرية من خلال التجنيد والتدريب و '2' المعدات المتقدمة. كما أنها تكفل وجود شبكة جيدة

من الأراضي والرصد عن كثب.

262. منذ انتعاش مدينة كيدال في 14 نوفمبر 2023م، معقل للجماعات الجهادية والمتمردة وانسحاب جميع القوات الأجنبية بما فيها برخان، مكنت السياسة الدفاعية الجديدة المواطنين من الاندماج في نظام يتكيف بشكل أفضل مع ظروف بلد يواجه تهديدات أمنية متعددة الأوجه.

263. كما أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اللذين أفضيا إلى القضاء التام عليه تستند أيضا إلى ما يلي: '1' إيجاد فرص عمل مربحة للشباب من خلال تحقيق نمو اقتصادي قوي ؛ '2' استعادة الحياة المجتمعية الجيدة، والعيش الجيد معا الذي يزرعونه منذ قرون، و '3' الديانة الدينية.

264. أصبحت مالي القوة العسكرية دون الإقليمية التي كانت تحت حكم الجمهوريتين الأولى والثانية. وبفضل بناء قدرات قوات الدفاع والأمن هذه إلى حد كبير، تمكنت مالي من ممارسة سيادتها على جميع أراضيها.

265. من خلال استخلاص الدروس من الماضي الأمني للبلاد وإدراكًا منها لخطر زعزعة استقرار مواردها، جعلت الدولة بناء قدرات قوات الدفاع والأمن ثابتًا في سياستها. في عام 2063م، تعد مالي أحد الجيوش المهنية في العالم ذات التفكير الاستراتيجي القوي والقدرة على مكافحة الأفراد، وصناعة دفاع مهمة وقوة رادعة.
266. يستند الدفاع عن الإقليم أيضا إلى سياسة حسن الجوار، والتعاون العسكري بين البلدان الحدودية، واحترام سلامة الأراضي المجاورة، والتطبيق المنهجي لمبدأ حل النزاعات عن طريق الحوار، وكذلك التطوير المتضافر لـ «المناطق الحدودية». وتتمتع قوات الدفاع والأمن بثقة السكان ودعمهم من خلال المساعدة الإنسانية التي تقدمها.
267. في هذا السياق، أرسى إنشاء AES في سبتمبر 2023م في باماكو الأسس لهيكل الدفاع الجماعي والمساعدة المتبادلة الذي سمح بتجميع الجهود.

268. الأمن فعال وشبه كامل. اللصوصية الكبرى تحت السيطرة في المدن والريف. يتم خلق بيئة آمنة حول الناس، مما يشجع مبادراتهم على الازدهار. يثق المواطن بجهاز الأمن ويعتبره وسيلة للأمن أكثر من كونه إكراهًا ومضربًا.

269. كما أمكن استعادة سيادة البلد بفضل سياسة خارجية نشطة للغاية مع التفاوض الكبير والدفاع عن سيادة مالي على الساحة الدولية. وهي موجودة في جميع ميادين الدبلوماسية: السياسية والاقتصادية والدينية والإنسانية والعلمية والدينية وما إلى ذلك. في عالم أصبح متعدد الأقطاب، يعمل بشكل خاص من أجل ظهور قطب أفريقي يتم فيه الاعتراف بالقيادة المالية. وقد تم ذلك وفقا لرؤية ونهج السياسة الخارجية لمالي، استنادا إلى ثلاثة مبادئ أساسية: '1' احترام سيادة مالي ؛ '2' احترام خيارات مالي الاستراتيجية وخيارات شركائها ؛ '3' مراعاة المصالح الحيوية لشعب مالي في جميع القرارات المتوخاة.
270. في أعقاب ذلك، مكّن إنشاء اتحاد وكالة الفضاء الأوروبية الدول الثلاث من تعزيز تكاملها الأمني عبر الفضاء المشترك لوكالة الفضاء الأوروبية.

271. ويستند تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الوطني إلى الإشارة إلى القيم الثقافية. وتعتبر أهم قيم الثقافة المقبولة عالمياً مرجعيات اجتماعية: العمل، والسنانكويا (أبناء عمومة)، والمعايا (الإنسانية)، والتضامن والمساعدة المتبادلة، واحترام كبار السن، والنزاهة والأمانة، والضيافة، والأسرة الكبيرة، والتراث الثقافي (الهندسة المعمارية، والملابس، والفنون الشعبية)، إلخ. وقد أسهم رفع مستوى اللغات الوطنية إسهاما كبيرا في هذه العملية.

272. **وتطورت الأديان وحافظت على التعايش السلمي بين الأديان وداخلها.** وتظل الأديان قادرة على ضمان الاستقرار والتماسك والحفاظ على الاتساق الحالي، أي أن مختلف الطوائف الدينية تتعايش معا دون صراع وتدخل، وتتصرف حسب الحاجة، في السياق السياسي والاجتماعي - الاقتصادي والثقافي. وتنجح الطوائف الدينية المختلفة في تهيئة الظروف وفضاء حوار منظم يتيح لها التدخل بشكل أكثر دينامية وتضافرا بشأن القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع بأسره.

273. يتألف المجتمع الجديد من مواطنين ماليين متعلمين جيدًا، أكثر وعيا بحقوقهم وواجباتهم، مع احترام قيمنا الثقافية، محمية من الانحرافات التي تنقلها بعض وسائط الإعلام الأجنبية، وتهتم أكثر بالحكم الرشيد والحفاظ على المنافع العامة، والذين يشاركون بنشاط في بناء السلام والتضامن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفاه الناس على جميع المستويات.

274. توفر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية الآن معلومات للمواطنين من أجل الحد من التأثير السلبي لوسائل الإعلام الأجنبية من خلال إعادة تأسيس قطاع الاتصالات والمعلومات الفرعي لتكييفه مع السياق المتغير، ولا سيما تطوير التكنولوجيا الرقمية من أجل تقديم خدمات جيدة. تراقب السلطات محتوى وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات لتجنب الآثار السلبية لبعض المحتويات على تعليم الشباب.

الحكومة

275. **أصبحت الدولة المالية دولة استراتيجية وتنموية، أي** دولة تهتم بالإضافة إلى أدوارها الملكية بقضايا التنمية. وهي تعمل '1' كعامل يحفز الإجراءات التي يتخذها أصحاب المصلحة الآخرون وتتخذ تدابير إما لتشجيع نفسها أو لتصحيحها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ؛ و '2' كطرف فاعل عن طريق السيطرة على قطاعات استراتيجية معينة، مثل قطاعي الطاقة والتعدين، أو عن طريق الارتباط بأطراف فاعلة أخرى للقيام باستثمارات منتجة. هذا الدور الاقتصادي لا يستبعدها من مهامها التقليدية المتمثلة في أمن ودفاع المواطنين وممتلكاتهم

مع السلطة. **وهكذا عززت الدولة قيادتها، واستعادت سلطتها في جميع أنحاء الإقليم، وهي ملتزمة بالتفعيل الفعال لرؤية مالي 2063م.**

276. د طورت قدراتها من حيث التكامل الاقتصادي، مما مكنها من وضع نفسها من الناحية الجغرافية الاستراتيجية فيما يتعلق بالدفاع عن مصالحها الاقتصادية وتعزيزها.

277. **وقد اتخذت الدولة الاستراتيجية خطوات لتعزيز قدرة نظامها الثلاثي للتخطيط** المؤسسي، والموارد البشرية من حيث الكم والنوعية، والموارد المادية. ويكفل تحسين استخدام الموارد المتاحة، وينظم استخدام الأراضي ويرشده. ولذلك فإن المناطق هي نفسها أقطاب التنمية القائمة على اقتصاد محلي تنافسي. وستركز هذه السياسة الاقتصادية الوطنية المتكاملة على ما يلي: '1' وضع أقطاب اقتصادية إقليمية تتناول تنمية القطاعات الاقتصادية وتحسين اتساق السياسات الاقتصادية ؛ '2' نشر الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات لدعم القطاعات الاقتصادية ؛ '3' تنمية المهارات التي تتمحور حول التدريب المهني والعمالة في القطاعات الاقتصادية

278. **ديها إدارة حديثة وفعالة اختارت منطق الإدارة القائمة على النتائج** بموارد كافية ونوعية متفوقة لتقديم خدمات تفوق توقعات الناس.

279. بفضل الإصلاحات السياسية والمؤسسية التي تم إجراؤها، بما في ذلك اعتماد دستور جديد في عام 2023م، تحسنت الديمقراطية في مالي بشكل كبير. وقد أصبحت أكثر شمولا وتشاركية وتركيزا على قيمنا وتتميز بالفصل الفعال بين السلطات، وانخفاض عدد الأحزاب السياسية التي تفرض حظرا على البدو السياسيين، وإمكانيات حقيقية للتناوب مع احترام حق الاقتراع المعلن، والمشاركة القوية للمجتمع المدني والشرعيات التقليدية، وتوافق الآراء بشأن القضايا الوطنية الرئيسية.

280. تسهم مؤسسات الجمهورية في تهدئة المناخ السياسي والاجتماعي من خلال القيام بأدوارها على نحو سليم بوصفها جهات تنظيمية في المجال العام .وهكذا أصبح التناوب ممكنا بسبب التحالفات التشغيلية .البرلمان متوازن، مما ييسر حقبة من توافق الآراء حول القضايا الوطنية الرئيسية .وتؤخذ شواغل السكان في الاعتبار على نحو أفضل وتدار على نحو أفضل، ويشارك المجتمع المدني مع الأحزاب السياسية والدولة في إدارة الشؤون بتوافق الآراء .تتحمل الدولة مسؤولياتها بالكامل وتفي بالتزاماتها تجاه المواطنين والمجتمعات .وهي تحكم بالعدالة والإنصاف العلاقات بين مختلف مكونات الأمة وعلاقاتها مع وكلائها.

281. **وأدت إصلاحات الجهاز القضائي تدريجيا إلى إعادة تأهيل العدالة المؤسسية واستعادة الثقة.** لقد تحسنت مصداقية

العدالة وتم تأكيدها بشكل كبير، وأصبحت حقيقة واقعة لمن يخضعون لها .إدارة شؤون الأراضي بمزيد من الشفافية .وقد اتخذت عدة تدابير، بما في ذلك العدالة، في هذا الاتجاه للحفاظ على السلم والتماسك الاجتماعيين.

282. ويسهم توطيد الديمقراطية، وفعالية مساءلة السكان في تسيير شؤونهم، وإعادة تأهيل العدالة، وترشيد مؤسسات الرقابة، والشفافية في **إدارة الشؤون العامة، والامتثال الصارم للقوانين والأنظمة ذات الصلة**، في حدوث انخفاض كبير في الفساد والجرائم المالية .هذه لم تعد منتشرة .الأنظمة

وتدابير الرقابة والتوقيف المنفذة فعالة، حيث تساعد التربية المدنية، وتحقق نتائج في مكافحة الفساد والجرائم المالية.

283. سمحت إعادة التنظيم الإقليمي لعام 2023م بإنشاء اقتصادات إسبانية حقيقية من خلال تقدم كبير في عملية اللامركزية. ولتمكين هذا الإصلاح الرئيسي للسياسات من الاستجابة على نحو أفضل لقضايا التنمية الإقليمية والمحلية وبالتالي تلبية الاحتياجات الاجتماعية للقاعدة الشعبية، اتخذت تدابير من أجل: '1' تقييم وتصحيح أوجه القصور في العملية؛ '2' تحسين الحكم المحلي ؛ '3' تعزيز الاقتصادات الإقليمية والمحلية.

284. في إطار التأكيد المتجدد للسيادة، نوعت مالي شراكتها في جميع المجالات. إن تعدد استقطاب العالم، من خلال إنشاء كتلة جيوستراتيجية ونقدية أخرى، أمام الغرب، تشكل عمودها الفقري بلدان مجموعة البريكس، يتيح لمالي فرصة قوية لتعزيز سيادتها وإدارة تنميتها بشكل أفضل من خلال شراكات مربحة للجميع. وقد قلل ذلك من التهديد الذي يتعرض له اقتصاد مالي ومجتمعها من جراء العولمة الليبرالية المتطرفة. وتغتنم مالي هذه الفرصة لمواصلة تأكيد سيادتها والقيام بدور قيادي في قطب القوة الأفريقي.

285. وتضطلع مالي، من خلال دبلوماسيتها، بدور قيادي في مشاركة أفريقيا في النضال من أجل '1' إصلاح المؤسسات الدولية أو إنشاء مؤسسات جديدة أكثر تمثيلا للتشكيلة الجديدة للعالم، '2' توضيح السرد المتعلق بمسائل من قبيل الإرهاب '3' تنقيح الاتفاقيات بما في ذلك حقوق الإنسان، والدفاع عن الأقليات الذي يُستخدم بشكل متزايد لتعزيز الانحرافات المنافية لثقافتنا.

286. **وفيما يتعلق بالاندماج، فإن سلوك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMOA) ومجموعة الدول الخمس الساحلية (G5 Sahel)** ، بما في ذلك تبعيتها للقوى الأجنبية، قد دفع مالي إلى السعي إلى أشكال أخرى من التكامل أكثر اهتماما بسيادة ومصالح الشعوب المعنية. وهكذا أخذ زمام المبادرة في عملية جديدة للتكامل «غير الاستعماري» بإطلاق مبادرة لجمع بعض البلدان في منظمات جديدة حول قيم السيادة والدفاع عن مصالح البلدان المعنية. وهكذا أنشأت بوركينا فاسو وجمهورية مالي وجمهورية النيجر تحالف دول الساحل في 16سبتمبر 2023م. ومع مرور الوقت والاعتراف تدريجيا بأهمية هذا الكفاح، انضمت بلدان أخرى عديدة. عملت مالي أيضًا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في الكونفدرالية دول الساحل لتنسيق سياسات واستراتيجيات التنمية، وتطوير البنية التحتية الإقليمية وتيسير الاتصال، وتعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة، وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ عبر منطقة الساحل.

التنمية الاقتصادية

287. **تستثمر الدولة** الاستراتيجية في البنية التحتية الأساسية والقطاعات الاستراتيجية، وتطور القدرات لجذب الاستثمار الخاص على الصعيدين المحلي والخارجي.

288. ضمان التنمية المتوازنة لوسائط النقل (الطرق والنهر والسكك الحديدية والجو). تم توسيع وصيانة شبكة الطرق بشكل كبير. تعتبر باماكو، التي ترتبط بجميع العواصم الإقليمية وجميع العواصم المجاورة بالطرق المعبدة، طريقًا مميزًا للوصول إلى بلدان أخرى في غرب إفريقيا. ويجري تطوير طرق فرعية تربط الطرق السريعة الرئيسية لتخفيف الازدحام في المدن الكبيرة.

289. وتم تطوير النقل بالسكك الحديدية من خلال إنشاء شبكة وطنية للسكك الحديدية، بما في ذلك إنشاء خطوط لرواسب التعدين، وتحديث خط داكار - داكار وباماكو، لتنفيذ مشاريع الترابط الإقليمي التي درستها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ووكالة الفضاء الأوروبية.

290. وتم تطوير النقل بالمجاري المائية الداخلية من خلال تحسين ملاحة نهر النيجر (كوليكورو - غاو، وباماكو - كوروسا، وباماكو - كوناكري) وتم تنفيذ عنصر الملاحة في OMVS لتحسين القناة الصالحة للملاحة من نهر السنغال إلى أمبيديدي.

291. بحلول عام 2063م، تم رصف 64٪ على الأقل من إجمالي الشبكة الخطية، وتم بناء حوالي 3000 كيلومتر من السكك الحديدية و 2334 كيلومترًا من الممرات المائية الصالحة للملاحة.

292. البناء على مواطن القوة في '1' وجود مطارات ومطارات 32 مفتوحة أمام الحركة الجوية العامة ؛ '2' الموقع الجغرافي لمالي، المتاخمة لسبعة بلدان، ولا سيما باماكو، التي يمكنها أن تلعب مركزا إقليميا ودوليا '3' ولأن الماليين مسافرون بشكل متكرر، فقد أنشأت الدولة شركة نقل جوي جيدة التجهيز تغطي شبكة واسعة في جميع أنحاء العالم. كما طورت صناعة ملاحة جوية عالية الجودة.

293. يتم ضمان أمن الطاقة من خلال سياسة استباقية للدولة. وبالتالي، توفر الدولة للبلد بأكمله طاقة عالية الجودة بكمية كافية وبتكلفة معقولة. وقد ساهم ذلك في التنمية المستدامة للبلد. لقد تغير مزيج الطاقة بشكل كبير ويمنح مساحة أكبر للطاقة المتجددة والطاقات الرخيصة الأخرى مثل الطاقة النووية.

294. قامت الدولة من خلال سياسة تنويع معقولة بتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال تطوير السهول وتحسين تقنيات الإنتاج وتجهيز المنتجين .يوجد في البلاد زراعة حديثة وتنافسية وصديقة للبيئة لضمان السيادة الغذائية للبلد، وتحسين دخل المنتجين، وجعل مالي مصدرًا للطاقة الزراعية.

295. التعدين واستخراج النفط والمعادن الاستراتيجية (الليثيوم والهيدروجين وما إلى ذلك) الإسهام في تنمية البلد من خلال اندماجه في الاقتصاد الوطني والمحلي، من خلال إنشاء صناعة تعدين، وتعزيز وتعزيز المشتريات دون الوطنية، وتثمين سلسلة القيمة من خلال تكوين الثروة عن طريق جني فوائد نشاط التعدين وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق حماية البيئة، وتدريب الموارد البشرية الجيدة وإجراءات التنمية في المجتمعات المحلية المشاطئة.

296. أتاح قانون التعدين الذي تم تقديمه في عام 2023م فرصًا لزيادة الدخل القومي .علاوة على ذلك، خرجت الدولة من عقلانية صارمة من خلال إعادة استثمار عائدات الإتاوات المتأتية من استغلال الموارد المعدنية في البنية التحتية العامة: النقل والطاقة والاتصالات.

297.من خلال سياسة استباقية للتحول الهيكلي للاقتصاد، أصبحت الصناعة محرك الاقتصاد. في العقد 2024م-2033م، الذي بدأ بتفعيل القطاعات الداعمة وإنشاء صناعة تعدين، تكثفت عملية التصنيع، وتنوعت لاحقًا، نحو القطاعات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية في جميع أنحاء البلاد.

298. **خلق مالي عالم التكنولوجيات المتقدمة.** ونظرا لانفتاحها نحو عالم تنافسي ذي محتوى تكنولوجي عال، لا سيما في مجال المعلومات، فقد وفرت تدريبا متقدما للمساعدة على تطوير البحوث. الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هما قطب النمو وأداة للشمول الاجتماعي والمالي.

299. وقد أمكن إدخال مالي في عالم التكنولوجيات المتقدمة بفضل تعزيز العلم والتكنولوجيا في نظام التعليم، ولا سيما '1' بإنشاء مدارس امتياز ثانوية تمكّن مالي من المشاركة والفائز في الألعاب الأولمبية الدولية للرياضيات ؛ '2' التدريب العلمي والتكنولوجي المتقدم ؛ '3' التخصص العالي في بعض الميادين ؛ '4' تطوير البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية ؛ '5' وتصميم التكنولوجيات المتقدمة المتسقة وتسويقها واقتنائها.

300. يواصل القطاع الحرفي لعب دوره كمنظم اجتماعي، مما يخلق المزيد والمزيد من الوظائف اللائقة وتنتج الحرف اليدوية بشكل متزايد نحو الصناعة. أما بالنسبة لصناعة السياحة، فهي تدير جميع المواقع السياحية في البلاد، وقد تطورت السياحة الداخلية بالإضافة إلى السياحة القادمة من الخارج. علاوة على ذلك، تطورت صناعة ثقافية حقيقية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مساهمة الأنشطة الثقافية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

301. وقد كُفلت التنمية الصناعية في مالي بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، الذي يستثمر في الصناعة من أجل تفعيل القطاعات الداعمة والقطاعات التكنولوجية على حد سواء.

302. **تُكفل القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الوطنية والإقليمية** في أعقاب التدابير الترويجية التي اتخذتها الدولة، ولا سيما من أجل '1' تشجيع وحفز إنتاج وتعبئة سلع وخدمات ذات نوعية أفضل ؛
'2'تشجيع ودعم سياسة تسويقية دينامية وفتوحات السوق،
'3'تنظيم مناسبات تجارية وطنية وضمان مشاركة المشغلين في المناسبات الإقليمية والدولية و '4' التنقيب عن الأسواق دون الإقليمية والإقليمية والدولية وقهرها.

303. بفضل تدخلاتها في الوقت المناسب، تمكنت الدولة من الحفاظ على نمو قوي ومستدام **حوالي 10٪ في المتوسط سنويًا**، بناءً على تنوع الإنتاج والإنتاجية والقدرة التنافسية في سياق التكامل المتجدد وتعدد الأقطاب في العالم.

304. تطلب هذا من الدولة بذل جهود لتمويل الاقتصاد بشكل أفضل. والواقع أن الدولة، بعد أن أدركت نقص تمويل الاقتصاد، الذي يتعارض مع هدف النمو القوي والمستدام، استكشفت وعززت عدة مصادر مكنت من الحصول على **مستوى وشروط تمويل مماثلة لمستوى وشروط التمويل في البلدان الناشئة. وهكذا** استُكشفت الإمكانيات التالية: استغلال المنافذ الضريبية ؛ وتعبئة المدخرات مع تطوير الأسهم الشعبية ؛ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛ وتحسين توجيه عمليات نقل المهاجرين ؛ وتهيئة الظروف لتحسين إمكانية حصول المؤسسات على التمويل المصرفي ؛ وإنشاء نظم تمويل طويلة الأجل للاستثمارات، في جملة أمور ؛ وإنشاء صناديق الاستثمار، وصناديق الضمان، وحسابات الضمان القائمة على الموارد المعدنية ؛ وما إلى ذلك ؛ استغلال مصادر خارجية جديدة للتمويل، ولا سيما مصرف التنمية الوطني، وما إلى ذلك.

305. وبالتالي، يجب أن يصل الائتمان للاقتصاد إلى مستوى يعادل 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع المستوى الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر عشرة أضعاف إلى حوالي 3000 مليار فرنك

أفريقي، بينما من المتوقع أن تتضاعف تدفقات المهاجرين أربع مرات في عقدين قبل أن تشهد انخفاضًا كبيرًا بنحو 900 مليار فرنك سيفا في عام 2063م.

306. وقد تخلت مالي، في سياق تأكيد سيادتها واقتناعا منها بأن المعونة لم تطور بلدا قط، عن طريقة التمويل هذه للجوء إلى التمويل الداخلي والتعاون المربح للجانبين.

307. وربطت بصورة منهجية الاستثمار المباشر في قطاع التعدين بالاستثمار في الصناعة التحويلية أو الهياكل الأساسية: في إطار مفاوضات امتيازات التعدين مع الشركات الأجنبية، فهو يعطي الأولوية لشركة التعدين التي تشترك مع شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للنقل والأشغال العامة أو شركة تصنيع.

308. وإذ تأخذ في اعتبارها عدة عوامل، منها '1' الدروس المستفادة من تاريخها النقدي التي غالبا ما تكون مؤلمة ؛ '2' أوجه القصور في العملة الموحدة من حيث تنمية البلدان التي تتقاسمها وتكاملها التجاري ؛ '3' الصعوبات المرتبطة بتنفيذ العملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الإنشاء و '4' استمرار إنشاء نظام نقدي دولي جديد آخذ في الظهور، حيث ستدعم العملة بأصول ملموسة مثل الذهب والنفط والليثيوم والبلاتين وما إلى ذلك. أنشأت مالي عملة جديدة مع بعض دول المنطقة الفرعية مدعومة بمواردها الطبيعية.

مستوى عال من التنمية البشرية في مجتمع عادل ومتضامن

309. تنفيذ مشاريع الهيكلة خلال فترة الانتقال لعام 2020م مع شركاء جدد (الصين وروسيا...) في **القطاعات** الاستراتيجية الرئيسية (الطاقة والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية...) وقد أدت إلى تحسن الظروف المعيشية للسكان وإلى تغيرات اقتصادية متعددة، مما شجع على خلق العديد من الوظائف ذات الأجر الجيد في القطاعات التنافسية والوفرة في سوق السلع والخدمات بجميع أنواعها.

310. وقد أدى الانخفاض الكبير **في التفاوتات الاجتماعية والفقر** بسبب الزيادة في دخل الفرد، وتنمية الأنشطة الإنتاجية، والنمو المتزايد للقطاع الخاص إلى انخفاض كبير في أنشطة الإنتاج غير الرسمي، مع تولي القطاع الرسمي زمام الأمور.

311. وأدى نمو الأنشطة إلى نشوء مشاكل في اليد العاملة أدت إلى تحول نموذجي في السياسة السكانية .وقد أدت الطموحات الإنمائية للبلد والمناطق المكتظة بالسكان إلى قيام السلطات الوطنية، بالتنسيق مع المناطق المعنية، بتنفيذ سياسات لتزويد المناطق التي تعاني من نقص السكان بالموارد البشرية اللازمة لاستغلال مواردها الطبيعية المحتملة .وقد أسفرت هذه السياسات، التي اتخذت أشكالا مختلفة، عن زيادة في عدد السكان تتجاوز بكثير الإسقاطات المعتادة.

312. **وقد أتاح تنفيذ توصيات الدول العامة للتعليم إنشاء نظام تعليمي فعال وشامل قادر على تكوين مواطنين وطنيين** ومسؤولين وحاملين للقيم الأخلاقية للمجتمع ومنتجين ومبدعين يسهمون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ويتواءم هذا النظام مع مستوى التقدم المحرز في الميدان التعليمي (الأدوات

والتقنيات التربوية إلى حد كبير، والمستوى العالي لتدريب الموظفين المتحمسين، وإشراك مختلف الجهات الفاعلة وما إلى ذلك) والذي يعزز التفوق على جميع مستويات التعليم.

313. وقد مكنت السياسة الصحية الاستباقية من إنشاء نظام صحي متاح لجميع السكان وبتكاليف أقل، وإنشاء هياكل صحية ذات مستويات تقنية عالية جدا بحيث أصبحت الهجرة الصحية الآن ذكرى. **وقد أدى هذا النظام، الذي يركز على الوقاية والنظافة الصحية والصرف الصحي والتثقيف التغذوي** وغير ذلك من التدابير، إلى القضاء على الأمراض المتوطنة وسوء التغذية.

314. وإدراكا للبعد الجغرافي الاستراتيجي لمراقبة النظام الصحي، اتخذت الدولة خطوات لضمان السيادة الصحية للبلد في عالم تهدف فيه محاولات عولمة النظم الصحية إلى جعل السيطرة الصحية أداة للسيطرة. وقد تمكنت من تجنب إدارة الصحة من قبل المنظمات الدولية المنتسبة إلى المستثمرين الدوليين، وتطوير القدرة على إدارة الأوبئة والأوبئة، وتكثيف صناعة الأدوية وتشجيع ما يسمى بالأدوية التقليدية.

315. التدابير المتخذة لدعم التحضر، بما في ذلك '1' تطوير المدن الذكية ؛ '2' المرافق الصحية الحضرية ؛ '3' الاستثمار الضخم في توافر الخدمات العامة ونوعيتها، وشبكة الهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية وشبكة النقل، و '4' سياسة إسكان استباقية للغاية، أدت إلى ما يلي: تحسن كبير في نوعية الحياة في المدن ؛ والحصول على سكن لائق لذوي الدخل المنخفض وإيجاد فرص عمل كثيرة.
316. وموارد مالي المائية معروفة ومعبأة وتدار بشكل مستدام لتحقيق حصول الجميع على خدمات المياه الشاملة، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة للبلد.

317. ويسهم السور الأخضر الكبير الذي تم بناؤه في مكافحة التصحر. من خلال التثقيف البيئي الجيد والسياسات العامة المصممة جيدًا، تتم إدارة القضايا البيئية بشكل أفضل ويتم الحفاظ على البيئة بشكل أفضل. ويجري تعزيز القدرات على الوقاية من الأخطار والكوارث الطبيعية وإدارتها، ويتمتع السكان بالقدرة على التكيف والقدرة على التكيف في النظم الإيكولوجية، والنظم الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة تغير المناخ. وتتجلى هذه المرونة في مواجهة تغير المناخ أيضا في الإدارة الرشيدة للموارد الزراعية - السيلفو - الرعوية وموارد مصائد الأسماك من خلال: '1' إشراك السكان ؛ '2' إدارة المياه ؛ '3' تطوير مصارف الأغذية ؛ '4' تطوير البحوث الزراعية ؛ '5' تنمية الصحة الحيوانية والنباتية و '6' تأمين المناطق الزراعية والحرجية.
318. وعلاوة على ذلك، أسهم التطبيق الأفضل للقوانين وتنفيذ مشاريع الصرف الصحي الرئيسية في الحد بشكل دائم من العجز والتلوث والإزعاج في البيئة المعيشية للسكان من خلال التغييرات في السلوك، مع ضمان الوصول إلى الصرف الصحي المستدام.

319. وازدهر **المجتمع المدني** أيضا **بمبادرات مجتمعية** تقودها رابطات عديدة للدفاع عن الحقوق، والنهوض بالمرأة والشباب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية **من خلال تشجيع المنتجات المحلية والترويج للمنتجات المحلية. وقد عزز ذلك المجت.** وقد عزز ذلك المجتمع المدني، وألقى نظرة نقدية متزايدة على كل من السلطات ونظام الحكومة العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن **بناء قدرات النساء والشباب** ووصولهم إلى عوامل الإنتاج حقيقة حقيقية تتيح لهم **إمكانية الإسهام بشكل كبير في تكوين الثروة.**

320. وبالنسبة للمرأة الريفية، أدى تقليص المهام المنزلية والإنتاجية من خلال نشر تكنولوجيات الأسرة المعيشية إلى تقليص الوقت الذي يستغرقه الإنتاج والإنجاب إلى حد كبير .وعزز هذا الإطار بالتالي مشاركة أكبر في إدارة المدينة، فضلا عن تدريبهم واستقلالهم المالي وإمكانية حصولهم على الأراضي والائتمان.

321. **إن رؤية التضامن جزء من تعبير متناسق بين الأشكال التقليدية والأشكال العضوية للتضامن .**

وتتمحور الأشكال الحديثة للتضامن حول المبادئ الأساسية للتضامن التقليدي، التي تمتد من خلال الهياكل والآليات الحديثة.

322. قد خففت التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من ممارسة عمرها قرون اعتبرت عنصرا ثقافيا في المجتمع المالي ؛ إنها **حركات هجرة** السكان .هناك عدد متزايد من الماليين العائدين إلى بلادهم من الخارج.

323. فالماليون الذين يعيشون خارج البلد، على مستوى كل بلد مضيف، منظمون ومشاركون في البحوث والربط الشبكي لدعم تنمية مالي .وقد سمحت ديناميتها لهم بتوجيه كميات كبيرة من الموارد إلى الهياكل الوطنية اللامركزية، التي تستخدم بشكل متزايد للاستثمار في البلاد .ولها تأثير تنظيمي ومالي كبير في تعريف السياسات وتسييرها في مالي.

324. وهناك أيضا مساهمة كبيرة لمثقفي الشتات في التعليم الجامعي الوطني.

325. وقد أسهم توسيع قاعدة الرخاء لفترة طويلة في الحد من الانحراف، في حين أن الأنشطة المتعددة المعروضة في أسواق العمل تشغل الشباب وتحولهم عن المشتقات الضارة (الكحول والمخدرات) والممارسات المعاد تشكيلها (البغاء). أدى الانخفاض الكبير في الفقر وزيادة الدخل إلى تعزيز الأمن في المدن والريف، مما أدى إلى مناخ من السلام الاجتماعي.

326. ويقوم عمل المجتمع الآن، بسبب الآثار المترتبة على الشرعية التقليدية، على التشاور والحوار والتسامح والاحترام والوساطة واللجوء إلى العدالة.

327. **وهذه القيم تمكن المنظمة من الاستفادة من وسائل التنمية الخاصة بها وضمان التماسك لمشاركة جميع العناصر في بناء مجتمع عادل ومنصف ومنسجم ومزدهر.**

2.2. السيناريوهات البديلة

328. السيناريوهات البديلة لها غرض تعليمي من خلال لفت الانتباه إلى العلامات التحذيرية وحدوثها المحتمل من أجل اتخاذ تدابير لدرئها.

يستند هذا السيناريو إلى الديناميكيات المختلطة المستمرة للتمزق. فرضيته الرئيسية هي أن الدولة المالية، على الرغم من الجهود المبذولة للتهدئة، لها نتائج متباينة

::لا تزال الحالة الأمنية هشة، مع الصراعات المتقطعة والتهديد المستمر للجماعات المسلحة والجهاديين.

علاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي المزمن، الذي يتسم بالانقلابات والتوترات العرقية، يعيق الإصلاحات المؤسسية، بينما يؤدي الفساد والإدارة غير الفعالة في القطاعات غير السيادية إلى تفاقم تحديات الحكم. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة مالي في تحالف الساحل لا تزال مجرد شعار، مع تعاون إقليمي محدود للغاية وفرص بعيدة المنال، مما يؤدي إلى تهميش البلد داخل تحالف الساحل.

الحكومة

329. استمرت الجهود المبذولة خلال الفترة الانتقالية لعام 2021م لتعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن بشكل أو بآخر.

330. لا يزال الوضع الأمني هشاً، مع وجود نزاعات متفرقة في بعض المناطق، على الرغم من الجهود المبذولة لتهدئة البلاد. ولا يزال وجود الجماعات المسلحة والجهاديين يشكل تهديدًا مستمرًا.

331. **تهتم الدولة الشرعية فقط بفعالية الإدارة في مناطق السيادة. وهي تضمن، بدرجة أقل، الدفاع والأمن والعدالة، وهي غائبة عملياً في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

332. ولا يزال البلد يتسم بعدم الاستقرار السياسي الدوري، حيث تعطل الانقلابات والتوترات العرقية استمرارية الحكم. وتتقدم الإصلاحات المؤسسية ببطء، ولا يزال الفساد مشكلة رئيسية.

333. **ومع ذلك، لا تزال هناك جيوب من الفساد المستشري.** على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العامة لمكافحة الفساد، إلا أن بعض الجيوب لا تزال قائمة وأصبحت منظمة بشكل أفضل. وهي تطور آليات تجعلها دويلات حقيقية داخل الدولة. إن ما يميز هذا النوع من الفساد هو ارتفاع مستوى دوران رأس المال الذي تحققه حفنة من الأفراد المحظوظين الذين غالباً ما يدعمهم نظام الدولة القائم.

334. في مجال العدالة، لم تسفر الإصلاحات التي أجريت لاستعادة مصداقية القضاء عن النتائج المتوقعة. ومع ذلك، فإن مصداقية النظام القضائي تتحسن تدريجياً. فقد أصبح عاملاً من عوامل الاستقرار ويشجع على تطوير الأعمال التجارية بفضل تحديثه الذي يمنع بعض التواطؤ بين القاضي والمتقاضي ويكافح بفعالية الجريمة الإلكترونية وهروب رؤوس الأموال.

335. **ومع قلة الاهتمام بقضايا التنمية، لم تولِ الدولة اهتمامًا كافيًا بنظام التخطيط الذي لا يزال ضعيفًا.** فهي تعاني من توجيه الشركاء وتعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي. ولا ينتج عنه نمو قادر على تحسين الظروف المعيشية للسكان الذين تعاني نسبة كبيرة منهم من الفقر.

336. **تعاني عملية نقل السلطة من الركود.** فالدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بنقل الموارد والمهارات. والسلطات المحلية نفسها غير قادرة على توليد الموارد الإضافية اللازمة وتعتمد بشكل أكبر على الموارد الخارجية. لا يلعب السكان المحليون دورًا كبيرًا في عملية صنع القرار.

337. **إدارة الأراضي ليست مرضية دائماً.** إن تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية والإدارية في قطاع الأراضي

غير كافٍ. ولا يزال هذا القطاع يتسم بالمضاربة على الأراضي والفساد وعدم قدرة السلطات على استباق المنازعات وتطبيق أحكام المحاكم. وتستمر المنازعات على الأراضي وتستخدم لأغراض أخرى.

338. **لا تتسم الدبلوماسية بالتنوع، حيث تقتصر على المجال الأمني وعدد قليل من الشركاء والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.** وتقتصر خيارات البلد السياسية والاقتصادية على علاقات وثيقة إلى حد ما في المنطقة دون الإقليمية وأفريقيا وبقية العالم. ويمنعها هذا الوضع من تنويع تجارتها، مع محدودية وصولها إلى السوق الدولية لرأس المال، من بين أمور أخرى. ولا تقوم مالي بتطوير أي استراتيجية للاستفادة من الفرصة التي يتيحها تعدد الأقطاب في العالم لزيادة تأكيد سيادتها.

339. **وتعزز العملية الديمقراطية** حقيقة أن اهتمام الدولة هو ضمان احترام حقوق الإنسان وإنفاذ القانون. ومع ذلك، تتميز المؤسسات بتفوق السلطة التنفيذية على المؤسسات الدستورية الأخرى. ويتزايد سماع صوت المجتمع المدني ولكنه لا يشكل بعد قوة مضادة حقيقية. تدرك الأحزاب السياسية بشكل متزايد ضعفها بسبب تجزئتها وتبدأ في التوطيد الذي، مع ذلك، لم يصل إلى المرحلة المرغوبة لبرامج حكومية منفصلة.

الاقتصاد

340. ويؤدي عدم الاهتمام بقضايا التنمية إلى الإخفاق في صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية تفضي إلى النمو المستدام . هناك تقلب في معدل النمو .ولا يزال النمو الاقتصادي معتدلا، ويعوقه عدم الاستقرار السياسي والأمن غير المستقر .ولا يزال قطاعا الزراعة والتعدين يؤديان دورا هاما، ولكن الافتقار إلى التنويع يحد من الفرص الاقتصادية .وينعكس هذا الوضع في مختلف قطاعات الاقتصاد من خلال ما يلي:

- **حالة طاقة غير مرضية مع مخاطر الفشل.** تلبية الاحتياجات المختلفة من الطاقة أمر مقبول ولكن لا تزال هناك تهديدات باضطراب العرض إما بسبب عدم كفاية الإنتاج فيما يتعلق بالطلب و/أو عدم إمكانية الوصول إليه من حيث تكاليف التحويل أو الاعتماد على مصادر التوريد الخارجية ؛

- **يتدهور نظام النقل ولا يتم إصلاحه بشكل كافٍ.** تعاني مشاريع الإرشاد من نقص التمويل .لا يزال إحياء النقل بالسكك الحديدية خجولًا بسبب عدم إصلاح السكك الحديدية واقتناء معدات جديدة (قاطرات وسيارات) .يتدهور النقل بالمجاري المائية الداخلية بسبب نقص المعدات والبنية التحتية .لم يتم إصلاح شبكة الطرق الحالية بالكامل ولا تزال التطورات الجديدة تعاني من معايير الجودة .لا يتم إنفاذ معايير النقل .شركات الطيران المحلية في منافسة قوية بسبب نقص الأسطول ؛

- **وتقوم الزراعة على إنتاج الكفاف وزراعة القطن.** تعتمد الزيادة في الإنتاج على هطول الأمطار، وتوسيع المناطق أكثر من اعتمادها على تحسن الغلة .وتقتصر الميكنة وغيرها من الممارسات الزراعية المبتكرة على المجالات الخاضعة للتنظيم .لا تزال تربية الماشية أوسع نطاقا من كثافة تزايد النزاعات بين المزارعين والرعاة ؛

- **قطاع تعدين لا يزال يهيمن عليه استغلال بعض المعادن، ولا سيما الذهب، رغم ثروة باطن أرضه.** سيتم تصدير إنتاج الذهب بحوالي 60 طنًا سنويًا بشكل أساسي في الحالة الخام دون تكرير، مما لن يوفر سوى القليل من القيمة المضافة .سيتم بدء معادن استراتيجية أخرى مثل الليثيوم ولكن الإمكانات ستكون غير مستغلة إلى حد كبير .وسيتيح قانون التعدين الجديد فرصا لزيادة الموارد الوطنية ؛

- **قطاع صناعي تهيمن عليه الصناعات الاستخراجية وتجهيز المنتجات الزراعية.** الذهب والقطن والماشية، ومنتجات التصدير الرئيسية قليلة التجهيز وستظل تعامل على هذا النحو ؛

- **يقتصر إدراج مالي في عالم التكنولوجيات المتقدمة على قطاعات معينة.** ولا يتوفر التدريب العلمي والتكنولوجي المتقدم على نطاق واسع في التعليم الثانوي والعالي بسبب نقص الموارد المادية والبشرية .تطوير البحث العلمي الأساسي والتطبيقي جنيني .ويحد هذان العاملان من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة في مجالات قليلة (الصحة والدفاع) ؛

- **لا يزال تغير المناخ والتدهور البيئي يشكلان تحديات خطيرة، مما يؤدي إلى زيادة التعرض للجفاف والفيضانات.** كما نشهد سوء إدارة الموارد الزراعية - الرعوية مما يؤدي إلى تدهورها .ويؤدي عدم فعالية سياسات إدارة الموارد الطبيعية إلى الاستغلال غير المنضبط .وعلاوة على ذلك، فإن الطفرة الديمغرافية القوية تفرض ضغطا متزايدا على نفس هذه الموارد التي تتدهور بسرعة إلى درجة تهدد وجودها .وستتجلى حدة هذا التدهور الواسع النطاق في أزمة المياه وانتشار النفايات من مصادر مختلفة ؛

- **الانتعاش الخجول للسياحة الذي يهم** أساسا المراكز التقليدية الرئيسية ويظل مقصورا على الأجانب ؛

- يواصل **القطاع الحرفي** دوره كجهة تنظيمية اجتماعية، حيث يخلق المزيد والمزيد من فرص العمل اللائقة، ولكن المنتجات هي في معظمها من النوع الحرفي والأسري ؛

- **يظل القطاع الخاص محصورا في قطاع التعليم العالي، ولا سيما التجارة،** ولا سيما التجارة .وتشمل أنشطتها الأخرى التعدين والتجهيز الزراعي والنقل .والمنتجات المحلية ليست قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والإقليمية. **ولا تزال الوحدات الصغيرة تهيمن على قطاع التجهيز.** إن إنتاج سلع وخدمات أقل جودة وعلى نطاق أصغر من السلع والخدمات المنتجة في الخارج لا يعزز قدرتها التنافسية ؛

- وتستمر أهمية القطاع غير الرسمي وتظهر أشكال جديدة من الفقر، مما يؤدي إلى استمراره وإحداث تغييرات جديدة داخله .وتحبذ الأشكال الجديدة من القيود المتصلة بالدخل ظهور أنواع جديدة من الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات في القطاع غير الرسمي.

342. **وعلاوة على ذلك، حالت عدة عوامل دون زيادة تدفقات الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، بما في ذلك '1'** السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار المنخفض الحوافز ؛ **'2'** ضعف أداء الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ؛ **'3'** انخفاض مستوى المدخرات الوطنية و **'4'** توجيه الائتمان إلى الاقتصاد نحو قطاع التعليم العالي ؛ وشروط الإقراض غير المواتية للقطاع الإنتاجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي وتوجيه مساهمات المغتربين الماليين نحو الإجراءات الاجتماعية أكثر من اتجاهها نحو القطاع الإنتاجي.

ثانيا - الديمغرافيا والمجتمع

343. **كما أن عدم اهتمام الدولة بالسياسات الإنمائية محسوس في الميدان الاجتماعي.** كما أن التقدم المحرز في مجالي التعليم والصحة متفاوت، مع بطء تحسين مؤشرات التنمية البشرية .ولا تزال أوجه القصور قائمة، لا سيما بين البيئات الحضرية والريفية.

344. **في مجال السكان، في غياب نهج استباقي، يستمر الاتجاه نحو النمو بنسبة 3٪،** مما يؤدي إلى حالة لا تزال فيها المناطق غير المأهولة بالسكان، مما يشكل عقبة أمام استغلال واستغلال إمكاناتها، والاكتظاظ في مناطق معينة (مثل باماكو)

يعرض للخطر جميع جهود التنمية والصرف الصحي.

345. **ونظام التعليم منتج ولكنه غير كاف.** وتحتوي نتائج نظام التعليم على أعداد مطلقة من المنتجات المدربة ولكنها لا تتوافق مع الطلب في السوق .في الواقع الوسائل (البشرية والمالية، والمواد التعليمية والتربوية) لا تولد المنتجات ذات الجودة التي تحتاجها مختلف قطاعات الاقتصاد لتعزيز التنمية الحقيقية .ويستمر الاتجاه نحو الاستخدام الحصري للخبرة الخارجية في بعض الميادين المتقدمة.

346. **في مثل هذا السياق من الهشاشة، لا تكون صحة السكان وتغذيتهم مرضية.** وتؤدي زيادة التحضر والجهود الرامية إلى تحسين محو الأمية والتعليم المدرسي إلى ربط الناس بالمصادر الحديثة للمعلومات الصحية والتغذوية. ويؤدي ذلك إلى تغييرات سلوكية (ممارسة وقائية ضد الأمراض ونقص التغذية) تسهم في تحسين صحة السكان وتغذيتهم. بيد أن هذه الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر بسبب تدني القوة الشرائية للسكان وحصة الميزانية الوطنية المخصصة لهذا القطاع، فضلا عن ظهور أمراض جديدة تتطلب مزيدا من الموارد بعيدا عن متناول الفقراء. سيستخدم السكان بشكل متزايد الطب التقليدي، الذي يسهل الوصول إلى منتجاته وتعبئتها بشكل أفضل بفضل التعاون مع الطب الحديث. ومع ذلك، فإنه سيستخدم دائمًا منتجات غير مصنعة بشكل صحيح ولا يتم التحكم فيها.

347. **والفقر المستمر ويظهر بأشكال جديدة.** والبلد غير قادر على عكس مسار انتشار الفقر بدرجة كبيرة، ومن ثم استمرار الحرمان الذي يؤثر على جزء كبير من السكان مع ملاحظة أشكال جديدة من القيود في ظروف معيشة هؤلاء السكان. ولم تخفض التدابير المتخذة لمكافحة الفقر نطاقها أو توزيعها الجغرافي، وهناك أنواع جديدة من الفقراء تتحدى المعايير التقليدية لتعريف الفقر. لا يزال المواطن الشاب في مالي يتأثر بالسلوكيات الخارجية السلبية مثل استهلاك المخدرات الضارة والتطرف العنيف والبغاء والتقليد وما إلى ذلك. إنه غير مفاجئ ويسعد بالكسل والمكاسب السهلة.

348. **وهذه الحالة المحفوفة بالمخاطر لا تعوق بأي حال من الأحوال ظهور أشكال جديدة من التضامن.** وقد تطلب التضامن في سياق الفقر والتحضر أنواعا أخرى أكثر فعالية في السياق الجديد. وهو يتكيف ويتطور نحو أشكال أخرى أكثر ملاءمة للسياق الجديد مع الحفاظ على جوهر المبادئ الأساسية للمعونة والمساعدة.

349. **المجتمع المدني منظم بشكل أفضل.** وتنشأ آلاف الرابطات غير السياسية التي تغطي جميع مجالات النشاط وتدافع بفعالية عن مصالح أعضائها من منظور التنمية الأفضل. وهي تستفيد من دعم العديد من الشركاء: الدولة، والجهات المانحة، والسلطات المحلية، وما إلى ذلك. إنها تشهد على حيوية المجتمع المدني، وتوفر بعض الوظائف وتحسن إحساس أعضائها بالمواطنة. إنهم يؤكدون أنفسهم بشكل متزايد كقوة مضادة.

350. **تنتشر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت.** وتستخدمها مراكز السلطة الوطنية والأجنبية وتقدم معلومات غير موثوقة وموجهة للمواطنين بطريقة تخضعهم بدلاً من تمكينهم من فهم العالم والمشاركة وفقًا لذلك في تطور البلاد. ويؤيد هذا الوضع مستوى ثقافة السكان وتعليمهم. ومع ذلك، تتخذ السلطات تدابير شجاعة بشكل متزايد للتخفيف من هذه الظاهرة.

351. **تمكين المرأة مختلط.** وعلى الرغم من تضييق الفجوات، لا تزال المرأة أقل حظا من حيث التعليم والتدريب والعمالة ولا سيما الحصول على الموارد (الأرض على وجه الخصوص). لا يزال تطبيق القانون رقم 2015-052 من 18 ديسمبر 2015م، الذي يضع تدابير لتعزيز النوع الاجتماعي، يترك فجوة كبيرة بين النساء والرجال على مستوى الوظائف الانتخابية والتسمية

352. يوفر وقت العمل لربة منزل في بيئة حضرية فرصة ضئيلة من حيث الوظائف الحديثة التي من شأنها ضمان استقلالها الاقتصادي والاجتماعي.

353. بالنسبة للمرأة الريفية، لا يزال الوقت الذي يقضيه في مهام الإنتاج والإنجاب يحد من مشاركتها في إدارة المدينة، وكذلك تدريبها.

354. **الهجرة المستمرة.** ولم تؤد التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بعد إلى الحد بدرجة كبيرة من الفقر للتأثير على ممارسة هجرة السكان. وتؤدي التدابير القسرية التي تتخذها البلدان الأوروبية وبلدان شمال أفريقيا إلى إعادة توجيه هذه التدفقات إلى حد كبير إلى البلدان الناشئة الأخرى التي هي في أمس الحاجة إلى العمالة الرخيصة.

355. **وتؤدي البيئة الاقتصادية والاجتماعية إلى سحب الهوية وعودة الثقل الثقافي إلى الظهور.** وتصبح الشواغل المتعلقة بحالة الضياع والانحراف التي تعاني منها القيم الثقافية، وتصور بعض المجتمعات الإثنية أو الإقليمية التي تشعر بالضرر أو التمييز أو الترك على الهامش (نفس الأسباب التي أدت إلى التمرد الشمالي) ذرائع .هذان العاملان قويان بما يكفي لخلق حالة تنسحب فيها هذه المجتمعات إلى نفسها، وتطالب بخصائصها، وتطالب باختلافاتها وتضعها كمدونات سلوك وحيدة باستثناء جميع الآخرين .وهذا يجعل من الممكن تطوير قوى رجعية ترفض أي فكرة عن الاندماج في القيم المشتركة وتقتصر على الجمود .توفر اللامركزية تربة خصبة: «السكان الأصليون» ينكرون أي إمكانية لتمثيل أولئك الذين يعتبرونهم أجانب: هذه الإمكانية تخص فقط الأشخاص الذين يعتبرون من أصل.

356. **وتعزز إعادة تأهيل السلطات التقليدية ومشاركتها في إدارة المدينة الحوار بين المجتمعات المحلية.** وعلاوة على ذلك، هناك حوار بناء بين الأديان وأوجه التآزر الاجتماعي القائمة بينهما. وبدون المشاركة في المبادئ الأساسية لبعضها البعض، تنجح الطوائف الدينية المختلفة في تهيئة الظروف وفضاء للحوار المنظم يتيح لها التدخل بطريقة أكثر دينامية وتضافرا بشأن القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع بأسره، سواء كانت ذات نظام اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. ويكفل كل منهما معا الحفاظ على إطار للتماسك الاجتماعي والسلام، وفقا لمبادئ الآخر.

357. ويعتقد المجتمع المالي أن النظام، رغم فشله في تلبية آمال التقدم الاقتصادي والاجتماعي المعرب عنها في الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل، له مزايا تجادل لصالحه.

السيناريو غير المقبول ـ (أنتى) لا نقبل

يستند هذا السيناريو إلى التحول بعيدًا عن ديناميكيات الكسر المدفوعة بالانتقال. فرضيته الدافعة هي أن الدولة متساهلة ولا تهتم إلا برفاهية الطبقة الصغيرة من القادة السياسيين والإداريين وعائلاتهم وحلفائهم. ليس لديها سلطة وتترك مختلف الجهات الفاعلة للقيام بما يمكنها فقط معاقبة طبقات معينة ليست تهديدات حقيقية - حتى في حالة عدم الامتثال للنصوص والقوانين التي تحكم الحياة العامة والعلاقات بين أصحاب المصلحة. ينهار تحالف دول الساحل بسبب الانقسامات الداخلية والافتقار إلى القيادة. يتزايد انعدام الأمن والفساد في البلاد، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى. الحكومة تنهار والبلاد تتفتت. وتسيطر الجماعات الإرهابية المسلحة على مناطق واسعة من الإقليم. أصبحت مالي بؤرة لعدم الاستقرار الإقليمي ومصدرًا للهجرة الجماعية.

هذا هو سيناريو التراجع. ويؤدي ذلك إلى فقدان إنجازات المرحلة الانتقالية من حيث الحكومة السياسية والاقتصادية والأمنية. وتتكرر نفس الأسباب التي تؤدي إلى نفس الآثار والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بحيث تشكل تدريجيا تهديدا لاستقرار الأمة ووحدتها.

358. ولم تحافظ السلطات على دينامية التمزق التي روجت لها المرحلة الانتقالية من مختلف الانتخابات العامة لما بعد التحويل. وأتاحت هذه السلطات انهيار إنجازات المرحلة الانتقالية من حيث الحكم، مما أدى ببطء ولكن بثبات إلى حالة من التراجع. ينهار تحالف دول الساحل بسبب الانقسامات الداخلية والافتقار إلى القيادة. يتزايد انعدام الأمن والفساد، مما يؤدي إلى انتشار الفوضى. الحكومة تنهار والبلاد تتفتت. وتسيطر الجماعات الإرهابية المسلحة على مناطق واسعة من الإقليم. أصبحت مالي بؤرة لعدم الاستقرار الإقليمي ومصدرًا للهجرة الجماعية.

الدفاع - الأمن - السيادة - الوحدة الوطنية

359. وعلى الجبهة الأمنية، لم تستمر الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية لاستعادة السلامة الإقليمية. **إن وسائل الدفاع والأمن آخذة في الركود في البداية قبل أن تبدأ** في التدهور بلا هوادة .وبذلك يصبح الجيش جيشا مفككا وسوء التدريب وسوء التجهيز، وغرغرينيا بسبب المحسوبية والفساد .تستأنف الهجمات المنتصرة التي تشنها الجماعات الإرهابية ضد قوات سوريا الديمقراطية والسكان المدنيين، مما يتسبب في تشريد السكان داخل البلد وخارجه، مما يثير الشكوك داخل قوات سوريا الديمقراطية نفسها وبين السكان.

360. الجماعات الإرهابية تتخذ موقفا، بدعم من رعاتها الخارجيين .ويؤدي هذا الوضع إلى غياب الدولة كلياً أو جزئياً في أجزاء معينة من الإقليم أو في قطاعات إنمائية معينة .يمكن للجماعات المسلحة بالفعل أن تحل محل الدولة من خلال الاستحواذ على الامتيازات التي يتم نقلها إليها عادةً.

361.يتزايد التطرف العنيف، على الرغم من فظاعة أعماله، بسبب إفقار الجماهير والأمية وبطالة الشباب التي تصبح فريسة سهلة للتجنيد في المنظمات الإرهابية.

362. لم يعد بإمكان الجيش التعامل مع مهامه الملكية وغالبًا ما ينفجر في المشهد السياسي من خلال التمرد والانقلابات .في مواجهة تصاعد التطرف العنيف وعجز قوات سوريا الديمقراطية عن مواجهته، تستدعي السلطة القوى الخارجية التي تصبح ضامنة لسلامة الإقليم.

363. كما أن تراخي الدولة يعرض حدود البلاد لجميع أنواع الاتجار بما في ذلك الاتجار بالأسلحة (الذي يمكن أن يتدهور إلى صراعات بين الدول)، وتهريب المخدرات، ويعزز التواطؤ بين المصالح الوطنية الخاصة والمصالح الأجنبية، مما يقوض أسس الدولة ذاتها.

364. أصبح البلد بؤرة لعدم الاستقرار الإقليمي، مع اشتداد الصراع المسلح والجريمة عبر الحدود والإرهاب

365. وعلى الصعيد الداخلي، تحبذ الصعوبات الاقتصادية تهميش شرائح معينة من السكان الذين يميلون إلى ضمان بقائهم على قيد الحياة باستخدام أساليب غير قانونية.

366. على الرغم من اتفاقات التعاون العسكري، هناك قدر كبير من عدم الثقة مع البلدان المجاورة التي تدعي أن مالي هي «الحلقة الضعيفة» في مكافحة الجريمة عبر الحدود. وكثيرا ما تمنح هذه الأخيرة نفسها الحق في التدخل في الإقليم الوطني دون التشاور مع الدولة.

367. **لقد أصبح الدفاع عن سلامة الأراضي والحفاظ على الوحدة الوطنية واحترام سيادة مالي إزاء الشركاء الخارجيين شعارات جوفاء.** يتجه المجتمع المالي نحو الانهيار الاجتماعي والأخلاقي، مع اعتبار فقدان قيمنا العلمانية غير قابل للتغيير.

التعليم والثقافة متدهوران لدرجة أن المواطن المالي، وخاصة الشباب، يجهل تمامًا قيمه المجتمعية. تكتسب القدرية والتطرف العنيف أرضية. تتلاشى تطلعات المجتمع العميقة لحماية وتحديث ثقافته. فمستويات التعليم (التعليم، ومحو الأمية، والثقافة) منخفضة إلى درجة أنها لم تعد قادرة على دفع عجلة تنمية أشكال التضامن والحفاظ عليها.

368. **هذه الديناميكية لا تدخر صعود الأصولية والتفكك الاجتماعي**. تتزايد الأصولية الدينية وتتفاقم التناقضات بين الطوائف المختلفة وداخلها. يؤدي تكاثر الأخوة والطاعات إلى تجزئة مساحات التأثيرات. إن التشكيك في أسس الأديان الأخرى يخلق مناخا من التوتر والتعصب يعرض السلام والاستقرار الاجتماعي للخطر.

الحكومة

369. ويواجه البلد عجزا تراكميا في الحكم في المجالات الرئيسية للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية . الدولة المتساهلة بلا سلطة وماهرة في التخلي عن الأشياء والقيام بها .إنه يترك مختلف الجهات الفاعلة للقيام بما لا يمكنها فرض عقوبات مقابل - فقط ضد طبقات معينة لا تشكل تهديدات حقيقية - حتى في حالة عدم الامتثال للنصوص والقوانين التي تحكم الحياة العامة والعلاقات بين أصحاب المصلحة .إنه مهتم فقط برفاهية الطبقة الصغيرة من قادة الشرطة الإداريين لعائلاتهم وحلفائهم.

370. إنه اضطراب يتميز بالحماقة وتحدي السكان والضغوط الاجتماعية على أجهزة الدولة التي تنغمس في موقف متراخي، حيث يواجه رجال الإطفاء مواقف تقع تحت مسؤوليته الوحيدة.

371. **وعلى الصعيد السياسي، لم تستمر الإصلاحات التي أجريت في أعقاب الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل مما أدى إلى خلل في الديمقراطية**. تميل الأحزاب السياسية، التي أصبحت أكثر عددًا، إلى الديماغوجية ويحاول الجميع الاقتراب من السلطة القائمة. الصحافة تتجه نحو التنديد. وآليات العرض في المؤسسات متحيزة. هناك تواطؤ بين الطبقة السياسية وبعض القادة المتجذرين الذين يمثلهم وجهاء وزعماء دينيون. يتم أخذ عمل المجتمعات اللامركزية كرهينة من قبل الثنائي مع احتمال وجود حالات من الرغبات غير الحمائية. تؤدي هذه المظاهرات إلى تفاقم سوء الإدارة الاقتصادية في البلاد.

372. **كما أصبح الفساد والجرائم المالية أمرًا شائعًا**. تظهر كحقيقة لا يهتم بها أحد لأنها تؤثر على جميع الطبقات الاجتماعية والمهنية .وهم يتمتعون ببعض الحذر من السلطات العامة التي لا تبذل أي جهد لمكافحة مثل هذه الآفة التي لا تكتسب أرضية فحسب، بل تصبح طبيعة ثانية للمواطنين الذين يقبلون بها .وهي على اتصال بجميع القنوات الرسمية لإدارة الأعمال (الإدارة، والقضاء، والسلطة السياسية، وقطاعات الاقتصاد، والمؤسسات التقليدية، وما إلى ذلك) وتحل محلها بسبب المكاسب السهلة التي تقدمها لأتباعها .السمة الخاصة لهذا الشكل من أشكال الفساد والجنوح هو أن كل مواطن يمكن أن يصبح فاسدا أو فاسدا حسب ما إذا كانت مصالحه في جانب أو آخر.

373. **ولا تزال ثقة المتقاضين ضئيلة في نظام العدالة الذي لا يملك الموارد المادية والبشرية الكافية**. ولا يزال نظام العدالة يتسم بالفساد، وبإجراءات مطولة تعزى بصفة خاصة إلى عدم كفاية الموارد البشرية، والحوسبة، وعدم إنفاذ قرارات المحاكم .لا يزال القضاة مستقلين قليلاً عن المؤسسات الأخرى، بما في ذلك السلطة التنفيذية والسياسية .ويتزايد استخدام أشكال أخرى من العدالة غير الرسمية.

374. **لم تتخذ الدولة المتساهلة الخطوات اللازمة لتحديث الإدارة .إنه غير كاف وغير فعال**. تميز العلاقة بين الإدارة والمستخدمين بالتخلي عن المحسوبية والفساد والمعالجة المرهقة للملفات .والنظام الإداري الذي يتألف من الموارد البشرية والوسائل المادية والتقنية والنصوص التشريعية والتنظيمية خارج المراحل فيما يتعلق باحتياجات المستعملين . وبما أن الإجراءات لا تتماشى مع الواقع على أرض الواقع، فمن نافلة القول إن النتائج (إن وجدت) أقل حسما.

375. **وعلى الصعيد الدبلوماسي، فإن المبادئ التي وضعتها السلطات الانتقالية قد حلت في المرتبة الثانية على مر السنين .**تصبح الدبلوماسية غير فعالة مع وجود اتفاقيات في كثير من الأحيان ضد البلاد، والمفاوضات ليست مستعدة جيدًا، ومصالح البلد لا يتم الدفاع عنها جيدًا .الدولة المتساهلة لا تهتم كثيرًا بالحفاظ على صورة البلاد .لا توجد سياسة ملموسة لضمان وجود الدولة على المستويات المطلوبة والحفاظ على النفوذ الثقافي والاقتصادي .يؤدي هذا إلى دولة غير شخصية تساعد على تكوين صورة غير متحيزة للبلد إلى جانب الشركاء الخارجيين.

376. **لم تستفد مالي من الاستقطاب المتعدد في العالم، الذي أصبح حقيقة راسخة منذ** إنشاء كتلة جيوستراتيجية ونقدية أخرى، فيما يتعلق بالغرب، تشكل بلدان المجموعة العمود الفقري لها .والواقع أن مالي لم تضع أي استراتيجية للاستفادة من هذه الفرصة لزيادة تأكيد سيادتها.

377. **نظام التخطيط شبه معدوم**. وهي تعاني من اختلالات كثيرة مثل تعدد الجهات الفاعلة، والتداخل بسبب النصوص، وتجزؤ وظيفة التخطيط، وانخفاض قدرة الموارد البشرية. إنها السيطرة الكاملة على الاقتصاد والتنمية. وهي بالأحرى محلية في أيدي هياكل موازية مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

378. **عملية اللامركزية فاشلة**. ولا يوجد تغيير إيجابي متوقع في إدارة البلد من خلال تنفيذ اللامركزية وإتاحة الفرصة لتقاسم الإنفاق العام مع المجتمعات المحلية. وتتناقص مبالغ التحويلات من الدولة، وتكاد مساهمات الشركاء الخارجيين تتوقف، ولم تعد السلطات قادرة على تغطية النفقات الجارية. السكان غير مبالين بالعملية.

379. **الأرض ليست مسألة تخص الدولة المركزية أو السلطات المحلية**. التكهنات قوية لدرجة أن العدالة لم تعد قادرة على التعامل مع الملفات بحجمها. الصراعات بين المجتمعات أكثر عددًا وفتكًا. لم يعد المستثمرون من القطاع الخاص والجمهور يثقون في الوثائق التي تصدرها الإدارة والقرارات التي تتخذها المحاكم.

التنمية الاقتصادية

380. على الجانب الاقتصادي، تكافح الدولة لوضع الأسس لإدارة الاقتصاد الكلي والمالية السليمة. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من توصيات الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل ولا يسمح بالنمو لصالح الفقراء.

381. يعزى انخفاض النمو الاقتصادي إلى الافتقار إلى تنويع الإنتاج، وعدم وجود استراتيجيات بديلة، وسوء إدارة الاقتصاد. وبالتالي، فإن الاقتصاد المالي ينهار، ويتفاقم بسبب انعدام الأمن وعجز الحكومة عن إدارة الموارد وجذب الاستثمار.

382. فيما يتعلق بالسياسة النقدية، تتبع مالي اتجاه .FCFA لا تزال هذه العملة مدعومة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى تحديد الآخرين للسياسة النقدية.

383. ولا تزال هناك حواجز تحول دون تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي. على الرغم من وجود مدونة، إلا أنها تتجلى في ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمار وتأمينه بسبب أمور من بينها وجود تكاليف إضافية كبيرة تتعلق بالاختلالات المؤسسية، والبيئة القانونية، والمستوى الاقتصادي والمؤسسي والدولي، ومناخ اجتماعي وسياسي غير مناسب (انعدام الأمن). وتشمل العواقب ما يلي:

"أ" **يعاني القطاع الخاص من التقزم**. ولم تستوف شروط تنمية القطاع الخاص. القليل من مشغلي القطاع الخاص هم مجرد أسماء كبار المسؤولين في إدارة الدولة الذين يستفيدون من المشتريات العامة. فالاستثمار الخاص الأجنبي يكاد يكون معدوما؛

'ب' تنمية القطاع غير الرسمي. ويؤدي تفاقم الفقر إلى زيادة نمو الأنشطة غير الرسمية. وتتراجع المؤسسات الرسمية تحت عبء المنافسة غير العادلة والأعباء الضريبية؛

'ج' الغياب الفعلي للاستثمار الخاص المباشر بسبب اتجاه يضعف القدرة على اجتذاب الاستثمار وتأمينه، ويرجع ذلك، في جملة أمور، إلى وجود تكاليف إضافية كبيرة مرتبطة بالاختلالات المؤسسية، والبيئة الاقتصادية الدولية، والمناخ الاجتماعي والسياسي غير الملائم؛

'د' انخفاض معدل انتشار النظام المصرفي والنظام المالي اللامركزي. يتم تمويل الاقتصاد إلى حد كبير من خلال الادخار الذاتي والمعونة المتبادلة. وفي بلد ترتفع فيه نسبة الفقر (شخص واحد من كل شخصين تقريبا)، لا يتمكن من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة سوى عدد قليل من الجهات الفاعلة الاقتصادية ؛

'هـ' عدم كفاءة الديون، وتراخي الدولة تحت رحمة الشركاء الخارجيين ولا سيما مؤسسات بريتون وودز التي تفرض رؤيتها وبرامجها دون القلق بشأن انضمام الأطراف المعنية .ونتيجة لذلك، تقبل الدولة أي نوع من المساعدة المالية من المقرضين، وبالتالي زيادة ديونها .بيد أن هذا الدين غير قادر على حفز التنمية بسبب الافتقار إلى سياسات اقتصادية متماسكة وضعف قدرة الموارد البشرية وهياكل الدولة؛

'و' انخفاض مساهمات المغتربين .وتؤدي علاقات مالي الصعبة مع بقية العالم إلى انخفاض في تدفقات الهجرة، وبالتالي في الدخل الناتج عن الهجرة .والموارد التي أعيدت إلى الوطن في سياق أزمة اقتصادية موجهة أساسا إلى النفقات الأسرية ذات الأولوية (الصحة والتعليم والغذاء).

384. **ويقتصر إدراج مالي في عالم التكنولوجيات المتقدمة على قطاعات معينة.** ولا يتوفر التدريب العلمي والتكنولوجي المتقدم على نطاق واسع في التعليم الثانوي والعالي بسبب نقص الموارد المادية والبشرية .تطوير البحث العلمي الأساسي والتطبيقي جنيني .ويحد هذان العاملان من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة في مجالات قليلة (الصحة والدفاع).

385. **تسعت الفجوة الرقمية بشكل أكبر بين البلاد وبقية العالم، ولكن أيضًا داخل البلاد.** إن وصول مالي إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات منخفض ويقتصر على المناطق الحضرية الكبيرة وفئات اجتماعية معينة .الألياف الضوئية ونظم نقل المعلومات الأخرى متدهورة وليست واسعة النطاق ولا يمكن الوصول إليها.

386. **تدهور إدارة الموارد الطبيعية.** إن سياسة إدارة الموارد الطبيعية لا توقف تدهور الموارد الزراعية - السيلفو - الرعوية والتقدم الكبير للصحراء .لم تضع الدولة أي سياسة فعالة لاستبدال الموارد الخشبية بالطاقة المحلية .ونتيجة لذلك، لا تتعزز القدرة على الوقاية من المخاطر الطبيعية والكوارث وإدارتها ويفتقر الناس إلى الموارد اللازمة للتكيف والمرونة.

387. **وتكاد تكون إدارة الموارد الطبيعية معدومة، مما يؤدي إلى تسارع التصحر والمجاعات والتدهور البيئي على نطاق واسع .ويؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الأزمات الإنسانية.** مع تدهور الأحوال الجوية بشكل كبير، أصبحت الموارد المائية شحيحة بشكل متزايد وسيئة الإدارة .الزراعة البعلية والرعي في انخفاض حاد.

388. **وعلى الرغم من الإمكانات الزراعية - السيلفو - الرعوية الهامة، تتميز الزراعة المالية بإنتاج الكفاف وزراعة القطن.**تعتمد الزيادة في الإنتاج على هطول الأمطار، وتوسيع المناطق أكثر من اعتمادها على تحسن الغلة.

389. وعدم كفاية سياسة إدارة المياه يجعل الإنتاج الزراعي عرضة للأخطار المناخية، مما يؤدي بدوره إلى انعدام الأمن الغذائي.

390. وتقتصر الميكنة وغيرها من الممارسات الزراعية المبتكرة على المجالات الخاضعة للتنظيم .لم يعد القطن قادرًا على أخذ مكانه في الصادرات بسبب عجز هطول الأمطار .لا تزال تربية الماشية أوسع نطاقا من كثافة الزراعة، مما يزيد من النزاعات بين المزارعين والرعاة .انخفاض مستوى الفيضانات يقلل بشكل كبير من إنتاج الأسماك.

391. وفي غياب سياسة موثوقة للطاقة، لا يمكن للإنتاج والإمداد تلبية الاحتياجات من استهلاك الطاقة. **عجز الطاقة**

مزمن .ويشكل انقطاع إمدادات الكهرباء عائقا خطيرا أمام نشاط الإدارات والأعمال التجارية والأسر المعيشية.

392. **ويتمتع القطاع الصناعي في مالي بقدرة تنافسية عالية ويحتاج بشدة إلى استثمارات جديدة.** فالمنتجات الاستراتيجية (القطن والذهب والثروة الحيوانية وما إلى ذلك) لا تُجهز إلا قليلاً في الموقع مما يؤدي إلى نقص فرص العمل والدخل.

393. **يفشل قطاع التعدين في تلبية التوقعات.** وإنتاج الذهب آخذ في الانخفاض بسبب استنفاد بعض المناجم، والمعادن الجديدة التي من المرجح أن تزيد بدرجة كبيرة مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني إما أنها ليست في مرحلة استغلال مقبولة أو أن الدولة لم تتمكن من اتخاذ مبادرات حتى تعود الأرباح بالفائدة على السكان .لا تزال صناعة التعدين وليدة، وفي أيدي الشركات الأجنبية.

394. **بسبب عدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية، فإن شبكة النقل متدهورة وغير كافية لدرجة أنها لا توفر وسائل النقل للناس** وبضائعهم على مدى جزء كبير من السنة والإقليم .تكاد صيانة الطرق والحركة الجوية الوطنية وحركة السكك الحديدية والنهر في حالة توقف تام .النشاط الاقتصادي معطل بشدة.

395. **لا تزال الثقافة والحرف والسياحة متخلفة.** يواصلون دورهم كمنظم اجتماعي، مما يخلق وظائف لا تزال محفوفة بالمخاطر مع تحرك المنتجات العائلية قليلاً جدًا نحو الصناعة.

396. **والبلد غير قادر على المنافسة من حيث القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الوطنية والإقليمية. ولا تزال الوحدات الصغيرة تهيمن على قطاع التجهيز.** إن إنتاج سلع وخدمات ذات نوعية أقل وعلى نطاق أصغر من السلع والخدمات المنتجة في الخارج لا يعزز قدرتها التنافسية.

397. تعزيز الاعتماد الخارجي. وفي سياق التكامل دون الإقليمي والإقليمي، يصبح البلد مسرحا للتوسع الاقتصادي للبلدان الأخرى، مما يفتح الباب أمام جميع أنواع المنتجات من هذه البلدان. ونتيجة لذلك، ستتعرض مختلف قطاعات الاقتصاد لمنافسة جامحة وغير متوازنة. يتم خنق الإنتاج المحلي وتصبح البلاد سوقًا استهلاكية واسعة.

398. **العجز في التجارة مع بقية العالم مزمن.** ويساهم العجز التجاري في أعقاب انخفاض الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة الصناعية، والانخفاض الحاد في التحويلات من الخارج دون نظير من الماليين، في تدهور ميزان المدفوعات.

الديمغرافيا والمجتمع

399. وفي سياق الأزمة الاقتصادية والأمنية، يتزايد الفقر. ويزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر مع مختلف أشكال الحرمان التي ينطوي عليها ذلك: الصحة والتعليم والسكن والمياه والمرافق الصحية وما إلى ذلك. الطبقات الاجتماعية والمناطق الضعيفة هي الأكثر تضررا.

400. وفيما يتعلق بالسكان، يتمثل الاتجاه العام في انخفاض الخصوبة تحت تأثير الحوافز الخارجية وتمشيا مع اتجاه معين للعولمة. وهذا يؤدي إلى اتجاه تنازلي في معدل النمو السكاني.

401. تؤدي الإدارة المتساهلة لنظام التعليم إلى نتائج هامة من حيث الأعداد المطلقة للمنتجات المدربة ولكنها لا تتفق مع طلب سوق العمل. والواقع أن الموارد (البشرية والمالية والمادية والتعليمية والتربوية) المنفذة لا تولد المنتجات ذات النوعية الجيدة التي تحتاجها مختلف قطاعات الاقتصاد لتعزيز التنمية الحقيقية.

402. والنتيجة الطبيعية، من بين أمور أخرى، هي تدهور حالة الصحة والتغذية. وقلة الاستثمار في الصحة والفقر تجعل صحة الناس محفوفة بالمخاطر.

403. يتفاقم فقدان المعالم الثقافية بسبب الفقر والتعليم. فالمراجع الثقافية التقليدية كقيم تفقد تأثيرها الإيجابي ولم تعد قادرة على ضمان أدوارها المتمثلة في الصيانة والاستقرار والتماسك الاجتماعي: ويرى المجتمع غير المنظم أن جميع أنواع انحراف الأعراف تتطور، وجنوح الأحداث، وعدم احترام كبار السن، والاضطراب في التسلسل الهرمي الاجتماعي والأسري، واختفاء التضامن، دون أن يكون قادرا على إيجاد حلول.

404. والنتيجة هي إضعاف كبير للقيم التقليدية وهيمنة الفردية. لم تعد الأشكال التقليدية للتضامن

لم يتم العثور عليها في أي بديل قابل للتطبيق. يصبحون ضعفاء وفرديين بشكل متزايد.

405. المجتمع المدني المسيس والمنقسم يتنقل بين أقطاب السلطة. وهي، شأنها شأن الأحزاب السياسية، تتسم بانتشار هدفه الرئيسي هو الانضمام إلى مراكز السلطة من أجل الدفاع عن مصالح الشركات والمصالح الشخصية. وبالتالي فإن دورها كقوة مضادة يوضع في المرتبة الثانية.

406. تنتشر وسائل الإعلام على الإنترنت والشبكات الاجتماعية وتستخدمها مراكز القوى المحلية والأجنبية. إنهم يقدمون معلومات غير موثوقة ومتحيزة للمواطنين بطريقة تخضعهم بدلاً من السماح لهم بفهم العالم والمشاركة في تطور البلاد. السلطات عاجزة عن التعامل مع الوضع.

407. تمكين المرأة آخذ في الانخفاض. وتؤدي الحالة الاقتصادية إلى انخفاض في تمويل الأنشطة التي تمكن المرأة. إن تطبيق القانون رقم 052-2015 في 18 ديسمبر 2015م، الذي يضع تدابير لتعزيز النوع الاجتماعي، تتخلى عنه الدولة المتساهلة.

408. عادة تأهيل الشرعية التقليدية مقنعة. تستخدم الحكومة السلطات التقليدية للحفاظ على السلطة، في صورة المجتمع المدني والأحزاب السياسية. ويتلقون تعويضات مالية ومادية في المقابل، مما يسهم في تفاقم الفساد وانعدام سلطة الدولة.

409. تفاقم الهجرة في مواجهة الوضع الاقتصادي والأمني للبلد .ويؤدي عدم اهتمام السلطات بالتنمية الاقتصادية للبلد إلى تفاقم البطالة والفقر، مما يجتذب المزيد والمزيد من الشباب نحو مسارات الهجرة الموجهة نحو البلدان الناشئة بدلا من الهجرة التقليدية

410. في عام 2063م، لم يعد المجتمع المالي نقطة مرجعية .والفقر على نطاق واسع والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وما إلى ذلك) ضعيفان .لقد انتشرت فاحشة الأخلاق وفسادها .ويؤدي هذا الوضع إلى تفاقم حالات الإحباط وزيادة حالات عدم التسامح وزيادة النزعة الفردية التي تؤدي إلى انتشار انعدام الأمن على نطاق واسع.

411. نظرًا لتراخي الدولة في الدفاع عن وحدة الأراضي واحترام سيادة مالي تجاه الشركاء الخارجيين، فقد عاد خطر تقسيم البلاد.

412. مالي في وضع غير مقبول لأي طبقة من المجتمع.

2.3. رؤية التغيير ونظريته

2.3.1. الرؤية

413. تستند هذه الرؤية إلى سيناريو تجديد «مالي كورا .»كما يستمد مصدره من التشخيص الاستراتيجي الذي تم

وضعه بشأن مالي وتوصيات الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل .إن الطابع الطموح والاستباقي لهذه الرؤية واضح للغاية لعدة أسباب:

- نها رؤية على مدى أربعين عامًا ستتعلق بالتالي عدة أجيال ومعظم الماليين المعنيين، أي أولئك الذين سيكون لديهم أقل من أربعين عامًا في عام 2063م لم يولدوا بعد ؛
- هذه فترة تتراوح بين نصف قرن وعشر سنوات، ومن المسلم به تاريخياً أن معظم البلدان الناشئة نجحت في هذا الرهان في أطر زمنية مماثلة .بالطبع لا يوجد نموذج واحد للتكرار والظروف مختلفة في كل بلد
- ومن فترة إلى أخرى .ولكن هناك ثابتان: '1' وجود رؤية استباقية و '2' حمل هذه الرؤية من جانب القيادة القوية للزعماء السياسيين بالتواطؤ مع الجهات الفاعلة الاقتصادية ؛

- يمثل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 47.2٪ (والذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، حوالي 53.6 في المائة) من مجموع السكان .وسيمثل السكان في سن العمل 49.9٪ من مجموع السكان، كما سيزيد من فرص البلد في تحقيق العائد الديمغرافي إذا بُذلت المزيد من الجهود من أجل تمكين الشباب والنساء وتنمية رأس المال البشري ؛

- وجود إمكانات وفرص اقتصادية كبيرة ؛

- المرونة الاقتصادية للبلد في مواجهة العقوبات والتحديات بجميع أنواعها.

- الأمل في إعادة تشكيل التكامل من خلال **AES** مما يوفر آفاقًا حقيقية لتنمية اقتصادية ذاتية لهذا المجال.

414. لذلك يمكن لمالي تحقيق هذه الرؤية إذا استفادت من مؤسسات ديمقراطية قوية وقيادة قوية واستباقية على مدى فترة طويلة في الحكم العام للبلاد. وقد صيغ على النحو التالي:

مالي، دولة ذات سيادة ومتحدة في تنوعها الثقافي، مجتمع عادل ومتحد، بلد يتمتع بحكم جيد وآمن، اقتصاد قوي ومتقدم، مستوى عالٍ من التنمية البشرية وبيئة مستدامة.

415. ويرد أدناه وصف لهذه الرؤية:

أمة ذات سيادة متحدة في تنوعها الثقافي

- يتم ضمان الدفاع الإقليمي من خلال قوات دفاعية وأمنية تجعل من مالي أحد الجيوش المحترفة في العالم،

حيث (1) موارد بشرية كافية من حيث الكم والكيف؛ (2) معدات مناسبة وعالية المستوى؛ (3) قدرة كبيرة على التوقع والتفكير الاستراتيجي؛ (4) صناعة دفاعية كبيرة؛ (5) قوة ردع.

- ويستند الدفاع الإقليمي أيضاً إلى سياسة حسن الجوار، والتعاون العسكري بين الدول المتجاورة، واحترام سلامة الأراضي المجاورة، والتطبيق المنهجي لمبدأ حل النزاعات عن طريق الحوار، والتنمية المتضافرة "للمناطق الحدودية". وقد أرسى أساس هذه المنطقة الأمنية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الذي أنشأ منطقة دفاع جماعي واعتداءات جماعية؛
- مالي دولة ذات سيادة موحدة في تنوعها الثقافي واللغوي والديني؛
- لقد أصبح الإرهاب والتطرف العنيف، اللذان طالما هددا الوحدة الوطنية والأمن وراحة بال المواطنين، شيئًا من الماضي;
- لقد تعززت روح الانتماء الوطني، وأعادت الطوائف المختلفة اكتشاف العيش المشترك الجيد الذي طالما ميزها;
- وتعززت الوحدة والتماسك الوطني بالرجوع إلى القيم الثقافية وإعادة تقييم اللغات الوطنية؛
- طورت الأديان وحافظت على التعايش السلمي بين الأديان وداخلها؛

- الأمن فعال وشبه كامل. اللصوصية الخطيرة تحت السيطرة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء؛

- وبفضل برنامج التربية على القيم الوطنية لعام 2024، يتكون المجتمع الجديد من مواطن مالي متعلم، أكثر وعيًا بحقوقه وواجباته، وأكثر احترامًا لقيمنا الثقافية، وأكثر حماية من الانحرافات التي تنقلها بعض وسائل الإعلام الأجنبية، وأكثر اهتمامًا بالحكم الرشيد والحفاظ على الممتلكات العامة، وأكثر مشاركة بفعالية في إرساء السلام والتضامن.

دولة ذات حكم رشيد.

- -أصبحت دولة مالي دولة استراتيجية تنموية، أي دولة تهتم، بالإضافة إلى أدوارها الملكية، بقضايا التنمية. فهي تتدخل على حد سواء (1) كعامل محفز لأعمال الجهات الفاعلة الأخرى وتتخذ إما تدابير تحفيزية أو تصحيحية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، و(2) كلاعب من خلال السيطرة على بعض القطاعات الاستراتيجية أو من خلال توحيد الجهود مع الجهات الفاعلة الأخرى للقيام باستثمارات منتجة. ولا ينتقص هذا الدور الاقتصادي من مهامها التقليدية المتمثلة في الأمن والدفاع عن المواطنين وممتلكاتهم، والتي تقوم بها باقتدار;
- -لديها إدارة حديثة وفعّالة تتمتع بموارد كافية وعالية الجودة، وتبلغ نسبة رضا مستخدمي الخدمة العامة حوالي 90%;
- -النظام القضائي عادل، والتدخل العام يهيئ الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية للتنمية (مناخ الأعمال، ومكافحة الفساد، وما إلى ذلك);
- أصبحت الديمقراطية في مالي أكثر توافقية وتتميز بالفصل الفعال بين السلطات، وعدد قليل من الأحزاب السياسية، وفرص حقيقية للتناوب، ومشاركة قوية من المجتمع المدني، وتوافق في الآراء حول القضايا الوطنية الكبرى;
- تتسم عملية تنمية السلطات المحلية بالديناميكية، خاصة من خلال تعزيز الاقتصادات الإقليمية والمحلية;
- إدارة الأراضي أكثر شفافية. تم اتخاذ عدد من التدابير، لا سيما في مجال العدالة، للحفاظ على السلام والتماسك الاجتماعي;
- كجزء من التأكيد الجديد على سيادتها، قامت مالي بتنويع شراكتها في جميع المجالات;
- تلعب مالي دورًا رائدًا في قطب القوة الأفريقية;
- أخذت مالي زمام المبادرة في عملية تكامل جديدة لإنشاء منظمات جديدة قائمة على قيم السيادة والدفاع عن مصالح الدول المعنية;
- تلعب مالي دورا رياديا في مشاركة أفريقيا في النضال من أجل (1) إصلاح المؤسسات الدولية أو إنشاء مؤسسات جديدة أكثر تمثيلا للتشكيلة الجديدة للعالم؛ (2) تغيير الخطاب بشأن قضايا مثل الإرهاب؛ (3) مراجعة الاتفاقيات مثل تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والدفاع

عن الأقليات، والتي تستخدم بشكل متزايد للترويج لانحرافات تتعارض مع ثقافتنا .

اقتصاد قوي ومتقدم

- تمتلك الدولة الاستراتيجية نظاما فعالا لتخطيط التنمية وإدارتها ؛
- تضمن البنية التحتية للنقل مستوى جيدًا من فتح البلاد مع تطوير متوازن لوسائط النقل الأربعة (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والهواء) مع 64٪ على الأقل من إجمالي قار الشبكة الخطية، وحوالي 3000 كيلومتر من السكك الحديدية المبنية، و 2334 كيلومترًا من الممرات المائية الصالحة للملاحة ؛
- يوجد في البلد زراعة حديثة وتنافسية وصديقة للبيئة لضمان السيادة الغذائية وتحسين دخل المنتجين
- وجعل مالي قوة تصديرية زراعية ؛
- تتوفر الطاقة الجيدة والكافية والميسورة التكلفة في جميع أنحاء البلد .يهيمن على مزيج الطاقة الطاقات المتجددة وغيرها من الطاقات الرخيصة مثل الطاقة النووية مع 70٪ من إنتاج الطاقة
- وأصبحت الصناعة محرك الاقتصاد: فالقطاعات الداعمة تعمل، وتوجد صناعة لتجهيز الموارد المعدنية، وتكثف التصنيع نحو القطاعات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية .وبالتالي، فإن القطاع الثانوي سيرفع الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40٪، مدعومًا بشكل أساسي باستغلال الموارد المعدنية وتكثيف الإنتاج الصناعي الذي من المتوقع أن يمثل حوالي 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- دخلت مالي عالم التكنولوجيات المتقدمة ولديها مراكز للبحوث الأساسية والتطبيقية في مختلف المجالات: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، والروبوتات، وميكانيكا الكم، وما إلى ذلك ؛
- يساهم التعدين في تنمية البلد من خلال إدماجه في الاقتصاد الوطني والمحلي ؛
- ويواصل القطاع الحرفي القيام بدوره كجهة تنظيمية اجتماعية، مما يخلق المزيد والمزيد من فرص العمل اللائقة، ويتزايد انتقال المنتجات الحرفية نحو الصناعة ؛
-
- المنتجات المحلية قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية والإقليمية ؛
- مستوى وشروط تمويل الاقتصاد مماثلة لمستوى وشروط البلدان المتقدمة، حيث تصل إلى 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل استثمار إجمالي يبلغ 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي ؛
- أنشأت مالي، مع بعض البلدان في المنطقة الفرعية، عملة جديدة مدعومة بمواردها الطبيعية.

مستوى رفيع من التنمية البشرية

- نظام التعليم فعال وشامل، ويتيح تدريب المواطنين الوطنيين المسؤولين، ويحملون القيم الأخلاقية للمجتمع، ويكونون منتجين ومبدعين، ويساهمون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ؛
- والنظام الصحي متاح لجميع السكان وبتكاليف أقل، وهناك هياكل صحية ذات مستويات تقنية عالية جدا لدرجة أن الهجرة الصحية لم تعد ذكرى .وهكذا، زادت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية داخل دائرة نصف قطرها 5 كيلومترات من 59 في المائة إلى 95 في المائة ؛
- القضاء على الأمراض المتوطنة وسوء التغذية بمتوسط عمر متوقع يبلغ 76 سنة ؛
- ضمان السيادة الصحية للبلد: القدرة على إدارة الأوبئة ؛
- الأوبئة وصنع الأدوية والترويج لها وما يسمى بالأدوية التقليدية ؛
- مع معدل نمو من رقمين، يجب أن يكون البلد قادرًا على تحقيق هدفه المتمثل في أن يكون من بين

البلدان ذات الدخل المرتفع للفرد، عند 13900 دولار بحلول عام 2063م ؛

- العديد من الوظائف ذات الأجر الجيد في القطاعات التنافسية ووفرة السلع والخدمات بجميع أنواعها في السوق ؛
- انخفضت التفاوتات الاجتماعية والفقر انخفاضا كبيرا بنحو 10 في المائة ؛
- تمتلك المناطق الناقصة السكان الموارد البشرية اللازمة لاستغلال إمكاناتها ؛
- يتزايد انتقاد المجتمع المدني لكل من السلطات ونظام الحكم العالمي ؛
- تمتع النساء والشباب بالقدرة والفرصة للمساهمة بشكل كبير في تكوين الثروة وإدارة المدن ؛
- أن تكون أشكال التضامن التقليدية والحديثة متجانسة ؛
- انخفضت حركات الهجرة وعاد العديد من الماليين المقيمين خارج البلاد ؛
- ويقوم عمل المجتمع، بسبب الآثار المترتبة على الشرعية التقليدية، على التشاور والحوار والتسامح والاحترام والوساطة واللجوء إلى العدالة. وهذه القيم تمكن المنظمة من الاستفادة من وسائل التنمية الخاصة بها وضمان التماسك لمشاركة جميع العناصر في بناء مجتمع عادل ومنصف ومنسجم ومزدهر.

محمية بيئية مستدامة.

- جري إصلاح المدن وتتوفر لها خدمات عامة جيدة وهياكل أساسية اجتماعية - اقتصادية وشبكات نقل. أصبح الحصول على السكن اللائق لذوي الدخل المنخفض حقيقة واقعة في مالي ؛
- موارد مالي المائية معروفة ومعبأة وتدار بشكل مستدام لتحقيق حصول الجميع على خدمات المياه الشاملة ؛
- تُدار المشاكل البيئية بشكل أفضل ويتم الحفاظ على البيئة بشكل أفضل، حيث ترتفع نسبة الأراضي والمناطق المحمية بالمياه من 14.14٪ في عام 2023 إلى 30٪ في عام 2063م ؛
- فالناس لديهم القدرة على التكيف ومرونة النظم الإيكولوجية والنظم الاقتصادية والنظم الاجتماعية مع آثار تغير المناخ.

2.3.2. رابعا - نظرية التغيير

416. ستند هذه النظرية إلى نموذج تطويري جديد (مالي كورا تا سيرا) يتميز بظهور نماذج جديدة:

- إنشاء دولة للقوة والقانون تكفل بالكامل السلطة العامة من خلال صلاحياتها السيادية وتعزز سلطتها وقيادتها من أجل السيطرة على القطاعات الاستراتيجية للتنمية ؛

- تنمية روح وطنية سليمة مع مثالية القادة والشخصيات العامة والإدارة ؛
- التغيير المتكامل لنظام التعليم لتعزيز ظهور مواطن متعلم جيداً ومسؤول يتمتع بالقيم الأخلاقية والمهارات اللازمة للتنقل في هذا العالم المعقد ؛
- (أ (تغيير النهج المتبع إزاء القضايا السكانية، الذي سينظر إليه الآن على أنه فرصة مع التركيز بوجه خاص على الدور الحاسم للشباب ؛
- تأكيد سيادتها تجاه الشركاء الخارجيين وخاصة في استغلال وتقاسم الموارد المعدنية لتمويل تنميتها.

1. السياق الحالي

وتواجه مالي منذ أكثر من عقد أزمة معقدة متعددة الأبعاد يمكن أن تعرض تنميتها ومستقبلها للخطر. وتتميز هذه الأزمة بما يلي:

•انعدام الأمن والنزاع المسلح: وجود جماعات إرهابية مسلحة، والعنف داخل المجتمعات المحلية وداخلها، والهجمات المسلحة على السكان، والتشرد الداخلي للسكان، وأزمة الحماية الاجتماعية ؛

•عدم الاستقرار السياسي: الانقلابات، التحولات السياسية الهشة، ضعف المؤسسات الديمقراطية ؛

•الفقر وعدم المساواة: وجود جزء كبير من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وعدم المساواة في الحصول على الموارد والخدمات الأساسية مع وجود شبكة ضعيفة من الهياكل الأساسية...

•الفساد وسوء الإدارة: اختلاس الأموال العامة، والافتقار إلى الإدارة القائمة على الأداء في الإدارة، والإفلات من العقاب، والافتقار إلى الشفافية والمساءلة، وأزمة الطاقة، والتحديات التي تواجهها الأقاليم الناشئة المزدهرة والدينامية ؛

•المجتمع في فقدان القيم والمعالم: تعرض مفهوم معايا للخطر بشدة، وتآكل القيم التقليدية للنزاهة والكرامة، وعدم الارتباط بالوطن، وقلة استقلالية المجتمع المدني، وقلة المشاركة مع نقص مراقبة المواطنين، وغياب الجدارة والمعرفة والعمل لم تعد في صميم قيم المجتمع...

•التحديات البيئية وتغير المناخ: الجفاف، وتدهور الأراضي، وإزالة الغابات، وتأثيرات تغير المناخ على سبل العيش.

477 . وفي مواجهة هذه التحديات، توجد نقاط قوة وفرص. يظهر الانتقال الآن على أنه فترة تمزق. ويتجلى هذا الانقطاع، الذي يرغب فيه الماليون على نطاق واسع، بوجه خاص في: '1' الإصلاحات السياسية الهامة ؛ '2' القيادة الجديدة في الحكومة الأمنية والجهود الكبيرة التي تبذلها قوات الدفاع والأمن لبناء القدرات ؛ '3' تعزيز مكافحة الفساد والجرائم المالية ؛ '4' التأكيد الجديد لسيادة مالي إزاء الشركاء الخارجيين ؛ '5' مبادرات لمراقبة الموارد الوطنية، ولا سيما موارد التعدين والمبادئ التوجيهية والمشاريع الرامية إلى تحويل هذه الموارد ؛ '6' تزايد دور الشرعية التقليدية والعرفية في إدارة الشؤون المحلية.

2. أسس الرؤية

- **نموذج جديد للمواطنة («مالدن كورا») المالي جديد:** كشرط أساسي لظهور مالي كورا (مالي الجديدة)، فإن مالدن كورا (المالي الجديد) هي أساس رؤية 2063م. يستند نموذج المواطنة المتجدد هذا إلى القيم الأساسية للوطنية والالتزام والمسؤولية الجماعية، مما يضع الفرد في قلب التحول الوطني. يُنظر إلى مالي الجديد على أنه فاعل مستقل وواعي، قادر على تحمل حقوقه وواجباته بالكامل مع المساهمة بنشاط في تقدم المجتمع وتماسكه.

- سيكون تفعيل السياسة الوطنية لتعليم القيم أمرًا بالغ الأهمية لتدريب هذا المواطن. وسيشدد هذا التعليم المعزز، المدعوم بالدور الأساسي للأسرة والمجتمع، على نقل القيم الأخلاقية والمدنية والثقافية مع تعزيز احترام المؤسسات والنزاهة في إدارة الشؤون العامة. وستعبئ الأجيال الشابة لإعدادها لتصبح عوامل تحول اجتماعي، قادرة على مواجهة تحديات مالي الجديدة مع الحفاظ على جذورها العميقة في القيم المجتمعية المالية.

- ستكون مالدن كورا (مالي الجديد)، بالتزامها النشط وشعورها بالمسؤولية، محركًا رئيسيًا لرؤية 2063م. ومن خلال اعتماد مبادئ الحكم الرشيد واعتماد سلوكيات داعمة وابتكارية، سيسهم في بناء مجتمع شامل للجميع ومستقر ومرن في مالي حيث تكون التنمية مدفوعة بمواطنين واعين وملتزمين

- الدولة الاستراتيجية والإنمائية: الدولة المهتمة بقضايا التنمية بالإضافة إلى أدوارها السيادية. وهي تعمل '1' كعامل يحفز الإجراءات التي يتخذها أصحاب المصلحة الآخرون وتتخذ تدابير إما لتشجيع نفسها أو لتصحيحها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ؛ و '2' كطرف فاعل عن طريق السيطرة على

قطاعات استراتيجية معينة، مثل قطاعي الطاقة والتعدين، أو عن طريق الارتباط بأطراف فاعلة أخرى للقيام باستثمارات منتجة. وهو بالتالي جزء من استراتيجية عالمية للتخطيط والاختيار الاستراتيجي في تدخلاته، وذلك بتحديد القطاعات الواعدة بوجه خاص وقطاعات المستقبل، وإيجاد صناعات ثقيلة استراتيجية للصناعة الوطنية، وصناعة الصلب، ومصافي التكرير، وصناعة الآلات الصناعية ؛

- **إمكانات هائلة:** 43 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة غير مزروعة 2 أنهار كبيرة (النيجر والسنغال) وروافدها ذات الإمكانات القابلة للري المقدرة بأكثر من 2.2 مليون هكتار من موارد المياه الجوفية 60 مليون رأس في الماشية (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الأول والقطيع الثاني للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) إمكانات الحياة البرية الهامة 50 طن/سنة من الذهب (المنتج الثالث لأفريقيا) المواقع الثقافية والطبيعية مثل مدينة تمبكتو، ومنحدرات بانديا‌غارا، ويد فاطمة، المتنزه الوطني للموقع الجغرافي الاستراتيجي لمالي، كحلقة وصل بين العديد من بلدان غرب إفريقيا الأخرى ذات الفرص غير المستغلة (النفط والغاز واستخراج المعادن والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) مع 14 مادة معدنية محددة (الليثيوم والكروم والذهب وما إلى ذلك). **وبالتالي، فإن تسخير الموارد الطبيعية لتمويل التنمية البشرية والتعجيل بها لا يزال يشكل التحدي الحقيقي. وفي هذا الصدد، يشكل إنشاء الإدارة السليمة بيئياً لشؤون المرأة أداة لا غنى عنها لزيادة الموارد العامة عن طريق تعبئة المكاسب المالية غير المتوقعة من التعدين ؛**

- **السكان الشباب:** يمثل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة 47.2٪ (والذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، ما يقرب من 53.6٪) من إجمالي السكان. سيمثل السكان في سن العمل 49.9٪ من إجمالي السكان، مما يزيد من فرص البلاد في تحقيق العائد الديموغرافي إذا تم بذل المزيد من الجهود من حيث تمكين الشباب والنساء وتنمية رأس المال البشري. ولذلك يجب على مالي أن تلتزم بجعل شبابها فاعلا أساسيا وحاسما في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق الاستثمار بكثافة في تحسين مهاراتها واندماجها الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والثقافي ؛

- **موقع جغرافي استراتيجي:** فيما يتعلق بالفرص التي سيتعين على مالي الاستفادة منها بالكامل، من الضروري التأكيد على قارة الإقليم وموقعه الاستراتيجي باعتباره «بلدانا حدودية» متساوية البعد عن البلدان السبعة (7) البلدان المجاورة التي تشترك معها في حدود طويلة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. هذا الموقع كمفترق طرق لعدة مناطق جغرافية يعزز المهنة الطبيعية لمالي كفضاء للاستمرارية يمكنه توحيد الدول المختلفة على لبنات بناء التكامل الإقليمي.

3. رابعا - التغييرات المتوقعة

- **المصالحة الوطنية والسلام والأمن الدائمين:** تعزيز التماسك الاجتماعي والعيش معا، والقضاء على الجماعات الإرهابية المسلحة والملكية الوطنية القوية لعملية السلام والتنمية واستعادة الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد ؛

- **العدالة الاجتماعية، والحكم الشامل والمسؤول:** مكافحة أوجه عدم المساواة، والمؤسسات الديمقراطية القوية، وتعزيز دور الدولة، وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة والشاملة للجميع، وزيادة إشراك المجتمع المدني الذي لديه القدرة على رصد المواطنين، وإقامة شراكات استراتيجية، واحترام سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية ؛

- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع:** تطوير الهياكل الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق تحول هيكلي مستدام وقادر على التكيف في اقتصاد وطني متكامل يقوم على القطاعات الاقتصادية المؤدية إلى القضاء على الفقر وتعميم الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي) ؛

- الإدارة البيئية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية البيئة، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، والتكيف مع آثار تغير المناخ.

4. الشروط القابلة للتطبيق

- **السلام والأمن:** تهيئة بيئة مستقرة وسلمية تفضي إلى التنمية المستدامة ؛

- **القيادة القوية والملتزمة:** لذلك يمكن لمالي تحقيق هذه الرؤية إذا تمتعت بقيادة قوية واستباقية طويلة الأجل سيتم تعزيز الدور الاقتصادي للدولة، لا سيما من خلال تولي قطاعات التنمية الاستراتيجية .وبالتالي، يجب على الدولة ضمان سيادتها من حيث الأمن والغذاء والطاقة والرقمية والصحة والأدوية .وهذا يدل على وجود دولة قوية وصلبة وذات سيادة اقتصادية .دولة تؤدي دورها الإنمائي الرئيسي في الإنتاج والتوزيع وتنظيم القطاعات الاستراتيجية على الصعيد الجغرافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي .ومن شأن هذا التعزيز لدور الدولة أن يؤدي إلى تنمية ذاتية تعزز مناخ الأعمال وتعزز ازدهار القطاع الخاص المالي في القطاعات الإنتاجية .وهذا يسمح بإرساء سيادتها الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد وتوليد الموارد لتمويل الطموحات الإنمائية لمالي.

- **ملكية أصحاب المصلحة:** المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمواطنون والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشتات ؛

- **تغيير العقليات/التعليم إلى القيم:** الاعتماد على النظام التعليمي ووسائط الإعلام لدعم تطور العقليات. يجب أن يكون هناك تقارب نحو الوعي والالتزام بالقيم الوطنية والمساءلة، بما في ذلك من خلال تعليم القيمة. إن التركيز على ثقافة النتائج يعني أيضًا تغييرًا جذريًا في المواقف. ويتطلب ذلك قيما ومواقف وأولويات جديدة وإنشاء نظام قيم جديد يتوافق مع ثقافة قائمة على الأداء ؛

- **أمن الطاقة:** الحصول على الطاقة شرط مسبق وفي الوقت نفسه ضرورة حتمية للتحول الهيكلي للاقتصاد والتصنيع. ومن الضروري أيضا خلق فرص العمل واستغلال إمكاناتها الاقتصادية. كما أنه عنصر أساسي لتحسين صحة السكان وتعليمهم ونوعية حياتهم ؛

- **مؤسسات قوية ومتينة وإدارة حديثة وفعالة**: مؤسسات قوية وفعالة وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة في الإدارة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج رؤية مالي 2063م ؛

- الموارد البشرية والمالية الكافية: تعبئة الموارد البشرية الكافية كماً ونوعاً، وتعبئة الموارد المالية الكافية من المصادر الوطنية والدولية لتمويل تنفيذ الرؤية.

5. التدخلات الرئيسية

أ- إعطاء الأولوية للسلام والأمن

- **والاستقرار ضروري لأي تنمية مستدامة.** ويجب أن تعالج مالي الأسباب الجذرية للصراع وانعدام الأمن وأن تعزز مؤسساتها الأمنية .وبالتالي، فإن تعبئة التنوع الثقافي يمكن أن تكون وسيلة للانفتاح والحوار والتماسك ؛

- على مالي أن تنخرط **في عملية مصالحة صادقة وشاملة تضميد جراح الماضي وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية ؛**

- على مالي أيضا أن تبدي **استبطانا نقديا وأن تتعلم من الأخطاء التي ارتكبت في مختلف** الصراعات لتجنب تكرارها في المستقبل.

- ب. إعادة بناء وتعزيز دورها كخبير استراتيجي للدولة

- بناء خبير استراتيجي وإنمائي للدولة: تعزيز قيادة الدولة في إدارة القطاعات الاستراتيجية (المناجم والنفط والطاقة والصحة والتعليم وما إلى ذلك) وإرساء أسس التصنيع بالاستثمارات في الصناعات الثقيلة ؛
- تنفيذ مشاريع الهيكلة: مجموعة من البرامج الاستراتيجية الرئيسية التي تغطي مجالات رئيسية مثل الزراعة والهياكل الأساسية والتجارة والصناعة والعلم والتكنولوجيا ؛
- مكافحة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات .مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين إدارة السياسات العامة ؛
- الشراكات الاستراتيجية: العمل مع الشركاء الدوليين، مثل البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص، لتعبئة الموارد وتبادل المعارف ؛
- تنفيذ سياسات ضريبية منصفة وفعالة وتعبئة موارد محلية أخرى لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- تعزيز قدرات المؤسسات العامة حتى تتمكن من أداء دورها الكامل في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية ؛
- تعزيز اللامركزية ومشاركة المواطنين من أجل تحسين الحكم المحلي وإطلاق الإمكانات الإنمائية للمبادرات المجتمعية.
- تبسيط ومواءمة السياسات والاستراتيجيات القطاعية مع الرؤية من أجل القضاء على الازدواجية وتبسيط النهج وتحديد أولويات الإجراءات الرامية إلى تحسين استخدام الموارد .ويهدف هذا النهج، المدمج في نهج كلي، إلى مواءمة إجراءات وأولويات كل قطاع مع الأهداف العامة للبلد، من أجل ضمان التآزر وتعظيم أثر المبادرات وكفالة التنمية المتسقة والمستدامة

ج - تطوير أقطاب اقتصادية إقليمية دينامية

- **القطب الزراعي والغذائي** الزراعي الذي يركز على تجهيز المنتجات الزراعية المحلية والارتقاء بها من خلال تطوير المحاصيل التنويعية وحصادها، وإنشاء المحاصيل الزراعية وتطوير الصناعات الغذائية الزراعية، وتعزيز نظم الإنتاج بما في ذلك إدارة المياه والأراضي الزراعية والتكنولوجيات الزراعية الجديدة؛
- **القطب الصناعي عن** طريق تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية؛
- **قطب للتعدين** يركز على تنويع إنتاج التعدين وتعزيز التعدين المستدام والمسؤول وإنشاء سلاسل قيمة محلية؛
- **قطب للسياحة** يركز على تعزيز السياحة المستدامة والسياحة الداخلية وتدريب الموظفين المؤهلين وبناء الهياكل الأساسية السياحية الملائمة؛
- **القطب التكنولوجي من** خلال تطوير مركز تكنولوجي حول برامج الفضاء والروبوتات والذكاء الاصطناعي.

4. نشر هياكل أساسية جيدة للنقل والطاقة والاتصالات لتيسير الربط الشبكي للإقليم والترابط مع البلدان المجاورة

- إصلاح وتحديث شبكة الطرق الوطنية لربط مختلف مناطق البلد وباماكو بجميع العواصم المتاخمة لتيسير التجارة ؛
- إنشاء شبكة سكك حديدية لربط المدن الرئيسية في البلد وفك تسجيل المناطق الريفية ؛
- تحسين إمكانية الحصول على الكهرباء عن طريق الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة وتوسيع شبكة الكهرباء الوطنية ؛
- نشر هياكل أساسية متقدمة للاتصالات لتحسين الوصول إلى الإنترنت وتعزيز تنمية الاقتصاد الرقمي ؛
- تطوير الطرق السريعة والسكك الحديدية لربط جميع البلدان المجاورة.

5. الاستثمار في تنمية المهارات والتدريب المهني وتحسين الحالة الصحية للسكان

- **عزيز التفوق في جميع أنواع ومستويات التعليم في القطاع العام** من خلال عكس اتجاه المدارس الخاصة باعتبارها نظام المدارس الابتدائية في المدارس العامة ؛

- **وضع مناهج** دراسية تركز على القيم والمعارف المحلية واللغات الرسمية والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على جميع مستويات المنظومة ؛
- تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار والذكاء الاصطناعي
- تكييف برامج التدريب المهني مع الاحتياجات المحددة القطاعات الاقتصادية الواعدة **ووظائف المستقبل، بالتعاون مع الأعمال التجارية والجهات الفاعلة المحلية ؛**
- تشجيع التعلم والتدريب مدى الحياة **لتمكين العمال من التكيف مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية ؛**
- **دعم تنظيم المشاريع وتطوير** مراكز الحضانة والتعليم الشعبي لتيسير الإدماج الاجتماعي وحفز الابتكار والقدرة التنافسية ؛
- تعزيز النظام الصحي من خلال بناء هياكل أساسية ملائمة وحديثة للغاية، وتدريب الموظفين المؤهلين، وضمان **حصول الجميع على الرعاية الصحية**، وتعزيز أنماط الحياة الصحية مع مكافحة الآفات الاجتماعية.

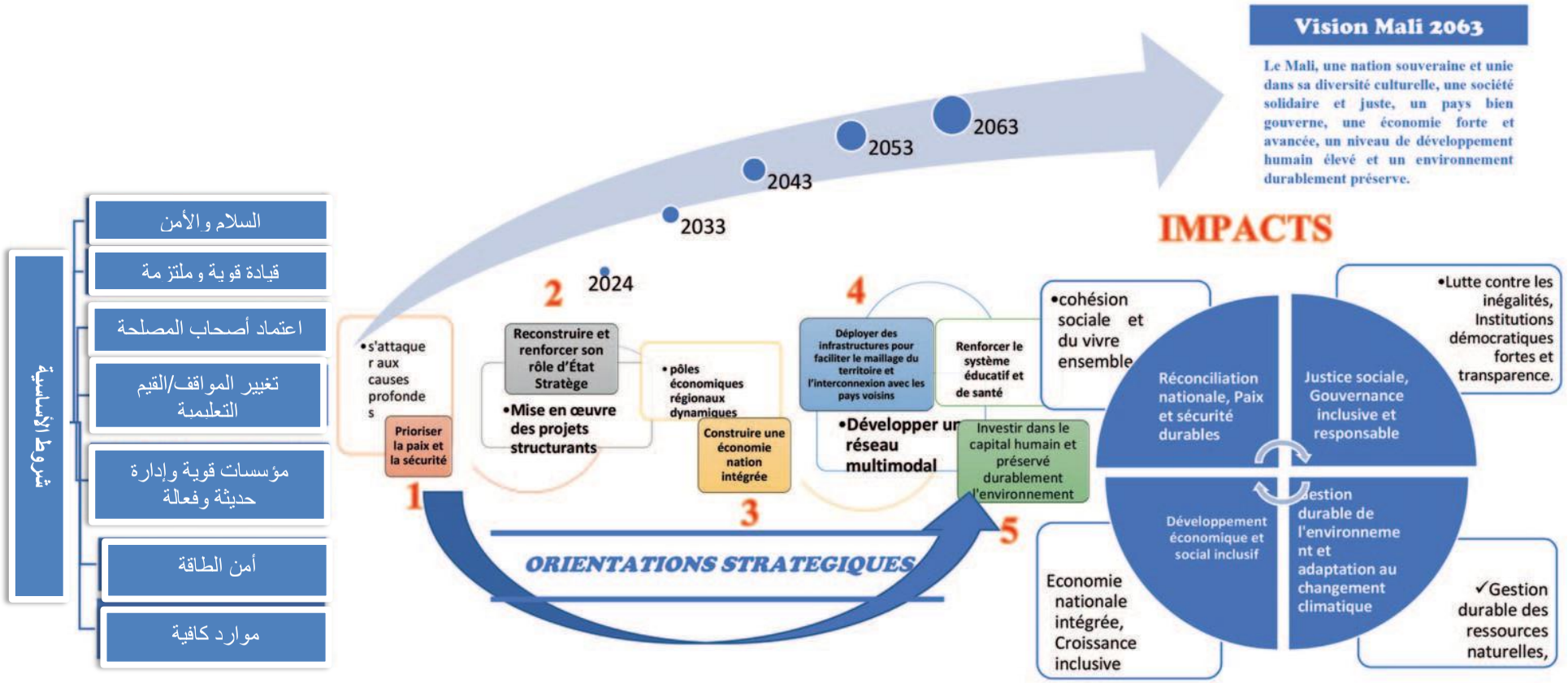
Vision Mali 2063
Le Mali, une nation souveraine et unie dans sa diversité culturelle, une société solidaire et juste, un pays bien gouverne, une économie forte et avancée, un niveau de développement humain élevé et un environnement durablement préserve.
2063
2053
2043
2033
2024
IMPACTS
شروط الأساسية
السلام و الأمن
قيادة قوية و ملتز مة
اعتماد أصحاب المصلحة
تغيير المواقف/القيم التعليمية
مؤسسات قوية وإدارة حديثة وفعالة
أمن الطاقة
موارد كافية
•s'attaque r aux causes profonde s
Prioriser la paix et la sécurité
1
2
Reconstruire et renforcer son rôle d'État Stratège
•Mise en œuvre des projets structurants
•pôles économiques régionaux dynamiques
Construire une économie nation intégrée
3
4
Déployer des infrastructures pour faciliter le maillage du territoire et l'interconnexion avec les pays voisins
•Développer un réseau multimodal
Renforcer le système éducatif et de santé
Investir dans le capital humain et préservé durablement l'environnement
5
ORIENTATIONS STRATEGIQUES
•cohésion sociale et du vivre ensemble
Réconciliation nationale, Paix et sécurité durables
Justice sociale, Gouvernance inclusive et responsable
•Lutte contre les inégalités, Institutions démocratiques fortes et transparence.
Développement économique et social inclusif
Economie nationale intégrée, Croissance inclusive
estion durable de l'environneme nt et adaptation au changement climatique
✓Gestion durable des ressources naturelles,

2.4. أهداف الرؤية

418. وباتباع نهج استباقي، يستند اختيار أهداف معينة إلى بيانات حديثة من ثلاثة بلدان ناشئة تتسم بديناميات اقتصادية قوية: جنوب أفريقيا وموريشيوس والمغرب. جنوب إفريقيا، عضو في مجموعة البريكس، وموريشيوس هي دول ناشئة يمكن أن تكون بمثابة معيار لمالي في هدفها أن تصبح دولة ناشئة وصناعية بحلول عام 2063. وهذان بلدان في منطقة جنوب الصحراء الكبرى قد ينطبق مسارهما الإنمائي أيضا على مالي.

419. بالإضافة إلى ذلك، تعد فيتنام ورواندا معيارًا لسياسات واستراتيجيات المرونة بعد الحرب. نظرًا لأوجه التشابه التاريخية والجغرافية والاقتصادية، يمكن اعتبار فيتنام مثالًا مهمًا للمقارنة في مالي. في السنوات 40 الماضية، شهدت فيتنام تحولًا اقتصاديًا دراماتيكيًا من بلد فقير إلى اقتصاد ناشئ نابض بالحياة. وقد تم دعم هذا النمو من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي والاستثمار في التعليم والصحة وتشجيع الصادرات.

420. بالإضافة إلى هذه البلدان، كانت الأهداف الطموحة لجدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063م للعقد 2033 بمثابة معيار لبعض مؤشرات رؤيتنا للعقد نفسه.

الاقتصاد: نمو مزدوج الرقم

- **النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي/القوة العاملة**

421. يجب أن تؤدي طموحات مالي القوية إلى أداء اقتصادي قوي بمتوسط معدل نمو سنوي من رقمين (10٪) للناتج المحلي الإجمالي (TCAM) خلال فترة الرؤية .بمعدل النمو هذا، يجب أن يكون البلد قادرًا على تحقيق هدفه المتمثل في أن يكون من بين البلدان ذات الدخل المرتفع للفرد، مع 13900 دولار في عام 2063م.

- **الاستثمارات الكبيرة المطلوبة**

422. ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، يجب وضع آليات لاجتذاب وتعبئة موارد التمويل الوطنية والدولية على حد سواء .وينبغي أن يترجم ذلك إلى قفزة كبيرة في معدل الاستثمار (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) . لذلك يجب مضاعفة المستوى الحالي (20.29٪) ثلاث مرات في أفق الرؤية (61.8٪).

هيكل الناتج المحلي الإجمالي الذي يهيمن عليه القطاع الثانوي

423. يتعين على مالي أن تقلل من اعتمادها على القطاع الأولي (الزراعة) وأن تطور قطاعي التعليم الثانوي (الصناعي) والثالث (الخدمات) لخلق فرص عمل أكثر إنتاجية وتوليد المزيد من الدخل .من المتوقع أن يرفع القطاع الثانوي الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40٪، مدعومًا بشكل أساسي بتكثيف التعدين والتصنيع، والذي من المتوقع أن يمثل حوالي 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- **الحرف اليدوية والسياحة والثقافة**

- 424. سيواصل القطاع الحرفي تقديم مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي .تساهم الثقافة حاليًا قليلاً في الناتج المحلي الإجمالي، والذي من غير المتوقع أن يتغير بحلول عام 2063م على الرغم من الزيادة إلى 3.6٪. من المتوقع أن تنمو عائدات السياحة على مدى العقود لتصل إلى 3 مليارات فرنك أفريقي.

- **تمويل الاقتصاد**

425. ولتمويل مالي هدفها الطموح المتمثل في التحول الاجتماعي والاقتصادي، يجب أن تجد آليات مبتكرة لاجتذاب موارد التمويل. وبالتالي، يجب أن يصل الائتمان للاقتصاد إلى مستوى يعادل 80٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يرتفع المستوى الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر عشرة أضعاف إلى حوالي 3000 مليار فرنك أفريقي، بينما من المتوقع أن تزداد تدفقات المهاجرين بشكل كبير في غضون عقدين قبل أن تشهد انخفاضًا كبيرًا بنحو 900 مليار فرنك سيفا في عام 2063م.

التنمية البشرية والمستدامة

- **انخفاض من الفقر والحماية الاجتماعية**

426. في حين أن معدل انتشار الفقر لا يزال عند مستوى مقلق في مالي اليوم (44٪)، يجب أن ينخفض بشكل كبير إلى 10٪ فقط بحلول عام 2063. ومن أجل القضاء على هذه الآفة، فإن تحسين توزيع الثروة الوطنية شرط أساسي لإرساء أسس العدالة والمساواة الاجتماعية. مع 0.24 من مؤشر غيني، ستكون مالي من بين أكثر البلدان مساواة في العالم بحلول عام 2063م. يمثل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لجميع السكان أولوية في عام 2063م بمعدل 100٪.

- **التعليم والصحة**

427. والاستثمار في التعليم والصحة وفقا لمخططات مدرسية وصحية صارمة أمر بالغ الأهمية لتحسين مهارات وإنتاجية القوى العاملة المالية. كما أن تنفيذ مشروع الجامعة الافتراضية والجامعة حسب المنطقة، كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الجارية حاليا في سيكاسو وغاو وتمبكتو وباندياغارا وكايس، سيساعد على زيادة نقل المعارف المتقدمة وتدريب الأخصائيين والبحث العلمي في البلد.

428. بحلول عام 2063م، يجب على جميع الأطفال المسجلين في المدرسة الابتدائية إكمال الدورة بأدنى مستويات القراءة والكتابة والرياضيات والمهارات الرقمية المطلوبة. وبالمثل، يجب أن يكون خريجو التعليم الثانوي والعالي 60٪ من خريجي العلوم والتكنولوجيا. في أفق الرؤية، يعيش متوسط مالي 76 عامًا، ليس فقط بفضل تطوير الهياكل الأساسية الصحية: 160 مستشفى من المستشفيات المرجعية الأولى تم بناؤها وتجهيزها بنسبة موظفين من نصيب الفرد من الصحة مضروبة في أربعة (4)، أو 10000/25، ولكن أيضًا من أجل تغطية اجتماعية أفضل من قبل AMO و RAMED و خطة تأمين صحي و RAMU (62٪ من السكان)

429. ومالي طموحة في رؤيتها الجديدة. مع كل ما سبق، تأمل أن تكون في البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع بحلول عام 2063م بمؤشر يقدر بـ 0,880.

الهياكل الأساسية والتكنولوجيات

الهياكل الأساسية للنقل والطاقة

430. يجب أن تصبح مالي المركز التجاري، كما كانت في الماضي، وأن تكون بمثابة عبور. سيتطلب ذلك تطوير البنية التحتية للنقل، مع بناء الطرق السريعة والسكك الحديدية والممرات المائية التي تربط مناطق البلاد وكذلك البلدان المجاورة. إن تطوير البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والموانئ والسكك الحديدية والكهرباء، أمر ضروري لتيسير التجارة وحفز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة الناس. وبهذا المعنى، بحلول عام 2063م، تم رصف 64٪ على الأقل من إجمالي

الشبكة الخطية، وبناء حوالي 3000 كيلومتر من السكك الحديدية، و 2334 كيلومترًا من الممرات المائية الصالحة للملاحة.

431. لا يزال الحصول على الكهرباء يمثل تحديًا كبيرًا في بلدنا. وتعتمد جميع القطاعات على الكهرباء (الصناعات والصحة والتعليم والخدمات والموئل). بحلول عام 2063م، يجب أن يحصل ما لا يقل عن 9 من كل 10 ماليين على الكهرباء ومع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المختلفة لصالح تعزيز الطاقات المتجددة، يمكننا أن نهدف إلى 70٪ من إنتاج الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2063م.

- **التكنولوجيا والابتكار والذكاء الاصطناعي**

432. يجب على مالي تشجيع الابتكار وريادة الأعمال لإنشاء أعمال جديدة، والتي يمكن أن تساعد في استقرار معدل البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي. تطوير التقنيات الرقمية هو الأساس لتعزيز الاقتصاد، الذي يهيمن الآن على إنتاج القيمة المضافة على نطاق عالمي. وفقًا للطموح المعلن، سيتمكن 95٪ من الماليين من الوصول إلى الإنترنت بحلول عام 2063.

433. ساعد بناء القدرات الأكاديمية أيضًا في تعزيز تطوير المواهب والمهارات في مجال الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن توسيع نطاق ابتكارات الذكاء الاصطناعي التي تلبي احتياجات الزراعة والصناعة والخدمات.

المؤسسات العامة والحكومة

434. ومن الضروري تهيئة بيئة مستقرة للسياسات والحكم الرشيد لاجتذاب الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي وضمان الاستخدام الفعال للموارد العامة.

- **إدراك الرشوة والشفافية في الميزانية**

435. مع انخفاض مؤشر إدراك الرشوة (28)، لا يزال الفساد يمثل تحديًا كبيرًا لحكومة مالي على الرغم من تنفيذ سياسات مكافحة هذه الآفة. ومع ذلك، ستستمر الجهود حتى تصل البلاد إلى مؤشر إدراك الرشوة 70 (CPI)، مما يدفعها إلى صفوف أقل البلدان رشوة في العالم. فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، تهدف مالي إلى أن تكون شفافة تمامًا بحلول عام 2063م مع مؤشر مفتوح للميزانية يبلغ 100/100.

- **رضا مستخدمي الخدمة العامة**

436. ويزيد توفير خدمات عامة تتسم بالفعالية والكفاءة من الثقة والرضا عن هذه الخدمات. في السيناريو المرغوب فيه، سيكون 90٪ من المستخدمين راضين عن الخدمات العامة بحلول عام 2063م.

الجدول 5: موجز أهداف الرؤية

N°	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة 2033م	2043م	2053م	2063م	مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
1	نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪) متوسط معدل النمو 0السنويTCAM	4,9	11,9%	10	10	10	INSTAT/DNPD	INSTAT/DNPD
2	معدل الاستثمار الإجمالي النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	24,6	19,7	41,2	51,3	61,8	تقرير	INSTAT
3	**معدل الاستثمار الإجمالي النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**						تقرير	INSTAT
4	- القطاع الأولي	35,6	30,8	25,8	20,8	15,8		
5	- القطاع الثانوي	19,5	25,2	30,2	35,2	40,2		
6	- القطاع الثالثي	36,7	36,2	36,2	36,2	36,2		
7	حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	6,44	11,44	16,44	21,44	26,44	تقرير	INSTAT

N°	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة				مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
			2033م	2043م	2053م	2063م		
8	حصة الصناعة الحرفية في الناتج المحلي الإجمالي	24.2	26.5	29	32	35	تقرير الدراسة	CPS-SICAEPIP
9	حجم عمليات نقل المهاجرين (مليار فرانك سيفا)	507.6	1015.2	2030.4	1500	900	تقرير	CPS-CI
10	الائتمان للاقتصاد (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	31.7	55.6	69,2	70,4	80,5	تقرير	INSTAT
11	إيرادات السياحة (بالملايين)	-	985	1 400	2 000	3 000	الحولية الاحصائية	DNTH
12	حصة الثقافة في الناتج المحلي الإجمالي	1,3	2	2,30	3	3,60	الحولية الاحصائية	CPS/CJ
13	نسبة الديون	50,4	53,4/65	70	65	55	تقرير	DGDP
14	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليارات)	290,1	606,4	1212,8	2425,6	3 032	تقرير	CPS/CI
15	نسبة شبكة الطرق المعبدة (%)	4.02	8.5	16	32	64	تقرير DGR	DGR/CPS/ETC
16	خط طريق إضافي (بالكيلومتر)	40	1000	1000	1000	1000	تقرير DGR	DGR/CPS/ETC
17	خط خطوط السكك الحديدية المبنية (كم)	643	1200	1800	2100	3000	تقرير SOPAFER	SOPAFER/ETC
18	خطي المجاري المائية (كم)	1308	1600	1800	2000	2334	تقرير COMANAF	COMANAF/ETC
19	عدد المزارع المجهزة (بالآلات) (بالآلاف)	69, 1	111, 8	184,2	303,9	501,5	تقرير DNGR	DNGR
20	كمية إنتاج الحبوب (مليون طن) في المائة من التكنولوجيات والابتكارات التي اعتمدها المنتجون الزراعيون	10,288	15,500	23,405	35,341	53,365	تقرير EAC	CPS/DNA
21	كميات بذور القطن المنتجة (بآلاف الأطنان)	30	80	100	100	100	تقرير IER	IER
22	إنتاج اللحوم (1000 أطنان)	690	1 570	1 670	1850	2000	تقرير DNGR	DNGR
23	نسبة الديون	99,7	275, 3	508, 2	938,1	1 731,5	تقرير	DNPIA/ CPS SDR

رقم	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة 2033م	2043م	2053م	2063م	مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
24	كمية الحليب المجمعة (بآلاف الأطنان)	13,6	22, 8 / 165, 6	تقرير	275, 2	338, 7	تقرير	DNPIA/ CPS SDR
25	تطورات الثروة الحيوانية: المساحة (المقدرة بآلاف الهكتارات)	630,9	تقرير	3 320	4 520 0	5 720	تقرير	DNPIA/ CPS SDR
	تطورات الثروة الحيوانية: عدد المناطق المحيطة	46	تقرير	166	226	286		
26	الحصول على الكهرباء	55,8	82	تقرير	100	100	تقرير	وزارة الطاقة
27	توليد الكهرباء (ميغاواط)	587	2397,1	تقرير	8271,9	13474,0	تقرير	CPS/MEE
28	بما في ذلك الطاقة الشمسية	7,2%	59,9%	تقرير	59,9%	59,9%	تقرير	CPS/MEE
29	خطوط الكهرباء (بآلاف الكيلومترات)	10, 9	12, 9	تقرير	16,9	20	تقرير	CPS/MEE
30	معدل انتشار الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة	11,3	40	تقرير	60	70	تقرير	وزارة الطاقة
31	اسم الفصول المبنية (بالآلاف)		50	تقرير	150	200	تقرير	CPS/SE
32	اسم الجامعات		5	تقرير	2	2	تقرير	CPS/ SE
33	معدل إتمام المرحلة الابتدائية بمستويات دنيا من مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة والرياضيات والحساب المطلوبة	-	80	تقرير	100	100	تقرير	وحدة التخطيط والإحصاء التابعة لوزارة التعليم (CSP/Education)
34	معدل خريجي التعليم الثانوي والعالي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (نسبة مئوية)	-	40	تقرير	50	60	تقرير	وحدة التخطيط والإحصاء التابعة لوزارة التعليم (CSP/Education)
35	معدل انتشار الفقر(%)	43,9	32,0	تقرير	16,0	10,0	تقرير	INSTAT
36	الدخل/الرأس	2517	3048	تقرير	8 110	13 900	تقرير	INSTAT
37	IDH	0.428	0.550	تقرير	0.750	0.880	تقرير	INSTAT
38	معدل البطالة	6,4	7,3	7,0	6,4	5,2	الحولية الإحصائية	ONEF
39	العمر المتوقع عند الولادة	58,6	62	70	73	76	EDSM	INSTAT/CPS
40	معدل الوفيات (لكل 1000 نسمة)	9,0	5,1	4,8	4,0	3,2	EDSM	INSTAT/CPS
41	معدل وفيات الرضع (لكل 1000 نسمة)	54	25	15	9	5	EDSM	INSTAT/CPS

رقم	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة				مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
			2033م	2043م	2053م	2063م		
42	معدل تغطية العقاقير الأساسية حسب الإنتاج الوطني	93	100	100	100	100	DPM	DPM/DGSP

جدول 5: موجز أهداف الرؤية:

رقم	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة				مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
			2033م	2043م	2053م	2063م		
43	معدل وفيات الأمهات (بالنسبة المئوية) 100000 الولادات)	325	194	138	98	70	EDSM	INSTAT/CPS
44	نسبة العاملين الصحيين (لكل 10000نسمة)	6	10				SIGRH	DRH
			90	100	150	160		
45	عدد المستشفيات ذات المرجع الثاني المبنية/المحسنة والمجهزة	-	20	20	20	20	تقرير	وحدة التخطيط والإحصاء التابعة لوزارة الصحة (CPS SANTE)
46	عدد المستشفيات المبنية/المحسنة والمجهزة بالمرجع الثالث	10	19	28	37	46	تقرير	وحدة التخطيط والإحصاء التابعة لوزارة الصحة (CPS SANTE)
47	عدد المستشفيات ذات المرجع الرابع المبنية/المحسنة والمجهزة		2	3	4	5	تقرير	وحدة التخطيط والإحصاء التابعة لوزارة الصحة (CPS SANTE)
48	إمكانية الوصول الجغرافي في حدود 5 كيلومترات (نسبة مئوية)	58,6	60	70	80	95	DHISD/ annuel SLIS	DHISD/DGSHP
49	بناء شركات التعدين		12	3	3	3	تقرير	MIC/MM
50	أشغال الأسمنت		4	1	1	2	تقرير	MIC/MM
51	بناء الوحدات الصناعية		30	30	50	50	تقرير	MIC
52	ترتيب Transparency International بشأن تصور الفساد	28/(136/180)	45	60	70	80	تقرير	Transparency.org
53	مؤشر الميزانية المفتوحة(IBP/100) درجة	65	86	90	95	100	تقرير	MEF
54	نسبة القضاة إلى السكان	1/44 795	1/35000	1/30000	1/25000	1/20000	تقرير	CPS
55	مساحة الأراضي المتدهورة المستعادة (بآلاف الهكتارات)	343, 3	343, 3	377, 6	415, 4	456, 9	SNGIE	DGEF

رقم	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة				مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
			2033م	2043م	2053م	2063م		
56	النسبة المئوية لمساحة الأراضي التي أقيمت كمناطق محمية أرضية ومائية	14, 14	14, 14	20	25	30	SNGIE	DGEF
57	معدلات رضا مستخدمي الخدمة العامة	25	55	70	80	90	تقرير	CPS
58	عدم المساواة (مؤشر جيني)	0.32	0.30	0,28	0,26	0,24	INSTAT/ DNPD	INSTAT/DNPD
59	السكان الذين يحصلون على مياه الشرب (نسبة مئوية)	72,1	95	100	100	100	تقرير	CPS

رقم	عنوان المؤشر	القيمة المرجعية 2023م	القيمة المستهدفة				مصدر التحقق	الهيكل المسؤول
			2033م	2043م	2053م	2063م		
60	معدل الوصول إلى الإنترنت 6 ميجابايت(%)	62,81	80				تقرير	CPS
			7	5	2,5	2,5		
61	النسبة المئوية للسكان المشمولين بآليات تحمل مخاطر المرض) التأمين الصحي الإلزامي، نظام المساعدة الطبية (RAMED)الصحة المتبادلة/(نظام التأمين الصحي الجامعي(%) RAMU	21,90	32	42	52	62	تقرير السنوي	DNPSES

ملاحظة: تقدم مؤشرات الأداء الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي في عام 2063م رؤية طموحة لمستقبل البلاد. سيتطلب تحقيق الأهداف استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير. وستواجه مالي أيضا تحديات اجتماعية وبيئية كبيرة، مثل الفقر وإزالة الغابات والتصحر. وسيكون الأمن والاستقرار السياسي والحكم الرشيد ضروريا لضمان التنفيذ الفعال لهذه الرؤية.

رؤية مالي

III. الجزء الثالث - التوجيه الاستراتيجي

III. الجزء الثالث - التوجيه الاستراتيجي وتنفيذ الرؤية

3.1. الاتجاهات الاستراتيجية

437. وتهدف صياغة توجهات إنمائية استراتيجية طويلة الأجل إلى تحديد المبادئ التوجيهية لتحقيق الرؤية الإنمائية الطويلة الأجل لمالي. والواقع أنه إذا كان القصد من صياغة الرؤية في تفكير متوقع طويل الأجل هو الإجابة على السؤال «إلى أين نريد أن نذهب ؟»، فإن صياغة التوجهات الاستراتيجية تستجيب لصيغة معرفة كيفية الوصول إلى هناك. وتشير المبادئ التوجيهية إلى المسار من الحالة الراهنة إلى تحقيق الرؤية.

438. ويستند تحديد التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج الخطوات التحليلية السابقة، وفي هذه الحالة إلى التشخيص الاستراتيجي ووضع سيناريوهات مستقبلية. وتم تحديد التوجهات الاستراتيجية في حلقة العمل بطرح أسئلة استراتيجية بشأن تحقيق مختلف جوانب الرؤية وتحديد الاستجابات الاستراتيجية المناسبة.

439. وفيما يلي الأهداف وخطط العمل المحددة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل 1: توحيد أمة ذات سيادة في تنوعها الثقافي والديني

اهداف محددة	الاتجاهات الاستراتيجية
• **اكتساب قدرات عسكرية كافية للدفاع عن الإقليم** • **طوير القدرة الصناعية العسكرية** • **أن تصبح جيشا يتمتع بقدرات الانتشار على نطاق قاري** • **أن تصبح جيشًا حديثًا يتمتع بقدرات كبيرة على التدخل والترقب العالمي**	• تعزيز قدرة مخزونات النشر الاستراتيجي في مجال الموارد البشرية والمعدات المتقدمة • تعزيز قدرة مخزونات النشر الاستراتيجي على التفكير الاستراتيجي والترقب والحفاظ عليها ؛ • إقامة شراكات عسكرية جديدة مع القوى العسكرية من أجل تحسين الدفاع عن سيادة مالي ؛ • تطوير وتعزيز التعاون العسكري مع البلدان المجاورة (وكالة الفضاء الأوروبية ودول أخرى) ؛ • تعزيز الأمن المشترك وتطوير المناطق الحدودية ؛ • تشجيع جيش التنمية (الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية والصحية...) ؛ • تطوير إنتاج الذخائر والأسلحة الصغيرة والمعدات العسكرية الأخرى ؛ • تطوير الإنتاج الصناعي للأسلحة الثقيلة واللوجستيات ؛ • تطوير وتعزيز إنتاج الأسلحة الفضائية الجوية (طائرات الهليكوبتر القتالية، والقذائف العابرة للقارات، والطائرات بدون طيار، وما إلى ذلك) ؛ • تطوير وتعزيز قوة رادعة.
• **القضاء على الإرهاب والتطرف العنيف**	

	• تطوير الدبلوماسية الدينية النشطة ؛ • بناء قدرة السكان المتضررين من الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف على الصمود ؛ • إدخال الوظائف وإيجادها في مناطق النزاع • تعزيز قوانين مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
• **استعادة وتوطيد التماسك الاجتماعي والعيش معا**	• •وضع برنامج للتربية المدنية والأخلاقية ؛ • •إعادة تقييم دور الشرعية التقليدية في إدارة المجتمع وتسوية المنازعات ؛ • •تحسين اللغات الوطنية ؛ • •استعادة وتعزيز الحياة الطيبة للمجتمعات المحلية بجميع أبعادها ؛ • •تهيئة الظروف وفسحة للحوار المنظم الذي يسمح للأديان بالتدخل بطريقة أكثر دينامية وتضافرا بشأن القضايا الرئيسية ؛ • •الحفاظ على الدين في وظائفه الاجتماعية والثقافية وتوطيد التسامح بين الطوائف وداخلها ؛ • •تعبئة التنوع الثقافي كوسيلة للانفتاح والحوار والتماسك ؛ • •الشروع في برامج لدعم آليات السلام الدائم وتحسين العيش معا ؛ • •وضع برامج للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع ؛ • •بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية، بما في ذلك مجموعات الشباب والنساء، للمشاركة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام ؛ • •إنشاء آليات لترسيخ ثقافة السلام في جميع عمليات التنمية.

الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل 2: وجود بلد خاضع لحكم جيد

توجهات استراتيجية	أهداف محددة
• بناء دولة استراتيجية وإنمائية • تعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى الدولة ؛ • إرساء أسس ديمقراطية شاملة وقائمة على المشاركة ؛ • تعزيز القيادة السياسية في مهام التخطيط التطلعي والاستراتيجي ؛ • إشراك وتعزيز مساءلة المجتمع المدني والشرعية التقليدية في العملية الديمقراطية مع تطوير الاستخبارات الجماعية ؛ • وضع ميثاق بشأن القضايا الوطنية الرئيسية ؛ • تحسين وتعزيز إدارة القطاعات الاستراتيجية فيما يتعلق بالقطاع الخاص (المناجم والنفط والطاقة والصحة والتعليم وما إلى ذلك) ؛	• تعزيز سلطة الدولة وقيادتها • توطيد الحالة الاستراتيجية والإنمائية

• تطوير القطاعات الوطنية للاستخراج والنقل والإنتاج والتجهيز في القطاعات الاستراتيجية التي تشارك فيها الشركات الوطنية الخاصة ؛ • تطوير الخبرات الوطنية للقطاعات الاستراتيجية ؛ • تعزيز آليات التنظيم والاستقرار الاقتصاديين لإطار الاقتصاد الكلي ؛ • •الإفراج عن طاقات المجتمعات المحلية عن طريق تطوير مبادرات الثروة المجتمعية ؛ • •تعزيز قيادة الدولة في إدارة القطاعات الاستراتيجية ؛ • •تمويل التنويع والابتكار المنتجين ؛ • •تعزيز قدرة الدولة على توقع التغيرات الدورية والهيكلية (الذكاء الاقتصادي والرصد التكنولوجي).	
• بناء قدرات نظام التخطيط • تعزيز النظام الإحصائي الوطني ؛ • التنفيذ الفعال لرؤية مالي 2063 والخطة الوطنية للتخطيط المكاني من خلال مواءمة سياسة الميزانية مع أهداف وثائق التخطيط هذه ومشاريعها التحويلية ؛ • حسين إدارة المالية العامة ؛ • تحسين الاتساق وتآزر السياسات العامة داخل القطاعات وفيما بينها. • إدماج القضايا السكانية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.	• تحسين وتعزيز نظام التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية والمالية
• تبسيط ورقمنة جميع الإجراءات والعمليات الإدارية ؛ • بناء القدرات وتحديث إدارة الموارد البشرية في الإدارة ؛ • الفصل بين السلطات وعدم تسييس الإدارة العامة ؛ • تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة في مجال الإدارة ؛ • تعزيز الحوار الاجتماعي الدائم الذي يدمج التغيرات الحالية والمقبلة في عالم العمل ؛ • إنشاء آلية للمساءلة ؛ • تحقيق الإنفاق الأمثل على الميزانية من خلال أدوات إدارية جديدة؛ • تهيئة مناخ جذاب للأعمال التجارية ؛ • تعزيز ثقافة المساءلة والمساءلة وتقييم السياسات العامة من خلال التثقيف والتوعية والإصلاح الدستوري ؛ • تعزيز العلاقة والثقة بين الإدارة العامة والمستعملين.	• جعل الإدارة العامة حديثة وفعالة • توفير إدارة فعالة ورقمية وشفافة وسهلة الاستعمال

• توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان ؛ • تقريب الإدارات القضائية من السكان ؛ • تعزيز التعاون بين النظام القضائي والقضاة التقليديين والسلطات ؛ • تحديث الخدمات القضائية ورقمنتها ؛ • تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد والجريمة المالية والإرهاب والمخدرات والجرائم السيبرانية والجريمة العابرة للحدود ؛ • بناء نظام قانوني وقضائي لتعزيز التنمية والتماسك الاجتماعي ؛ • الوفاء بالمعايير الدولية في مجال العدالة والاحتجاز ؛ • تعميم الوصول إلى الخدمة العامة للعدالة ومكاتب المهن القانونية والقضائية ؛ • تعزيز استقلال الجميع وإمكانية وصولهم إلى العدالة.	ت**عزيز العدالة وحقوق الإنسان** • • **تحسين مصداقية العدالة وأدائها**
• تحسين القدرة على التفاوض والدفاع عن السيادة الوطنية على الساحة الدولية ؛ • تكاثر الشراكات وتنويعها استنادا إلى مبدأ الكسب للجميع في الميادين الاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية والبيئية ؛ • إدماج الاحتياجات الأمنية والدفاعية في أولويات الدبلوماسية ؛ • تعزيز قيادة الدولة في تنسيق تدخلات الشركاء الخارجيين ؛ • تعزيز قيادة مالي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي ؛ • تعزيز أشكال التكامل الجديدة القائمة على قيم السيادة والدفاع عن مصالح البلدان المعنية ؛ • تأكيد قيادة مالي لمشاركة أفريقيا في الكفاح من أجل إصلاح المؤسسات الدولية ؛ • تحسين بروز البلد في المؤسسات الدولية.	• تعزيز فعالية السياسة الخارجية • تأكيد وتوطيد قيادة مالي على الساحة الدولية
• زيادة الشفافية في إدارة الشؤون العامة ؛ • إضفاء الطابع المنهجي على قمع الفساد والمعاقبة على الأخطاء الإدارية واسترداد الممتلكات المسروقة من خلال الممارسات الفاسدة؛ • اتساق وترشيد مكافحة الفساد ومكافحته ؛ • رقمنة نظام متكامل لإدارة المالية العامة وحوسبته وتعزيزه ؛ • تعزيز الآليات الوقائية داخل الإدارات ؛	• تعزيز وتوطيد مكافحة الفساد والجرائم المالية • تحسين آليات الوقاية

• الثقافة العامة للنزاهة ؛ • تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.	
• إعادة تحديد عملية اللامركزية وعدم تركيز الدولة ؛ • بناء قدرات المجتمعات المحلية الإقليمية والخدمات الحكومية غير المركزة ؛ • تحسين الحكم الإقليمي والمحلي ؛ • تنمية الاقتصادات الإقليمية والمحلية ؛ • تطوير التعاون اللامركزي ؛ • إعادة نشر الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء الإقليم ؛ • تنفيذ برامج للتعجيل بالتسجيل المدني، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة ؛ • تنفيذ السياسات والقوانين المتعلقة بمشاركة الجمهور في الحكم المحلي ؛ • تعزيز الموارد البشرية والمالية للسلطات المحلية ؛ • تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة على الصعيد الإقليمي ؛ • تحسين الموئل والبيئة المعيشية وتعزيز الاتصال والتنقل بين المجتمعات المحلية الإقليمية وداخلها.	• **تحسين إدارة الأراضي واللامركزية** • **إنشاء منطقة مزدهرة وديناميكية**
• •زيادة حوسبة نظام الأراضي والمساحة وتجريدهما من الطابع المادي ؛ • •احترام مهنة الأرض وفقا للمخططات ؛ • •استغلال الإمكانات الاقتصادية والضريبية للعقار والأرض ؛ • •تعزيز قيادة الدولة في مجال الإدارة المالية والعامة.	• تنظيف إدارة الأراضي

الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل 3: اقتصاد قوي ومتقدم

الاتجاهات الاستراتيجية	أهداف محددة
• •صيانة وتحديث الهياكل الأساسية للنقل والمعدات (الطرق والسكك الحديدية والنهر والمطارات) ؛ • •تطوير شبكة النقل البري الوطنية والإقليمية والمحلية والبلدية والمحاور الرئيسية للممر ؛ • •تطوير شبكة السكك الحديدية الوطنية والإقليمية ؛ • •تحسين ملاحة نهري النيجر والسنغال ؛ • •تحسين القدرة الاستيعابية للمطارات وإنشاء شركة نقل جوي ؛ • •تطوير الهندسة المحلية من خلال استخدام المدخلات المحلية في إنتاج الهياكل الأساسية ؛ • •تطوير وسائط نقل مستدامة ؛	• **كفالة التنمية المتوازنة** • **وسائط نقل مختلفة** • **ضمان التخلص المحلي والأجنبي من إخفاء البلد**

	• النشر الآمن والربط الشبكي • والنقل لدعم القطاعات الاقتصادية ؛ • ضع نظام متكامل للنقل المتعدد الوسائط ؛ • إنشاء بنية تحتية تكنولوجية جديدة عالية الأثر ؛ • تطوير صناعة نوعية للملاحة الجوية ؛ • تعزيز كثافة الهياكل الأساسية للنقل لتعزيز دورها كمركز إقليمي للنقل ؛ • تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية للاتصالات والاتصالات السلكية واللاسلكية.	
	• تطوير المرافق والهياكل الأساسية • والزراعة والرعي ومصائد الأسماك المستدامة والآمنة والقادرة على التكيف مع المناخ ؛ • الحد من ضعف الأداء الزراعي عن طريق التعجيل بإصلاح قطاع الحبوب ؛ • تكثيف الميكنة الزراعية باقتناء معدات حديثة تتكيف مع المناطق الزراعية - الإيكولوجية ؛ • تنفيذ وحدات التصنيع والتجميع • إدماج السياسة الزراعية في استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية ؛ • تعزيز أنشطة البحث والتدريب من خلال تطوير تكنولوجيات وتكنولوجيات الإنتاج لأغراض التنمية الريفية ؛ • زيادة الإنتاجية بأنواع عالية الغلة وتحسين الوصول إلى الأسواق ؛ • زيادة مستوى تمويل الأنشطة الزراعية ؛ • أمن الأراضي وتأمين المنتجين والإنتاج الزراعي ؛ • التكامل الصناعي للقطاع الزراعي ؛ • زيادة تطوير وتوسيع نطاق التكنولوجيات والابتكارات المكيفة ؛ • القضاء على طاعون المجترات الصغيرة وتكثيف مكافحة الأمراض الحيوانية، بما في ذلك حيوانات المنشأ وإنتاج وبيع القطع الصغيرة على المستويين دون الإقليمي والدولي ؛ • ضمان الائتمان الزراعي ؛ • تكثيف الإنتاج الواسع النطاق للمنتجين الزراعيين القادرين على المنافسة، بما يكفل زيادة دخل المنتجين، وإمكانية الوصول إلى المنتجات، وتثمين الإنتاج على جميع المستويات من أجل التقليل إلى أدنى حد من الخسائر ؛ • القدرة التنافسية للمنتجات الحيوانية في جميع الأسواق ؛ • •تعزيز المهارات البشرية ودعم البحوث والابتكارات الزراعية - الصناعية ؛	• زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني ومصايد الأسماك على نحو مستدام لضمان السيادة الغذائية والتغذوية في مالي

• تعزيز استدامة نموذج التنمية الزراعية ؛ • ترشيد استهلاك الطاقة الزراعية ؛ • تطوير قطاعات ناشئة ذات قيمة سوقية عالية وتغذية وتنافسية في السوق العالمية ؛ • الإدارة المستدامة للنفايات الزراعية والحيوانية واستعادتها ؛ • تشجيع وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة في مجال الزراعة.	
• تطوير المرافق والمشاريع الإنتاجية لتعزيز شبكة الكهرباء ؛ • تشجيع البحوث وتنفيذ برامج صغيرة وواسعة النطاق لتنمية الطاقة المتجددة ؛ • تيسير تمويل وتطوير إنتاج الطاقة على نطاق صغير ؛ • تصميم وتنفيذ خطة رئيسية لتنمية القطاع مدتها عشر سنوات ؛ • تنظيف إدارة قطاع الطاقة ؛ • تعزيز مزيج الطاقة بزيادة إنتاج المياه وتطوير طاقات أخرى منخفضة التكلفة مثل الطاقة النووية ؛ • إقامة روابط مع البلدان الأخرى • التنمية الصناعية لمرافق إنتاج الطاقة المتجددة ؛ • استغلال الإمكانات الأخرى من حيث موارد الطاقة.	• **زيادة قدرة البلد على الطاقة** • **ضمان أمن الطاقة**
• تشجيع وتكثيف الصناعات المحلية لتجهيز المنتجات استنادا إلى سلاسل التوريد • والناقلين ؛ • تعزيز الصناعات الاستخراجية مع تحويل المواد المعدنية ؛ • تنمية الأقطاب الاقتصادية الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية والمناطق الزراعية، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانات العالية للنمو وخلق فرص العمل، والاستفادة من المزايا النسبية والموارد الطبيعية لكل منطقة ؛ • تشجيع الانتقال إلى الإنتاج الصناعي للمنتجات الحرفية ذات الإمكانات الكبيرة ؛ • توحيد وتكثيف التوحيد القياسي والنوعية والملكية الصناعية ؛ • تعزيز الصناعات الثقيلة وتنويعها ؛ • ضمان القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة ؛ • دعم تطوير الشركات التي تقدم حلولا لصناعة المستقبل ؛ • تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع الصناعة التحويلية وتنميته ؛	• **ضمان التحول الصناعي للاقتصاد** • **تطوير الصناعة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.**

• تعزيز المعارف ورسم خرائط الإمكانات التعدينية والجيولوجية لباطن أرض مالي ؛ • تكثيف البحوث المتعلقة بالتعدين في جميع أنحاء الإقليم الوطني ؛ • تطوير التدريب في مجال التعدين وحرف النفط (مدرسة التعدين) ؛ • تحسين الإشراف على عقود التعدين وتعزيز الرقابة المستقلة للقطاع ؛ • تعزيز الشراكة بين شركات التعدين والشركات المالية الخاصة ؛ • إضفاء الطابع الأخلاقي على حيازة تراخيص البحث والاستكشاف والتعدين ؛ • حفز إنشاء مؤسسات تعدين محلية صديقة للبيئة ؛ • تنظيم أنشطة تعدين الذهب التقليدية وتطوير المنجم الصغير ؛ • تعزيز البحث والتطوير الاستراتيجيين في مجال المعادن ؛ • رصد وإصلاح مواقع التعدين بعد الاستغلال ؛ • تطوير الهياكل الأساسية لتجهيز التعدين ؛ • تنويع إنتاج التعدين.	• تنويع التعدين وإدماجه في الاقتصاد
• تطوير الصناعة الرقمية المحلية ؛ • تطوير الهياكل الأساسية لتوصيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إليها ؛ • تصميم هيكل أساسي وطني للبيانات الجغرافية المكانية ؛ • تنفيذ برنامج وطني للفضاء ؛ • الاستفادة من الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظم التعليم والصحة والنقل والتجارة والحكومة والإدارة ؛ • دعم رقمنة الاقتصاد ؛ • جعل القدرات الرقمية والتكنولوجية عاملا رئيسيا في القدرة التنافسية وتحديث الشركات وتطوير قطاعات وحرف جديدة ؛ • كفالة نقل التكنولوجيا في ميادين التكنولوجيا النانوية والروبوتات والجيوماتيكا والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات الرئيسية ؛ • مواصلة البحوث الأساسية والتطبيقية في هذا القطاع ؛ • تفعيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال إدماج البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية ؛ • تفعيل البرنامج الفضائي الوطني بإطلاق السواتل ؛ • بناء القدرات الأكاديمية لتعزيز المواهب والمهارات في مجال الذكاء الاصطناعي ؛ • وسيع نطاق ابتكارات الذكاء الاصطناعي التي تلبي احتياجات الزراعة والصناعة والخدمات ؛ • إنشاء مراكز للبحث والابتكار والتعجيل بالمشاريع الناشئة ؛ • نشاء مجموعات تنافسية لإنتاج تكنولوجيات المعلومات ؛ • تطوير الهياكل الأساسية المتقدمة للاتصالات لتيسير نشر المعلومات • (ب (التجارة الالكترونية.	• ضمان ثورة رقمية وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رافعة للنمو • تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا العالية • أن تصبح مركزا للتكنولوجيا في أفريقيا

• دعم المبادرات السياحية التي تعرض الثقافة والتقاليد والحرف المحلية ؛ • تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية ؛ • إصلاح التراث الثقافي الوطني وحمايته ؛ • تعزيز الدبلوماسية الثقافية ؛ • تطوير الهياكل الأساسية الداعمة لقطاع السياحة والثقافة والحرف (القرى الفنية والمراكز الحرفية وما إلى ذلك) ؛ • •تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية والتنظيمية للقطاع الحرفي والسياحة والثقافة ؛ • تطوير صناعة السياحة ؛ • زيادة إنتاج وإنتاجية المشاريع الحرفية والسياحية والثقافية ؛ • دعم التعلم غير الرسمي من خلال نهج تدريجي قائم على الحوافز يتكيف مع طبيعة الجهات الفاعلة ؛ • تشجيع هجرة السياحة الحرفية والمؤسسات الثقافية إلى القطاع الصناعي ؛ • تكثيف إنتاج السلع والخدمات الثقافية في مالي للاستهلاك الوطني والدولي المرتفع ؛ • زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية (الفنية والسياحية والثقافية) ؛ • تنفيذ سياسات لتعزيز إمكانات نمو قطاع المعلومات في مجال تنظيم المشاريع، بما في ذلك عن طريق تحسين الإنتاجية.	• **جعل الحرف اليدوية والسياحة والثقافة عاملا من عوامل التنمية**
• تعزيز تعبئة الموارد الداخلية (الادخار، واستغلال المجالات الضريبية، والتحول الضريبي...) ؛ • تعزيز مصادر التمويل الداخلي الأخرى (المشاركة الشعبية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نقل المهاجرين...) ؛ • تنفيذ استراتيجية فعالة للديون ؛ • تعزيز التعليم المالي للجهات الفاعلة الاقتصادية، بما في ذلك السكان ؛ • تهيئة الظروف لتحسين إمكانية حصول المؤسسات على التمويل المصرفي ؛ • استغلال مصادر خارجية جديدة للتمويل، ولا سيما المصرف الوطني للتنمية/مجموعة دول البريكس الجديدة ؛ • إنشاء مركز مالي إقليمي أو قاري ؛ • توافر نظام مالي مبتكر وفعال يشمل المصارف الاستثمارية ومصارف التنمية والبورصة • وضع إطار تنظيمي وتطوير القدرات البشرية لعمليات أسواق رأس المال ؛ • وضع وتنفيذ سياسات حصيفة للاقتصاد الكلي من أجل النمو والاستقرار في سوق رأس المال.	• •تنويع مصادر التمويل في الاقتصاد

الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل 4: التنمية البشرية العالية

توجهات استراتيجيه	الاهداف المحددة
• اعتماد استراتيجيات للتنمية الاقتصادية تراعي فرص ومنافع الأقاليم ؛ • تزويد المناطق الناقصة السكان بالموارد البشرية اللازمة لاستغلال إمكاناتها ؛ • تطوير فرص العمل في المناطق الداعمة في المناطق التي تعاني من نقص السكان والمحرومة ؛ • دعم ظهور أقاليم قابلة للبقاء وقادرة على المنافسة ومستدامة ؛ • مواصلة تنمية رأس المال البشري في جميع المناطق من خلال استمرار برامج المرافق الاجتماعية على مر الزمن ؛ • منح المناطق الرئيسية في البلد تقنيات ؛ • توفير الهياكل الأساسية والمعدات الهيكلية للمناطق ؛ • مراعاة متغيرات مثل نمو السكان وهيكلهم في التخطيط الإنمائي (القصير الأجل والطويل الأجل) على جميع المستويات وفي جميع القطاعات ؛ • تشجيع مشاركة جميع الجهات الفاعلة والسكان أنفسهم في إدارة قضايا السكان والتحضر وتحسين الأراضي ؛ • تعزيز إطار تنسيق وكفالة اتساق السياسات العامة بوجه عام والسياسات السكانية والسياسات المتعلقة بالهجرة والتحضر بوجه خاص.	• **زيادة جاذبية المناطق الناقصة السكان والمحرومة** • **إنشاء أقطاب حقيقية للتنمية الاقتصادية الإقليمية**
• تعزيز مواقف السكان ومعارفهم وممارساتهم بشأن قيم ومبادئ الجمهورية والديمقراطية واحترام ندوات الدولة واحترام القوانين المنظمة لحياة الأمة ؛ • تشجيع وتعزيز التربية الوطنية والأخلاقية القائمة على احترام القيم والحكم الرشيد ؛ • تعزيز تعليم المواطنة في النظام المدرسي والجامعي ؛ • تحسين التنسيق والبحث والتعزيز المؤسسي في مجال المواطنة والتربية الوطنية ؛ • تنظيم المحتوى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات ؛ • تعزيز مشاركة المواطنين بجعل كل مواطن فاعلا في أراضيها ؛ • بناء إطار الإنتاج المشترك بين الإدارات والمواطنين ؛ • تعزيز الابتكار التعاوني والذكاء الجماعي ؛ • دعم الأعمال الإبداعية للمواطنين.	• **تنمية مواطن مالي يتمتع بفضائل وصفات إنسانية واجتماعية وتعزيز الثقافة المدنية**

• وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية يعزز القدرة على التكيف والاندماج ويجسد التضامن بين المواطنين ؛ • •تعزيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيعها في جميع أنحاء الإقليم ؛ • •تعزيز آليات مالية شفافة، مع نظام للمساواة من أجل تحسين مكافحة أوجه عدم المساواة الإقليمية ؛ • •زيادة الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ؛ • •تطوير تنظيم المشاريع الاجتماعية ؛ • •تعزيز آليات مكافحة الاستبعاد الاجتماعي ؛ • •تعزيز آليات إعادة التوزيع ؛ • •إنشاء مراكز للبحث والتطوير من أجل الابتكار الاجتماعي.	• الحد من التفاوتات الاجتماعية والفقر وإحداث نشوء الاقتصاد الاجتماعي+
• تكييف مهارات وكفاءات القوى العاملة مع طلب المؤسسات والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى ؛ • الاستثمار الضخم في التدريب المهني وإمكانية توظيف الشباب والنساء والضعفاء ؛ • إيجاد فرص العمل وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة بين الشباب والنساء والفئات الضعيفة ؛ • تحسين المهارات اللازمة لإنشاء القدرات ونظم المعرفة التي تدعم وتدعم عملية مستدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ • تحسين جمع وإدارة بيانات بطالة الشباب والعمالة الناقصة.	• خلق فرص عمل لائقة
• تعزيز أولوية الدراية الفنية والدراية الفنية على مجرد نقل المعرفة ؛ • إنشاء جامعات وغيرها من مؤسسات التعليم المتكامل في المناطق ؛ • إقامة روابط بين الجامعات والأعمال التجارية لمساعدة الخريجين على العثور على وظائف ؛ • الاتساق بين البحث والتطوير والتعليم والتدريب ؛ • تنفيذ برامج لبناء وإصلاح الهياكل الأساسية للمدارس والجامعات ؛ • تطوير التدريب والمهارات المتخصصة في مختلف تخصصات الطب والصناعة الصيدلانية والإنتاج الأحيائي. • تطوير تعليم علمي وتكنولوجي متطور مع إنشاء مدرسة ثانوية في مجال العلوم والتكنولوجيا ؛ • وضع مناهج/برامج تركز على القيم والمعارف الذاتية، واللغات الرسمية، والعلوم والتكنولوجيا على جميع مستويات النظام التقني والهندسي والرياضي ؛ • تكييف البحث العلمي والتدريب المهني مع المهن والفرص الاقتصادية ؛	• **ضع نظام تعليمي قوي ومتماسك وشامل وتعزيز البحث العلمي من أجل نظام تعليمي أكثر تحديدا**

• تحسين التدريب والإدارة • والمعلمين ؛ • تعزيز الامتياز فى جميع مستويات التعليم ونوع التعليم على مستوى القطاع العام ؛ • وضع برامج لتكييف البحث العلمي والتدريب المهني مع المهن والفرص الاقتصادية ومرونة النظام، بما فى ذلك فرص التلمذة الصناعية المرنة فى مناطق النزاع ؛ • تعزيز التعليم التقني والمهني لإنتاج الموارد البشرية فى قطاعات النشاط وحرف المستقبل وقطاع الصناعة التحويلية ؛ • إنتاج كتلة حرجة من العمال المهرة ووكلاء الإدارة المتوسطة ؛ • تشجيع نشوء اقتصاد المعرفة والتكامل المصطنع ؛ • تطوير الهياكل الأساسية الحديثة والمتصلة على جميع مستويات المنظومة ؛ • تعزيز البحوث الأساسية وإعادة تطوير البحوث على المستوى الجامعي ؛ • تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحوث العلمية والتكنولوجية ؛ • تعزيز الاستخبارات الاقتصادية من خلال الربط الشبكي للذكاء المحلي (الجامعات، والتعاونيات المحلية، والمجتمع المدني، وما إلى ذلك).	
• تعزيز توفير الرعاية والخدمات الجيدة من خلال إنشاء هياكل صحية ذات منصات تقنية رفيعة المستوى للحد من عمليات الإجلاء الطبي؛ • آلية فعالة للوقاية من الأوبئة والأوبئة وإدارتها ؛ • الاستثمار الضخم في الموارد البشرية وتنميتها ؛ • مواصلة تفعيل نظام التأمين الشامل ضد الأمراض ؛ • تشجيع البحوث وإنتاج الأدوية التقليدية ؛ • تطوير الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية والأدوية التقليدية المحسنة ؛ • تنفيذ برنامج متكامل ومشترك بين القطاعات في مجال الوقاية والتثقيف الصحي والتغذوي ؛ • تنفيذ برامج تعزيز النظام الصحي ؛ • رقمنة النظام الصحي والاجتماعي ورقمنته (التطبيب عن بعد، RSU، إلخ)؛ • إنشاء مراكز لتطوير وإنتاج اللقاحات ؛ تعزيز قدرة النظام على مواجهة مخاطر الأزمات الصحية.	• **إنشاء نظام صحي حديث وتأمين السيادة الصحية للبلد**

• تحسين المرافق الصحية ونوعية الحياة في المدن ؛ • تعزيز حصول السكان ذوي الدخل المنخفض على السكن اللائق ؛ • الحكم الرشيد للتحضر بوصفه محركا للنمو الاقتصادي والتنمية ؛ • إطلاق برامج رئيسية لتحسين الموائل بهدف إتقان التحضر ؛ • الاستثمار الضخم في توافر ونوعية الخدمات العامة والهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وشبكة النقل ؛ • إنشاء عاصمة حديثة جديدة ؛ • الترويج لخطة حضرية مستقبلية ذات مبان شاهقة.	• **زيادة جاذبية المدن وتحديث مناطقنا الحضرية الكبيرة**
• مراعاة المنظور الجنساني كمبدأ توجيهي للحكم الرشيد في السياسات والإصلاحات العامة وفي الميزانيات، مع مراعاة سياق اللامركزية وعدم التركيز ؛ • إزالة القيود الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة ؛ • تعزيز مهارات وقدرات النساء والرابطات النسائية في عمليات منع نشوب الصراعات وحلها ؛ • مشاركة المرأة في إدارة المدينة، فضلا عن تدريبها واستقلالها المالي وحصولها على الأرض والائتمان ؛ • تحسين فرص حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني ؛ • تعميم التكنولوجيات المنزلية لمساعدة المرأة الريفية في أداء مهامها ؛ • إشراك المرأة في الدوائر الإنتاجية وتكافؤ فرص العمل وعوامل الإنتاج.	• هيئة الظروف المواتية لتمكين المرأة اقتصاديا وتيسير حصولها على الخدمات الصحية والتعليمية
• تشجيع حصول الشباب على فرص العمل والاستثمار الاجتماعي والاقتصادي والابتكار التكنولوجي والموارد اللازمة لتمويل الأعمال التجارية ؛ • تشجيع وتعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية - التعليمية للشباب ؛ • تهيئة الظروف المواتية لإدماج الشباب وتنميتهم عن طريق زيادة فرص ومسارات المشاركة ؛ • تشجيع الأنشطة البدنية والرياضية لتحسين رفاه السكان، والاندماج المهني، والتماسك الاجتماعي، وتكوين الثروة.	• جعل الشباب عوامل التغيير والوحدة الوطنية

• تعبئة ذكاء المغتربين من أجل التدريب الجامعي الوطني عن طريق وضع حوافز لتشجيع عودة الأدمغة ؛ • إشراك الماليين الذين يعيشون خارج البلد في عملية اللامركزية وفي تعبئة الموارد لتعزيز استثماراتهم في البلد ؛ • إشراك الماليين من الخارج في تحديد السياسات وتسييرها في مالي ؛ • تشجيع الشتات على الاستثمار المنتج، ولا سيما من خلال تفعيل الآلية • مرافق دعم الاستثمار الإنتاجي للمغتربين ؛ • تنفيذ سياسة لاجتذاب المواهب من المغتربين والاحتفاظ بها ؛ • إنشاء منطقة خاصة للمهاجرين ذوي المركز التفضيلي وقوانين حوافز الاستثمار ؛ • تشجيع استخدام القنوات الرسمية من جانب الماليين المقيمين في الخارج للتحويلات النقدية.	• **تشجيع مشاركة الماليين الذين يعيشون في الخارج في تنمية البلد**

الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل 5: تهيئة بيئة مستدامة وقادرة على التكيف

توجهات استراتيجية	الأهداف المحددة
• توطيد وتعزيز التعليم البيئي (النوعية: الجذابة والتفاعلية) بوصفه قيمة لا تنفصم لممارسة المواطن ؛ • بناء قدرة السكان والنظم الإيكولوجية والاقتصادية على الصمود من خلال تدابير التكيف والتخفيف للتصدي لآثار تغير المناخ ؛ • الإدارة المستدامة للموارد المائية على جميع المستويات ؛ • الحفاظ على البيئة المعيشية للمواطنين وتحسينها ؛ • تحسين إدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الأرضية والمائية؛ • مكافحة الجفاف والتصحر ؛ • إنشاء منشآت صناعية لاستعادة النفايات الصلبة وتجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية ؛ • تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي بشأن البيئة وإعادة تعزيز الدبلوماسية البيئية ؛ • تلبية الاحتياجات المائية، كماً ونوعاً، لمختلف قطاعات التنمية، مع احترام النظم الإيكولوجية المائية ؛ • تطوير إمكانية حصول الجميع على خدمات صحية مستدامة ؛ • دعم حفظ الغابات عن طريق التحريج وإعادة التحريج ؛	• تحسين إدارة البيئة والحفاظ عليها • تكثيف مكافحة تغير المناخ

• تعزيز الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأراضي والمياه ؛ • اعتماد تكنولوجيات الإنتاج والاستهلاك التي تحافظ على البيئة ؛ • كفالة التفكير الفردي والجماعي في التثقيف البيئي ؛ • المساهمة في التنمية المستدامة للبلد من خلال تدابير التكيف والتخفيف استجابة لآثار تغير المناخ.	

418. وسيتم تحقيق هذه الرؤية على مراحل خلال السنوات 40 القادمة من خلال استراتيجيات التنفيذ. ستؤدي هذه العملية إلى نهج تدريجي لتحديد أربع فترات مدتها عشر سنوات (2024-2033، 2034-2043، 2044-2053، 2054-2063)، الأهداف (الشاملة والمحددة) لكل فترة والاستراتيجيات التي سيتم تنفيذها.

419. ينقسم تنفيذ رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م إلى أربع مراحل مدتها عشر سنوات.

- سيكون الهدف العام للمرحلة الأولى (2024م-2033م) هو إعادة تأسيس الدولة والتحول الهيكلي للاقتصاد ووضع استراتيجيات في الحكومة والاستثمار وفقًا لذلك. ويهدف إلى تصحيح عناصر الضعف المرتبطة بانخفاض تنويع الإنتاج وتجهيز المنتجات المحلية. وسيواصل تطوير الهياكل الأساسية لدعم إنتاج الطاقة والتنمية الزراعية وفتح مناطق الإنتاج للتعجيل بتصنيع البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح هذه المرحلة خطة للاستجابة للأزمة المتعددة الأبعاد من خلال معالجة الأسباب الجذرية من أجل تعبئة حلول مبتكرة لتوطيد السلام والأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي في البلد، واستكشاف التمويل البديل، وتعزيز الحكم الرشيد. ويهدف إلى تطوير اقتصاد وطني متكامل حول الزراعة والصناعة الزراعية، من أجل تهيئة الشروط الأساسية للظهور الاقتصادي في مالي. وهذا سيضمن السيادة الغذائية والتغذوية، والبحوث واستغلال الموارد الطبيعية ومراقبة الطاقة. وينبغي أن تكون تنمية رأس المال البشري أيضا في صميم خطة الإصلاح لهذه المرحلة، من خلال إعادة تأسيس نظامنا التعليمي، قبل كل شيء، على أساس العلم والتكنولوجيا وقيمنا الذاتية، ولكن أيضا على أساس نظام صحي حديث يتسم بالكفاءة ويمكن للجميع الوصول إليه ؛

- ستركز المرحلة الثانية (2034م-2043م) على التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وسيكون الهدف خلال هذه الفترة هو مواصلة تعزيز إنجازات المرحلة الأولى، ولكن قبل كل شيء تمكين البلد من تحقيق النشوء الاقتصادي من خلال تعزيز أساس الاقتصاد من خلال التركيز على نقاط قوته المباشرة (الزراعة، التعدين،...). وستكرس هذه المرحلة أيضا لتنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وتطوير الصناعات الثقيلة وإدخال التكنولوجيات المتقدمة ؛
- والمرحلة الثالثة (2044م-2053م) هي المستوى العالي للتنمية البشرية، الذي يتمثل في تحسين رفاه سكان مالي على نحو مستدام من خلال القضاء على جميع أشكال الفقر. وسيكون الهدف على وجه التحديد، إلى جانب سياسات النمو والعمالة، زيادة وتعميم توافر ونوعية الخدمات الصحية والتعليم والتدريب والهياكل الأساسية (الطاقة والطرق ومياه الشرب وما إلى ذلك).
- المرحلة الرابعة (2054م-2063م): تتمثل السمة الرئيسية لهذه المرحلة في توطيد إنجازات المراحل السابقة. وسيتألف من التصنيع الذي يكتمل بتطور متسارع لقطاع الصناعة التحويلية، وتطوير متناسق لمجال الخدمات، ولا سيما في عناصره التجارية والنقل والسياحة، في بيئة محفوظة بشكل مستدام.

440. وسيتم تحقيق هذه الرؤية على مراحل خلال السنوات 40 القادمة من خلال استراتيجيات التنفيذ. ستؤدي هذه العملية إلى نهج تدريجي لتحديد أربع فترات مدتها عشر سنوات (2024م-2033م، 2034م-2043م، 2044م-2053م، 2054م-2063م)، الأهداف (الشاملة والمحددة) لكل فترة والاستراتيجيات التي سيتم تنفيذها.

441. ينقسم تنفيذ رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م إلى أربع مراحل مدتها عشر سنوات.

- يكون الهدف العام للمرحلة الأولى (2024م-2033م) هو إعادة تأسيس الدولة والتحول الهيكلي للاقتصاد ووضع استراتيجيات في الحكومة والاستثمار وفقًا لذلك. ويهدف إلى تصحيح عناصر الضعف المرتبطة بانخفاض تنويع الإنتاج وتجهيز المنتجات المحلية. وسيواصل تطوير الهياكل الأساسية لدعم إنتاج الطاقة والتنمية الزراعية وفتح مناطق الإنتاج للتعجيل بتصنيع البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح هذه المرحلة خطة للاستجابة للأزمة المتعددة الأبعاد من خلال معالجة الأسباب الجذرية من أجل تعبئة حلول مبتكرة لتوطيد السلام والأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي في البلد، واستكشاف التمويل البديل، وتعزيز الحكم الرشيد. ويهدف إلى تطوير اقتصاد وطني متكامل حول الزراعة والصناعة الزراعية، من أجل تهيئة الشروط الأساسية للظهور الاقتصادي في مالي. وهذا سيضمن السيادة الغذائية والتغذوية، والبحوث واستغلال الموارد الطبيعية ومراقبة الطاقة. وينبغي أن تكون تنمية رأس المال البشري أيضا في صميم خطة الإصلاح لهذه المرحلة، من خلال إعادة تأسيس نظامنا التعليمي، قبل كل شيء، على أساس العلم والتكنولوجيا وقيمنا الذاتية، ولكن أيضا على أساس نظام صحي حديث يتسم بالكفاءة ويمكن للجميع الوصول إليه ؛

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
1.1. **لذا: كن من بين الجيوش المحترفة في جميع أنحاء العالم** 1.1.1 . **تعزيز 1-1-**1. تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية إنتاج الأسلحة في ميدان الفضاء الجوي (طائرات الهليكوبتر القتالية، والقذائف العابرة للقارات، والطائرات بدون طيار، وما إلى ذلك) تعزيز الرادع	**1.1. SO: كن جيشًا محترفًا معترفًا به على المستوى القاري** 1.1.1. تطوير الإنتاج الصناعي للأسلحة الثقيلة واللوجستيات 1.1.2. تطوير إنتاج الأسلحة في المجال الفضائي الجوي 1.1.3. وضع رادع	**1.1. SO: تطوير القدرة الصناعية العسكرية** 1.1.1. تطوير إنتاج الذخائر والأسلحة الصغيرة 1.1.2. تعزيز التعاون العسكري مع البلدان المجاورة (تحالف دول الساحل ودول أخرى) 1.1.3. تعزيز الأمن والتنمية المنسقة للمناطق الحدودية 1.1.4. الحفاظ على قدرة قوات الدفاع والأمن على التفكير الاستراتيجي والترقب	**1.1. OS: لديها قدرات عسكرية قادرة على الدفاع عن السلامة الإقليمية** 1.1.1. بناء قدرات مخزونات النشر الاستراتيجي في مجال الموارد البشرية والمعدات المتقدمة 1.1.2. الشبكة الآمنة المثلى للإقليم 1.1.3. تعزيز قدرة مخزونات النشر الاستراتيجي على التوقع والتفكير الاستراتيجي 1.1.4. إقامة شراكات عسكرية جديدة مع القوى العسكرية من أجل تحسين الدفاع عن سيادة مالي 1.1.5. تطوير التعاون العسكري مع البلدان المجاورة (وكالة الفضاء الأوروبية ودول أخرى) 1.1.6. أمن وتنمية المنطقة الحدودية المشتركة 1.1.7. تشجيع جيش إنمائي (أنشطة اجتماعية - اقتصادية وصحية...)	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
			1.1. SO: القضاء على الإرهاب والتطرف العنيف 1.1.1.تعزيز آليات الإنذار المبكر لمنع وإدارة التمرد والصراعات وتعزيز السلام 1.1.2.زيادة التدريب المتخصص لقواتنا الدفاعية والأمنية لمواجهة التهديدات غير المتماثلة 1.1.3.تعزيز قوانين مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة 1.1.4.تطوير دبلوماسية دينية نشطة 1.1.5.بناء قدرة السكان المتضررين من الأعمال الإرهابية والتطرف العنيف على الصمود 1.1.6.إدخال الوظائف وإيجادها في مناطق النزاع	

ـالتوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
	1.3 .نظام التشغيل: استعادة وتوطيد التماسك الاجتماعي والعيش معا 1.3.1.وضع برنامج للتربية المدنية والأخلاقية 1,3,2. إعادة تقييم دور الشرعية التقليدية في إدارة الشركات وتسوية المنازعات 1.3.3.تحسين اللغات الوطنية 1.3.4.استعادة الحياة الجيدة للمجتمع، 1.3.5. تهيئة الظروف وفضاء للحوار المنظم الذي يسمح للأديان بالتدخل بطريقة أكثر دينامية وتضافرا بشأن القضايا الرئيسية 1.3.6.الحفاظ على الدين في وظائفه الاجتماعية والثقافية وتوطيد التسامح بين الطوائف وداخلها	1.2. إذن: بناء السلام والعيش معًا 1.2.1. بدء برامج وآليات دعم للسلام المستدام وتحسين العيش معا 1.2.2. تعزيز العيش معا بجميع أبعاده 1.2.3. بناء المرونة والتعايش السلمي 1.2.4. وضع برامج لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الحرب	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
			1.3.7. .1.3.7تعبئة التنوع الثقافي كوسيلة للانفتاح والحوار والتماسك 1.3.8..1.3.8 تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية، بما في ذلك الشباب والجماعات النسائية، على المشاركة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام 1.3.9. .1.3.9إنشاء آليات لترسيخ ثقافة السلام في جميع عمليات التنمية	II. UN PAYS BIEN GOUVERNE
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	2.1. نظام التشغيل: توطيد الحالة الاستراتيجية والإنمائية 2.1.1.تعزيز قيادة الدولة في إدارة القطاعات الاستراتيجية 2.1.2. . تمويل التنويع والابتكار المنتجين 2.1.3.تعزيز قدرة الدولة على توقع التغيرات الدورية والهيكلية (الذكاء الاقتصادي والرصد التكنولوجي) 2.1.4. **2.1.4.** تعزيز مساءلة المجتمع المدني والشرعية التقليدية بتطوير الاستخبارات الجماعية 2.1.5. تعزيز إدارة القطاعات الاستراتيجية	**2.1.** OS **نظام التشغيل: تحسين نظام تخطيط وإدارة التنمية الاقتصادية والمالية** 2.1.1 ناء حالة استراتيجية وتنموية **2.2.** تعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى الدولة **2.3.** إرساء أسس ديمقراطية شاملة وقائمة على المشاركة تعزيز القيادة السياسية في مهام التخطيط التطلعي والاستراتيجي **2.4.** إشراك المجتمع المدني والشرعية التقليدية ومساءلتهما في العملية الديمقراطية **2.5.** وضع ميثاق بشأن القضايا الوطنية الرئيسية **2.6.** تحسين إدارة القطاعات الاستراتيجية بالاشتراك مع القطاع **2.7.** الخاص (التعدين والنفط والطاقة والصحة والتعليم... إلخ) **2.8.** تطوير الشركات الوطنية للاستخراج والنقل والإنتاج والتجهيز في القطاعات الاستراتيجية التي يشارك فيها القطاع الخاص الوطني **2.9.** تنمية الخبرات الوطنية للقطاعات الاستراتيجية **2.10.** تعزيز آليات التنظيم الاقتصادي واستقرار وضع إطار الاقتصاد الكلي **2.11.** تحرير طاقات المجتمعات المحلية عن طريق تطوير مبادرات	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054-2063م
	الثروة المجتمعية			
	2.2. نظام التشغيل: تحسين نظام تخطيط وإدارة التنمية الاقتصادية والمالية 2.2.1. بناء قدرات نظام التخطيط 2.2.2. تعزيز النظام الإحصائي الوطني 2.2.3. التنفيذ الفعال لرؤية مالي 2063 والخطة الوطنية للتخطيط المكاني من خلال مواءمة سياسة الميزانية مع أهداف وثائق التخطيط هذه ومشاريعها التحويلية 2.2.4. تحسين إدارة المالية العامة	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
			2.2.5.تحسين اتساق السياسات العامة داخل القطاعات وفيما بينها 2.2.6.دمج القضايا السكانية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	2.2. نظام التشغيل: تزويد البلد بإدارة تتسم بالكفاءة والرقمنة والشفافية وسهولة الاستعمال 2.2.1. تعزيز العلاقة والثقة بين الإدارة العامة والمستعملين 2.2.2. مواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، 2.2.3. تحديث إدارة الموارد البشرية في التاج 2.2.4. مواصلة تعزيز إدارة الأداء في الإدارة 2.2.5. ضمان إجراء حوار اجتماعي منتظم يدمج التغيرات الحالية والمقبلة في عالم العمل	**2.3. OS : نظام التشغيل: جعل الإدارة العامة حديثة وفعالة** **2.3.1. تبسيط** ورقمنة جميع الإجراءات والعمليات الإدارية 2.3.2. بناء القدرات وتحسين إدارة الموارد البشرية في الإدارة 2.3.3. الفصل بين السلطات وعدم تسييس الإدارة العامة ؛ 2.3.4. تعزيز الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة في مجال الإدارة 2.3.5 .تعزيز الحوار الاجتماعي الدائم 2.3.6. استحداث آلية للمساءلة 2,3,7 أدوات الإدارة 2.3.8. الترويج لمناخ تجاري جذاب 2.3.9. تعزيز ثقافة المساءلة والمساءلة وتقييم السياسات العامة من خلال التثقيف وإذكاء الوعي وإضفاء الطابع الدستوري	

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	2.3. **:.**تحسين مصداقية العدالة وأدائها **2.3.1.** بناء نظام قانوني من أجل التنمية والتماسك الاجتماعي**.** **2.3.2.** الوفاء بالمعايير الدولية للعدالة والاحتجاز**.** **2.3.3.** تعميم الوصول إلى الخدمة العامة للعدالة ومكاتب المهن القانونية والقضائية **2.3.4.** تعزيز استقلال الجميع وإمكانية وصولهم إلى العدالة	2.4. **نظام التشغيل: تعزيز العدالة وحقوق الإنسان** **2.4.1.** توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان**.** **2.4.2.** التقريب بين الإدارات القضائية والجمهور**.** **2.4.3.** تعزيز التعاون بين نظام العدالة والسلطات التقليدية **2.4.4.** تحديث الخدمات القضائية ورقمنتها**.** **2.4.5.** تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد والجريمة المالية والإرهاب والمخدرات والجرائم السيبرانية والجريمة العابرة للحدود	

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**2.4. OS تأكيد قيادة مالي على الساحة الدولية** 2.4.1. تعزيز قيادة مالي على الساحة الأفريقية 2.4.2. تأكيد قيادة مالي لمشاركة أفريقيا في الكفاح من أجل إصلاح المؤسسات الدولية 2.4.3. زيادة بروز البلد في المؤسسات الدولية	**2.5. نظام التشغيل: تعزيز فعالية السياسة الخارجية** 2.5.1. تحسين القدرة على التفاوض والدفاع عن السيادة الوطنية على الساحة الدولية 2.5.2. تكاثر الشراكات وتنويعها استنادا إلى مبدأ الربح للجميع في الميادين الاقتصادية والثقافية والعلمية والدينية والبيئية 2.5.3. دمج احتياجات قطاع الأمن والدفاع في أولويات الدبلوماسية 2.5.4. تعزيز قيادة الدولة في تنسيق تدخلات الشركاء الخارجيين 2.5.5. تعزيز قيادة مالي على الساحة دون الإقليمية والإقليمية 2.5.6. تعزيز أشكال التكامل الجديدة حول قيم السيادة والدفاع عن مصالح البلدان المعنية	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**2.6 OS. تعزيز آليات الوقاية** 2.6.1. ثالثا - تعزيز الحوكمة الوقاية داخل الإدارات 2.6.2. ثقافة النزاهة الشاملة 2.6.3. تعزيز النظام المتكامل للإدارة المالية العامة 2.6.4. تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد	**2.6. نظام التشغيل: تعزيز وتوطيد مكافحة الفساد والجرائم المالية** 2.6.1. تعزيز الشفافية في إدارة عمليات حفظ السلام والممتلكات العامة ؛ 2.6.2. القمع المنهجي للفساد، ومعاقبة سوء الإدارة واسترداد الممتلكات المسروقة من خلال الممارسات الفاسدة. 2.6.3. رابعا - اتساق وترشيد نظام المراقبة ومكافحة الفساد 2.6.4. الرقمنة والحوسبة من خلال تنفيذ نظام متكامل للإدارة المالية العامة.	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**2.7. SO الأقاليم الناشئة المزدهرة والديناميكية** 2.7.1. تعزيز الموارد البشرية والسلطات المحلية وماليتها 2.7.2. تعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة على الصعيد الإقليمي 2.7.3. تحسين الموئل والبيئة المعيشية وتعزيز التواصل والتنقل في المجتمعات المحلية الإقليمية	**2.7. SO: تحسين الإدارة الإقليمية واللامركزية** 2.7.1. إعادة تعريف عملية اللامركزية مركزية الدولة، 2.7.2. بناء قدرات السلطات المحلية والخدمات الحكومية غير المركزة 2.7.3. تحسين الإدارة الإقليمية والمحلية 2.7.4. تنمية الاقتصادات الإقليمية والمحلية 2.7.5. تطوير التعاون اللامركزي 2.7.6. إعادة نشر الإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء الإقليم 2.7.7. تنفيذ برامج للتعجيل بالوصول إلى الوضع المدني، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة 2.7.8. تنفيذ السياسات والتشريعات المتعلقة بمشاركة الجمهور	

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
			في الحكم المحلي	

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**2.8. نظام التشغيل: تنظيف إدارة الأراضي** 2.8.1. زيادة حوسبة نظام الأراضي والمساحة وتجريده من الطابع المادي ؛ 2.8.2. احترام مهنة الأرض وفقا 2.8.3. استغلال الإمكانات الاقتصادية والضريبية للمجال والأرض 2.8.4. تعزيز قيادة الدولة في مجال الأراضي والإدارة العامة	**III.** اقتصاد قوي ومتقدم
3.1. نظام التشغيل: تعزيز الربط الشبكي الإقليمي الوطني والإقليمي 3,1,1 تعزيز أهمية الهياكل الأساسية للنقل لتعزيز دورها كمركز إقليمي للنقل 3.1.2 تعزيز البنية التحتية للاتصالات	**3.1. os تطوير البنية التحتية عالية التقنية** 3.1.1 تطوير بنية تحتية جديدة عالية التقنية 3.1.2 تطوير صناعة ملاحة جوية عالية الجودة	**3.1. ضمان إزالة العباءة الداخلية والخارجية من البلدان** 3.1.1. تطوير الوسائط العابرة ميناء دائم 3.1.2. نشر الهياكل الأساسية للنقل وتحسينها على النحو الأمثل لدعم القطاعات الاقتصادية ؛ 3.1.3. وضع نظام متكامل للنقل المتعدد الوسائط	**3.1. ضمان التطوير المتوازن لمختلف وسائط النقل** 3.1.1. صيانة وتحديث الهياكل الأساسية والمعدات النقل (الطرق والسكك الحديدية والممرات المائية الداخلية والمطار) 3.1.2. تطوير شبكة النقل البري الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمعية والممرات الرئيسية ؛ 3.1.3. إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية وإقليمية ؛ 3.1.4. ضمان ملاحة نهري النيجر والسنغال 3.1.5. تحسين القدرة الاستيعابية للمطارات وتطوير شركة نقل جوي ؛ 3.1.6. تطوير الهندسة المحلية من خلال استخدام المدخلات المحلية في إنتاج الهياكل الأساسية	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
	3.2. نظام التشغيل: زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني ومصايد الأسماك بشكل مستدام لضمان السيادة الغذائية والتغذوية في مالي **3.2.1. تطوير** المرافق الزراعية والهياكل الأساسية، مستدامة وآمنة وقادرة على التكيف مع تغير المناخ 3.2.2. الحد من ضعف الأداء الزراعي من خلال التعجيل بإصلاح قطاع الحبوب 3.2.3. تكثيف الميكنة باقتناء معدات حديثة تتكيف مع المناطق الزراعية الإيكولوجية 3.2.4. دمج السياسة الزراعية في استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية 3.2.5. تعزيز أنشطة البحث والتدريب لتطوير تكنولوجيات وتقنيات الإنتاج لأغراض التنمية الريفية 3.2.6. زيادة الإنتاجية بأنواع عالية الغلة وتحسين الوصول إلى الأسواق 3.2.7. التمويل الفعال للزراعة	**3.2. نظام التشغيل: جعل مالي قوة زراعية لضمان الأمن الغذائي** 3.2.1. زيادة المحركات الزراعية عن طريق تركيب وحدات التصنيع 3.2.2. تعزيز التكامل الصناعي للقطاع الزراعي 3.2.3. زيادة تطوير التكنولوجيات والابتكارات المكيفة وضمان توسيع نطاقها 3.2.4. القضاء على الطاعون الحيواني الصغير وتكثيف مكافحة الأمراض الحيوانية وحيوانات المنشأ وزيادة إنتاج اللقاحات وبيعها على المستويين دون الإقليمي والدولي 3.2.5. ضمان الائتمان الزراعي	**3.2. نظام التشغيل: تعزيز القدرة التنافسية لصادرات الأغذية الزراعية** 3.2.1. توطيد الاستدامة في نموذج التنمية الزراعية 3.2.2. ترشيد استهلاك الطاقة الزراعية 3.2.3. تطوير القطاعات الناشئة ذات القيمة العالية في مجال الأغذية والتغذية والقطاعات التنافسية في إطار السوق العالمية	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
		3.2.6. تكثيف الإنتاج الواسع النطاق للقطاعات الزراعية الإنتاجية القادرة على المنافسة بما يكفل زيادة دخل المنتجين وإمكانية الوصول إلى المنتجات وتقييم الإنتاج على جميع المستويات لتقليل الخسائر إلى أدنى حد 3.2.7. ضمان القدرة التنافسية للمنتجات الحيوانية في جميع الأسواق 3.2.8. تعزيز المهارات البشرية وتشجيع البحث والابتكار في الصناعة الزراعية 3.2.8. تعزيز المهارات البشرية وتشجيع البحث والابتكار في الصناعة الزراعية	3.2.8. تنفيذ سياسات الإصلاح الزراعي والحكومة من أجل أمن الأراضي وأمن المنتجين والإنتاج الزراعي 3.2.9. الإدارة المستدامة للنفايات الزراعية والحيوانية واستعادتها 3.2.10. تعزيز تنظيم المشاريع الزراعية	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**3.3. نظام التشغيل: تنويع وإدماج التعدين في الاقتصاد** 3.3.1. تعزيز المعارف ورسم خرائط الإمكانات التعدينية والجيولوجية لباطن أرض مالي 3.3.2. تكثيف البحوث المتعلقة بالتعدين في جميع أنحاء الإقليم الوطني ؛ 3.3.3. تطوير التدريب على حرف التعدين والتعدين (مدرسة التعدين) ؛ 3.3.4. تحسين الإشراف على عقود التعدين وتعزيز الرقابة القطاعية المستقلة ؛ 3.3.5. تعزيز الشراكة بين شركات التعدين والمؤسسات الخاصة في مالي ؛ 3.3.6. إضفاء الطابع الأخلاقي على حيازة تراخيص البحث والاستكشاف والتعدين ؛ 3.3.7. حفز إنشاء مؤسسات تعدين محلية صديقة للبيئة ؛ 3.3.8. تنظيم أنشطة تعدين الذهب التقليدية وتطوير المنجم الصغير ؛ 3.3.9.) ب (تعزيز البحوث المتعلقة بالمعادن الاستراتيجية واستغلالها ؛ 3.3.10. رصد وإصلاح مواقع الألغام بعد الاستغلال ؛ 3.3.11. تطوير الهياكل الأساسية لتجهيز التعدين ؛ 3.3.12. تنويع إنتاج التعدين	

مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	نظام التشغيل: ضمان أمن الطاقة 3.2. 3.2.1. زيادة تطوير إمدادات الطاقة الكهربائية 3.2.2. زيادة إنتاج الطاقة المتجددة 3.2.3. التنمية الصناعية لوسائل إنتاج الطاقة المتجددة 3.2.4. استغلال الإمكانات الأخرى من حيث موارد الطاقة	**3.4. نظام التشغيل: زيادة قدرة الطاقة في البلاد** 3.4.1. تنظيف إدارة قطاع الطاقة 3.4.2. تعزيز مزيج الطاقة عن طريق زيادة إنتاج المياه وتطوير طاقات أخرى منخفضة التكلفة مثل الطاقة النووية 3.4.3. إقامة روابط مع البلدان الأخرى 3.4.4. تعزيز مشاريع تنمية القدرات وتعزيز شبكات الكهرباء 3.4.5. تطوير البحوث وتنفيذ برامج تطوير الطاقة المتجددة 3.4.6. تمويل تيسير وتطوير إنتاج الطاقة على نطاق صغير 3.4.7. تصميم وتنفيذ خطة رئيسية لتنمية القطاع مدتها عشر سنوات	
3.4. نظام التشغيل: توطيد عملية التصنيع 3.4.1. ثالثا - تعزيز القدرة التنافسية للمواقع الصناعية 3.4.2. دعم تطوير الشركات التي تقدم حلولاً لصناعة المستقبل	**3.4. نظام التشغيل: تطوير الصناعة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.** 3.4.1. ضمان القدرة التنافسية والمنتجات المصنعة ؛ 3.4.2. توطيد الصناعات الثقيلة وتنويعها ؛ 3.4.3. توطيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية والمناطق الزراعية ؛ 3.4.4. الحفاظ على القدرة التنافسية لصناعة التكنولوجيا 3.4.5. تكثيف الإنتاج الصناعي القائم على قطاعات التكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية	**3.4. نظام التشغيل: جعل الصناعة محرك الاقتصاد** 3.4.1. تكثيف التحول صناعة المنتجات المحلية، 3.4.2. تعزيز الصناعات الثقيلة ؛ 3.4.3. تعزيز الأقطاب الاقتصادية الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية والمناطق الزراعية ؛ 3.4.4. دمج التوحيد القياسي والنوعية والملكية الصناعية	**3.5. نظام التشغيل: ضمان التحول الصناعي للاقتصاد** 3.5.1. ترويج الصناعات المحلية لتجهيز المنتجات استنادا إلى سلاسل الناقلين ؛ 3.5.2. تهيئة بيئة مواتية لنمو قطاع الصناعة التحويلية وتنميته ؛ 3.5.3. تعزيز الصناعات الاستخراجية مع تحويل المعادن ؛ 3.5.4. زيادة البحث والتطوير في منتجات/عمليات التصنيع 3.5.5. تطوير الأقطاب الاقتصادية الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية والمناطق الزراعية مع التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانات العالية والعمالة، والبناء على المزايا النسبية والموارد الطبيعية لكل منطقة. 3.5.6. تشجيع الانتقال إلى الإنتاج الصناعي للمنتجات الحرفية ذات الإمكانات الكبيرة 3.5.7. تكثيف التوحيد القياسي والنوعية والملكية الصناعية ؛ 3.5.8. وضع وتنفيذ سياسات تنمية صناعات إعادة تدوير النفايات في المناطق الحضرية	

مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**3.5. نظام التشغيل: أن تصبح مركزًا تكنولوجيًا في إفريقيا** 3.5.1. بناء القدرات الجامعية لتعزيز مهارات الذكاء الاصطناعي وقدراته	**3.5. نظام التشغيل: جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رافعة للنمو** 3.5.1. جعل القدرات الرقمية والتكنولوجية عاملاً رئيسياً في القدرة التنافسية وتحديث الشركات وتطوير قطاعات وحرف جديدة	3.6. نظام التشغيل: ضمان ثورة رقمية 3.6.1. تطوير الصناعة الرقمية المحلية 3.6.2. تطوير الهياكل الأساسية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إليها ؛ 3.6.3. تصميم بنية تحتية وطنية للبيانات الجغرافية المكانية ؛	

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
	3.5.2. توسيع نطاق ابتكارات الذكاء الاصطناعي التي تلبي احتياجات الزراعة والصناعة والخدمات 3.5.3. تطوير مراكز البحث والابتكار ودعم بدء التشغيل 3.5.4. تطوير مجموعات تنافسية لإنتاج تكنولوجيات المعلومات	3.5.2. ضمان نقل التكنولوجيا في مجالات التكنولوجيا النانوية والروبوتات والجيوماتيكا والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات الرئيسية ؛ 3.5.3. مواصلة البحوث الأساسية والتطبيقية في هذا القطاع ؛ 3.5.4. تفعيل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال إدماج البيانات الجغرافية المكانية والإحصائية ؛ تفعيل البرنامج الفضائي الوطني بإطلاق السواتل	3.6.4. تنفيذ برنامج وطني للفضاء 3.6.5. الاستفادة من ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي لتحسين نظم التعليم والصحة والنقل والتجارة والحكومة والإدارة ؛ 3.6.6. دعم رقمنة الاقتصاد 3.6.7. تطوير الهياكل الأساسية المتقدمة للاتصالات لتيسير نشر المعلومات ونمو التجارة الإلكترونية. 3.6.8. توقع الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية لتنمية الذكاء الاصطناعي	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**3.6. ضمان القدرة التنافسية للمنتجات المحلية** 3.6.1. تشجيع هجرة السياحة الحرفية والمؤسسات الثقافية إلى القطاع الصناعي 3.6.2. تكثيف إنتاج السلع والخدمات الثقافية المالية للاستهلاك المرتفع على الصعيدين الوطني والدولي 3.6.3. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية تنفيذ سياسات لتعزيز قدرات القطاع غير الرسمي على نمو تنظيم المشاريع، بما في ذلك عن طريق تحسين الإنتاجية	**3.7. نظام التشغيل: جعل الحرف اليدوية والسياحة والثقافة عاملاً من عوامل التنمية** 3.7.1. دعم المبادرات السياحية التي تعزز الثقافة والتقاليد والحرف المحلية 3.7.2. تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية 3.7.3. إعادة تأهيل التراث الثقافي الوطني 3.7.4. تعزيز الدبلوماسية الثقافية 3.7.5. تطوير الهياكل الأساسية لدعم قطاع السياحة والثقافة والحرف (القرى الحرفية والمراكز الحرفية وما إلى ذلك) 3.7.6. تحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية والتنظيمية في القطاعات الحرفية والسياحية والثقافية ؛ 3.7.7. تنمية صناعة السياحة 3.7.8. زيادة إنتاج وإنتاجية المشاريع الحرفية والسياحية والثقافية مصاحبة القطاع غير الرسمي بمنطق حافز، تدريجي ومتكيف مع طبيعة الجهات الفاعلة	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
	3.8. تنويع مصادر التمويل الاقتصادي 3.8.1. تعزيز تعبئة الموارد الداخلية) الوفورات استغلال المنافذ الضريبية، التحول المالي...) 3.8.2. تعزيز مصادر التمويل الداخلي الأخرى (الملكية الشعبية، والشراكة، ونقل المهاجرين...) ؛ 3.8.3. تنفيذ استراتيجية فعالة للديون ؛ 3.8.4. توفير التعليم المالي للجهات الفاعلة الاقتصادية ؛	**3.7. OS تحديث الفضاء المالي** 3.7.1. إنشاء مركز مالي إقليمي أو قاري 3.7.2. وضع إطار تنظيمي وتطوير القدرات البشرية لعمليات أسواق رأس المال	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
		3.7.3. وضع وتنفيذ سياسات حصيفة للاقتصاد الكلي من أجل نمو أسواق رأس المال 3.7.4. توافر نظام مالي مبتكر وفعال يشمل المصارف الاستثمارية ومصارف التنمية والبورصة	- 3,8,5 تهيئة الظروف لتحسين إمكانية حصول المؤسسات على التمويل المصرفي ؛ 3,8,6 -استغلال مصادر خارجية جديدة للتمويل، بما في ذلك مصرف التنمية الجديد	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
IV. رابعا - هاي التنمية البشرية	**4.1. زيادة جاذبية المناطق الناقصة السكان والمحرومة** 4.1.1. اعتماد استراتيجيات التنمية الاقتصادية عن الفرص والمنافع التي تتيحها الأقاليم 4.1.2. تزويد المناطق التي تعاني من نقص السكان بالموارد البشرية اللازمة لاستغلال إمكاناتها 4.1.3. تنمية فرص العمل في القطاعات الطويلة الأجل في المناطق الناقصة السكان والمحرومة 4.1.4. تيسير نشوء أقاليم قابلة للبقاء وتنافسية ومستدامة في مجال التنمية 4.1.5. مراعاة متغيرات من قبيل النمو الديمغرافي والهيكل السكاني في تخطيط التنمية (في الأجلين القصير والطويل) على جميع المستويات وفي جميع القطاعات ؛ 4.1.6. تشجيع مشاركة جميع الجهات الفاعلة والسلطات العامة نفسها في إدارة المسائل الديمغرافية ومسائل التحضر والتخطيط المكاني ؛ 4.1.7. تعزيز إطار تنسيق وكفالة اتساق السياسات العامة بوجه عام والسياسات السكانية والسياسات المتعلقة بالهجرة والتحضر بوجه خاص ؛ 4.1.8. تعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية والأقاليم، والهيئات الشعبية للرقابة ومشاركة المواطنين	**4.1. إنشاء أقطاب اقتصادية حقيقية للتنمية الإقليمية** 4.1.1. تعزيز تنمية التيريتو مع اللامركزية الأكثر فعالية، مما يجعل المنطقة محور الاتساق الإقليمي من خلال المشاركة 4.1.2. تنفيذ آليات حقيقية لتنمية الشبكات والأقاليم استنادا إلى الخصائص والفرص الإقليمية التي يتيحها كل إقليم - إقليم 4.1.3. مواصلة تنمية رأس المال البشري في جميع المناطق من خلال استمرارية العمل الاجتماعي 4.1.4. منح المناطق الرئيسية في البلاد تقنيات 4.1.5. توفير الهياكل الأساسية والمعدات الهيكلية للمناطق 4.1.6. إنشاء شبكة حضرية متعددة الأقطاب قادرة على ضمان إقامة شبكات وإدارة أفضل للمناطق، مع تعزيز التحالفات بين المدن والبلدان 4.1.7. تعزيز ممرات المرور لضمان التكامل دون الإقليمي على نحو أفضل 4,1,8	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**4.1. SO: تعزيز ثقافة المواطن** 4.2.1. دعم إجراءات المواطنين المبدعين 4.2.2. تطوير المواطنة البشرية منذ سن مبكرة 4.2.3. تعزيز التربية المدنية الأخلاقية والوطنية القائمة على القيم والحكم الرشيد 4.2.4. بناء أطر الإنتاج المشترك بين الإدارات والمواطنين 4.2.5. تعزيز الابتكار التعاوني والذكاء الجماعي	**4.2. OS: خلق مواطن مالي يتمتع بفضائل إنسانية واجتماعية وصفات عالية** 4.2.1. تعزيز المواقف والمعارف والممارسات بشأن قيم ومبادئ الجمهورية والديمقراطية واحترام رموز الدولة واحترام النصوص التي تحكم حياة الأمة 4.2.2. تعزيز التربية المدنية الأخلاقية والوطنية القائمة على احترام القيم العامة والإدارة الجيدة للأعمال التجارية. 4.2.3. تعزيز تعليم المواطنة في النظام الأكاديمي 4.2.4. تحسين التنسيق والبحث والتعزيز المؤسسي في مجال المواطنة والتربية المدنية 4.2.5. تنظيم المحتوى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات 4.2.6. تعزيز مشاركة المواطنين بجعل كل مواطن فاعلا في أراضيها	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**4.3. نظام التشغيل: بناء الاقتصاد الاجتماعي** 4.3.1. تنمية تنظيم المشاريع الاجتماعية 4.3.2. تعزيز آليات مكافحة الاستبعاد الاجتماعي 4.3.3. تعزيز آليات التوزيع 4.3.4. إنشاء مراكز للبحث والتطوير من أجل الابتكار الاجتماعي	**4.3. الحد من التفاوت الاجتماعي والفقر** 4.1.1. تنفيذ حد أدنى للحماية الاجتماعية يعزز المرونة والإدماج ويجسد التضامن بين المواطنين 4.1.2. تعزيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء الإقليم 4.1.3. تعزيز الآليات المالية الشفافة، مع نظام للمساواة من أجل مكافحة التفاوتات الإقليمية على نحو أفضل 4.1.4. زيادة الجهود الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
	4.4. نظام التشغيل: خلق وظائف لائقة 4.4.1. تكييف مهارات وكفاءات القوى العاملة مع طلب المؤسسات والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى 4.4.2. الاستثمار الضخم في التدريب المهني وإمكانية توظيف الشباب والنساء والضعفاء 4.4.3. تهيئة فرص العمل وتعزيز تنظيم المشاريع بين الشباب والنساء والضعفاء 4.4.4. تحسين المهارات اللازمة لبناء القدرات ونظم المعرفة التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتدعمها 4.4.5. تحسين جمع وإدارة بيانات بطالة الشباب والعمالة الناقصة	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**4.4. تعزيز البحث العلمي من أجل نظام تعليمي أكثر تخصصا** 4.4.1. تعزيز التخصص العلم والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والمحلي 4.4.2. ضمان إنتاج كتلة حرجة من العمال المهرة وموظفي الإدارة المتوسطة 4.4.3. تعزيز نشوء اقتصاد المعرفة 4.4.4. تطوير الهياكل الأساسية الحديثة المتصلة بجميع مستويات النظام 4.4.5. تعزيز البحوث الأساسية والبحث والتطوير على المستوى الجامعي 4.4.6. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ميدان البحوث العلمية والتكنولوجية 4.4.7. تعزيز الاستخبارات الاقتصادية من خلال الربط الشبكي بين الهياكل الأساسية المحلية (الجامعات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني وما إلى ذلك)	**4.1. وضع نظام تعليمي جيد الأداء ومتماسك وشامل للجميع** 4.1.1. تعزيز أسبقية الدراية الفنية نقل بسيط للمعرفة 4.1.2. تطوير الروابط بين الجامعات والأعمال لمساعدة الخريجين في العثور على وظائف 4.1.3. الاتساق بين البحث والتطوير والتعليم والتدريب 4.1.4. تعزيز التعليم التقني والمهني لإنتاج الموارد البشرية في قطاعات المستقبل والحرف والصناعة التحويلية 4.1.5. تنفيذ برامج بناء وإصلاح الهياكل الأساسية للمدارس والجامعات بوجه عام وبرامج تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بوجه خاص 4.1.6. تطوير التدريب والمهارات المتخصصة في مختلف تخصصات الطب والصناعة الصيدلانية والإنتاج الحيوي 4.1.7. تطوير تعليم علمي وتكنولوجي متطور مع إنشاء مدارس ثانوية للتفوق في مجال العلم والتكنولوجيا 4.1.8. وضع مناهج/مناهج دراسية تركز على القيم والمعارف الذاتية، واللغات الرسمية، والعلوم والتكنولوجيا على جميع مستويات نظام العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات 4.1.9. تكييف البحث العلمي والتدريب المهني مع المهن والفرص الاقتصادية 4.1.10. تحسين تدريب المعلمين وإدارتهم 4.1.11. تعزيز التفوق في جميع مستويات التعليم ونوع التعليم على مستوى القطاع العام 4.1.12. وضع برامج للتكيف وبناء القدرة على التكيف، بما في ذلك فرص التعلم المرنة في مناطق النزاع	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
	4.1. نظام التشغيل: بناء نظام صحي حديث 4.1.1. تعزيز توفير الرعاية والخدمات الجيدة من خلال إنشاء هياكل صحية ذات منصات تقنية رفيعة المستوى للحد من عمليات الإجلاء الطبي 4.1.2. الوقاية من الأوبئة والأوبئة وإدارتها بفعالية 4.1.3. الاستثمار الضخم في الموارد البشرية وتنميتها	**4.4. نظام التشغيل: ضمان سيادة البلاد** 4.4.1. مراكز التنمية إنتاج اللقاحات 4.4.2. تطوير إنتاج العقاقير 4.4.3. تعزيز التطبيب عن بُعد 4.4.4. مواصلة برامج تعزيز النظام الصحي	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	4.4.5. زيادة تعزيز المنهاج التقني للهياكل الصحية 4.4.6. زيادة تطوير الصناعات الصيدلانية 4.4.7. تعزيز قدرة النظام على مواجهة مخاطر الأزمات الصحية	4.1.4. مواصلة تفعيل نظام التأمين الصحي الشامل ؛ 4.4.1. تعزيز البحوث والإنتاج في مجال الطب التقليدي 4.4.2. تطوير الإنتاج المحلي للعقاقير الأساسية والأدوية التقليدية المحسنة 4.1.5. تنفيذ برنامج متكامل وشامل لعدة قطاعات في مجال الوقاية الصحية والتغذوية والتثقيف 4.1.6. وضع برامج لتعزيز النظام الصحي 4.1.7. رقمنة النظام الصحي والاجتماعي ورقمنته (التطبيب عن بعد، RSU،...)	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**4.4. نظام التشغيل: تحديث نطاقنا الواسع** 4.4.1. البرامج الرئيسية مستمرة تحسين الإسكان من منظور الإدارة الحضرية 4.4.2. مواصلة الاستثمار في توفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وشبكة النقل ونوعيتها 4.4.3. إنشاء رأس مال جديد 4.7.1. تعزيز خطة التحضر المستقبلية مع المباني الشاهقة	**4.7. نظام التشغيل: زيادة جاذبية المدن** 4.7.1. تحسين المرافق الصحية ونوعية الحياة في المدن 4.7.2. ضمان حصول السكان ذوي الدخل المنخفض على السكن اللائق 4.7.3. تحسين إدارة التحضر لجعله محركا للنمو الاقتصادي والتنمية 4.7.4. إطلاق برامج رئيسية لتحسين الموائل للسيطرة على التحضر 4.7.5. الاستثمار الضخم في توافر ونوعية الخدمات العامة والهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وشبكة النقل	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**4.8 .نظام التشغيل: تهيئة الظروف لتمكين المرأة اقتصاديا** 4.8.1.نوع الجنس كمبدأ توجيهي للخير الحكم في السياسات العامة والإصلاحات والميزانيات، مع مراعاة سياق اللامركزية وعدم التركيز 4.8.2. إزالة القيود الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة 4.8.3. تعزيز مهارات وقدرات النساء والرابطات النسائية في عمليات منع نشوب الصراعات وحلها	

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	4.8.4. مشاركة المرأة في إدارة المدينة، فضلا عن تدريبها واستقلالها المالي وحصولها على الأرض والائتمان. 4.8.5. تحسين فرص حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني 4.8.6. تعميم التكنولوجيات المنزلية للتخفيف من مهام المرأة الريفية 4.8.7. إدماج المرأة في الدوائر الإنتاجية وتكافؤ فرص العمل وعوامل الإنتاج	
مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	**4.9. OS: اجعل الشباب عوامل التغيير والوحدة الوطنية** 4.9.1. ضمان حصول الشباب على فرص العمل والحصول على الخدمات الاجتماعية والاجتماعية ، والابتكار التكنولوجي، والموارد اللازمة لتمويل المشاريع 4.9.2. تعزيز وتعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية - التعليمية للشباب 4.9.3. تعزيز إدماج الشباب وتنميتهم عن طريق مضاعفة الفرص ومسارات المشاركة 4.9.4. تعزيز الأنشطة البدنية والرياضية لتحسين رفاه السكان والإدماج المهني والتماسك الاجتماعي وتكوين الثروة	

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
	4.10. نظام التشغيل: تشجيع مشاركة الماليين المقيمين في الخارج في تنمية البلد 4.10.1. حشد المثقفين من الشتات لتوحيد الجامعة الوطنية بتقديم حوافز لتشجيع عودة 4.10.2. مشاركة الماليين الذين يعيشون في الخارج في عملية اللامركزية وفي تعبئة الموارد لتعزيز استثماراتهم في البلد 4.10.3. إشراك الماليين من الخارج في تعريف السياسات وتنفيذها في مالي 4.10.4. تشجيع الشتات على الاستثمار الإنتاجي، ولا سيما من خلال تفعيل آلية «تسهيلات دعم الاستثمار الإنتاجي للمغتربين» 4.10.5. تنفيذ سياسة لاجتذاب مواهب المغتربين والاحتفاظ بها 4.10.6. إنشاء منطقة خاصة للمهاجرين ذوي المركز التفضيلي وقوانين حوافز الاستثمار 4.10.7. تشجيع استخدام القنوات الرسمية من جانب الماليين المقيمين في الخارج للتحويلات النقدية	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
5.1. نظام التشغيل: تعزيز مكافحة آثار تغير المناخ 5.1.1. تعزيز التعليم كقيمة أساسية لممارسة المواطن 5.1.2. ضمان قدرة السكان على التكيف من خلال تدابير التكيف والتخفيف للتصدي لآثار تغير المناخ 5.1.3. توحيد الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات 5.1.4. التوطيد المستدام للحفاظ على البيئة ورفاه السكان 5.1.5. توحيد عمليات الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والتنوع البيولوجي 5.1.6. دال -	**5.1. تكثيف مكافحة تغير المناخ** 5.1.1. ضمان التفكير الفردي والثنائيات والتثقيف البيئي الجماعي 5.1.2. المساهمة في التنمية المستدامة للبلد من خلال تدابير التكيف والعمل للتصدي لآثار تغير المناخ 5.1.3. تحسين حماية الموارد المائية من مختلف أنواع التلوث. 5.1.4. ضمان الحفاظ على البيئة ورفاه السكان 5.1.5. تعزيز عمليات الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الأرضية والمائية والتنوع البيولوجي 5.1.6. استمرار الممارسات الجيدة لهيئات الإحصاء الأوروبية	**5.1. نظام التشغيل: تكثيف مكافحة آثار تغير المناخ** 5.1.1. تشجيع التثقيف البيئي الجذاب والتفاعلي 5.1.2. بناء قدرة النظم الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية على مواجهة آثار تغير المناخ 5.1.3. تلبية الاحتياجات المائية، كماً ونوعاً، لمختلف القطاعات الإنمائية، وضمان احترام النظم الإيكولوجية المائية 5.1.4. تطوير إمكانية حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي المستدامة 5.1.5. دعم حفظ الغابات عن طريق التحريج وإعادة التحريج 5.1.6. تعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه اعتماد تكنولوجيات إنتاج واستهلاك غير ضارة بالبيئة	**5.1. نظام التشغيل: إدارة البيئة والحفاظ عليها وتعزيز التنمية المستدامة** 5.1.1. تعزيز التعليم البيئي الجيد 5.1.2. كفالة الإدارة المستدامة للموارد المائية 5.1.3. الحفاظ على البيئة المعيشية لجميع المواطنين وتحسينها 5.1.4. ضمان إدارة أفضل للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الأرضية والمائية 5.1.5. إنشاء منشآت صناعية لاستعادة النفايات الصلبة وتجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية 5.1.6. تعزيز التعاون الدولي ودون الإقليمي والثنائي بشأن البيئة وتعزيز الدبلوماسية البيئية 5.1.7. تعزيز السياحة البيئية في مناطق الحفظ 5.1.8. وجود نظام فعال لمراقبة نوعية الهواء والتربة والمياه 5.1.9. تعزيز مرافق إدارة النفايات الصلبة والسائلة للحد من الظروف غير الصحية على أساس مستدام 5.1.10. تنظيم وتطوير القطاع الفرعي للصرف الصحي من خلال بناء قدرات المجتمعات المحلية والسكان الإقليميين في مجال سلاسل القيمة 5.1.11. التعجيل بالحصول المأمون على خدمات مياه الشرب للجميع ؛	بيئة محتفظة

التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م
				توحيد الممارسات الجيدة لهيئة الإحصاء الأوروبية
	. نظام التشغيل: بناء المرونة في سياق تغير المناخ 5.1.1.تحسين إدماج تدابير إدارة المخاطر والكوارث والتكيف مع تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية القطاعية وعمليات التخطيط والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي 5.1.2. بناء قدرة السكان على مواجهة آثار تغير المناخ	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها	مواصلة برامج العمل وتوطيدها

المرحلة 4: توحيد 2054م-2063م	المرحلة 3: التنمية البشرية 2044م-2053م	المرحلة 2: التخصص 2034م-2043م	المرحلة الأولى: إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحول الهيكلي 2024م-2033م	التوجهات الاستراتيجية الطويلة الأجل
			5.1.1. تحسين نظام المعلومات المناخية وغير ذلك نظم الإنذار المبكر بالأخطار والكوارث الكبرى 5.1.2. تعزيز الهياكل الأساسية والمعدات الطويلة الأجل للمراقبة والتنبؤ 5.1.3. بناء قدرات الجهات الفاعلة بشأن قضايا المناخ وفي تعبئة الموارد من أجل التمويل المتعلق بالمناخ بمشاركة برامج الحلول (القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية) 5.1.4. عكس اتجاهات تدهور الأراضي لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي للحد من الفقر والضعف 5.1.5. تعزيز المعدات الكفؤة فى استخدام الطاقة كبديل لاستخدام الأخشاب 5.1.6. مكافحة طمس المجاري المائية والمراعي والطرق البرية والنهرية والآفات المائية وتغير المناخ 5.1.7. تعزيز مكافحة الجفاف والتصحر	

رؤية مالي

2063

الجزء 4
استراتيجية تنفيذ الرؤية

IV. الجزء 4: استراتيجيات تنفيذ الرؤية

442. وسيتعين على مرحلة التنفيذ إيجاد الأدوات اللازمة لتعزيز ملكية هذه الرؤية من جانب مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص .هذا هو الشرط الأساسي لضمان فرص تحقيق الرؤية التي تريدها مالي بحلول عام 2063م.

4.1. مبادئ وإطار التنفيذ

443. ويتألف التشغيل مما يلي:

- ضمان تقاسم الرؤية على نطاق واسع وبالتالي إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتقدير نتائجها .ويجب بذل جهد خاص في مجال الإعلام والمشاركة من أجل المسؤولين عن وضع السياسات العامة ؛
- المساعدة على إعلام القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها ؛
- ترجمة توجهات السياسات من الرؤية إلى استراتيجيات تنفيذية.
- وتشمل مبادئ التنفيذ ما يلي:

- مبادئ الواقع والبراغماتية والتقدمية

444. يجب أن يستند التشغيل إلى عملية مزدوجة: إقامة مواجهة بين الإجراءات المتخذة أو المتوخاة وأهداف الرؤية بهدف تحقيق صياغة وتوافق تدريجيين بين البرامج الجاري تنفيذها (التي تؤثر بالضرورة على واقع البلد وتطوره) والبرامج الجديدة التي قد تخرج عن الرؤية .وينبغي أن يوجه هذا المبدأ صياغة المشاريع وبرمجتها.

- مبدأ النهج التشاركي والشامل

445. ويستند التشغيل إلى نهج تشاركي وشامل .وينبغي النظر إليها على أنها عملية حوار وإشراك جميع الذين سيتأثرون بالاستراتيجيات .ويجب أن تمكن جميع الجهات الفاعلة الوطنية من المساهمة في استراتيجيات التنمية . وهذا شرط ضروري لملكية السياسات الإنمائية واستيعابها .في الواقع، حتى لو كان للدولة دور أساسي في تفعيل الرؤية الوطنية، فلا يمكن أن تندرج ضمن مجال الحكومة وحدها .ولذلك يجب تصميمه بحيث يأخذ في الاعتبار جميع الجهات الفاعلة في المجتمع، العامة والخاصة.

- **تعبئة أصحاب المصلحة والتزامهم السياسي**

446. إن اختيار مستقبل مرغوب فيه واستراتيجية تحقيقه هما عمليتان سياسيتان بارزتان .فالسلطات العامة والأحزاب السياسية متورطة بالضرورة.

447. وتصبح المخاطر ودور اللاعبين أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بوضع وثيقة عن التوقعات الطويلة الأجل، ولكن أيضا لاتخاذ تدابير محددة وتشغيلية قد تؤدي إلى تغييرات في الأولويات والتحديات التي تواجه السياسات والممارسات وأحيانا المصالح القصيرة الأجل.

448. ولذلك يتطلب تفعيل الرؤية إقناع وتعبئة الجهات الفاعلة السياسية، التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على توجهات واختيارات الأولويات والبرامج الإنمائية للبلد .لكن هذا لا يعني فقط زيادة الوعي بالتحديات طويلة الأجل التي تواجه الأمة، ولكن أيضًا الوقت بين الأجلين القصير والطويل، وصياغة استراتيجية وإجراءات محددة تأخذ في الاعتبار القيود الحالية والضرورات المستقبلية.

449. ولذلك من الضروري فتح باب النقاش والحوار بشأن التشغيل على الصعيد السياسي الوطني .وعلى الرغم من أن الدولة يجب أن تؤدي بالضرورة دوراً رئيسياً في هذا العمل، فمن الضروري مع ذلك أن تشارك في هذا العمل وأن تحصل، من خلال آليات مناقشة محددة، على دعم هيئات المجتمع المدني في القطاع الخاص، والأحزاب السياسية، والرابطات والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك.(

450. من الواضح أنه إذا انخرطت الدولة والحكومة بمفردهما في العملية ويبدو أنهما يخصصانها لأغراض

سياسية، فهناك خطر كبير من أن يتم التخلي عن عملية التشغيل هذه عاجلاً أم آجلاً بعد الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

- إضفاء الطابع المؤسسي على العملية

451. ويجب أن يكون التشغيل عنصرا جوهريا ودائما في نظام البرمجة الإنمائية للبلد .وهذا يعني أن النظر في البعد الطويل الأجل يصبح مسؤولية الهياكل المسؤولة عن دراسات البرامج وصياغتها وتنسيقها وتمويلها وتنفيذها.

452. ويعني ذلك، على وجه الخصوص، إعداد القرارات السياسية للجهات الفاعلة الوطنية وتغذيتها ورصدها، وضمان حسن سير النظام المؤسسي السائد وتماسكه، و «تكييفه» إذا لزم الأمر.

453. ومن الضروري القيام بما يلي:

أ) ضمان الرصد المنتظم لعملية التشغيل (من حيث التقدم والصعوبات) على أعلى مستوى سياسي (الرئاسة أو البدائية)، وإقامة حوار متين مع عناصر المجتمع المدني ؛

ب) القيام بتوضيح وتعريف متماسكين وفعالين لأدوار ومسؤوليات الهياكل الإنمائية .وينبغي بذل الجهود لضمان التماسك والتكامل الحقيقيين بين وزارة الاقتصاد والوزارات القطاعية.

ج) وأن الهياكل والوحدات المسؤولة عن التنمية تتمتع بولاية واضحة لمراعاة العمل الطويل الأجل والتفكير المستقبلي، وأن يتم تعزيزها بحيث تتوفر لها القدرات والوسائل اللازمة للقيام بذلك بفعالية.

- الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل هي الإطار الرئيسي لتفعيل رؤية مالي 2063م

454. والهدف من ذلك هو اعتماد نهج تخطيط استراتيجي لوضع الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل، وهي الطريقة المفضلة لتفعيل رؤية تطلعية .ويُعرَّف التخطيط الاستراتيجي بأنه الجمع بين التفكير التطلعي والإجراءات الاستراتيجية، بما في ذلك استخدام السيناريوهات لاستكشاف المستقبل المحتمل في وضع الاستراتيجية.

4.2. تمويل الرؤية

455. كجزء من تنفيذ رؤية Mali kura ɲɛtaasira 2063م ووفقًا لتوصيات الجمعية الوطنية لإعادة التأهيل، تهدف مالي إلى تحقيق متوسط معدل نمو سنوي يبلغ 10٪ خلال هذه الفترة .ومع ذلك، يعاني اقتصاد مالي من نقص التمويل الذي يجب معالجته بحزم إذا أردنا تحقيق معدلات نمو عالية باستمرار على مدى فترة طويلة وبلوغ الهدف الذي حددته هذه الرؤية .وعلاوة على ذلك، يتطلب تنفيذ هيكلة المشاريع لتفعيل الرؤية تعبئة موارد مالية كبيرة، داخليا وخارجيا على السواء.

456. لعدة عقود، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للاقتصاد المالي .وحجم المعونة يجعل مالي واحدة من أكبر المستفيدين من المساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى .فعلى سبيل المثال، زادت المعونة لكل موطن من 22.07 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2002م إلى 37.06 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2016م[1] وعلى الرغم من ضخامة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقيناها، من الواضح أن ذلك لم يؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبلدنا .ويجب النظر إلى المعونة الآن على أنها مكمل لتمويل التنمية، وليست أداة مطلقة.

457. وفي الواقع، من أجل تمويل رؤية عام 2063م، يجب على مالي أن تستكشف مصادر التمويل الحالية الهائلة المحتملة على مستوى الدولة والجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والأسر المعيشية:

- **على مستوى الدولة:** مصادر التمويل الرئيسية هي الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وإيرادات الموارد

[1] **المصدر:** تقييم التمويل في مالي (2023م)

المعدنية، وإيرادات الثروة، والاقتراض من السوق المالية الإقليمية والدولية، والاقتراض من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وإيرادات الاستثمار، وما إلى ذلك ؛

على مستوى السلطات المحلية: تشمل مصادر التمويل التي يتعين استكشافها الضرائب المحلية، والإيرادات التشغيلية، والمنتجات المالية، وإيرادات الحقول، والإتاوات، والقروض للتمويل ؛

- **على مستوى القطاع الخاص:** تتكون الموارد المحتملة من مدخرات الأعمال التجارية، والتمويل المصرفي، والأسواق المالية الوطنية والإقليمية والدولية، ومدخرات ورابطات الأسر المعيشية، ومساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك ؛

- **على مستوى الأسرة المعيشية:** تتعلق الموارد التي يتعين استكشافها على مستوى الأسرة المعيشية بتعبئة مدخراتها من خلال الملكية الشعبية، ومساهمة المغتربين، وما إلى ذلك.

458. ومن أجل الاستفادة من جميع هذه الموارد، يلزم وضع استراتيجية تمويل فعالة تركز على ما يلي:

- تعزيز تعبئة الموارد الداخلية ؛

- إنشاء نظم مستدامة لتمويل الاستثمارات القائمة على الموارد المعدنية من خلال إنشاء صندوق للموارد المعدنية؛

- تهيئة الظروف الملائمة لتحسين إمكانية حصول الأعمال التجارية على التمويل المصرفي ؛
- إنشاء مصارف تجارية وسوق للأوراق المالية) ؛
- تنويع مصادر التمويل (الاستثمار الأجنبي المباشر، تعادلات القوة الشرائية، نقل المهاجرين، المساهمة الشعبية، تمويل المناخ ؛ التمويل الإسلامي) ؛

- استغلال مصادر خارجية جديدة للتمويل، بما في ذلك المصرف الجديد للتنمية ؛

- تنفيذ استراتيجية فعالة للديون ؛

- المساعدة الإنمائية الرسمية.

4.2.1. تعزيز تعبئة الموارد الداخلية

459. وأظهرت عدة دراسات انخفاض مستوى تعبئة الموارد الداخلية في مالي .في الواقع، من عام 2014 إلى عام 2020م، انخفض العبء الضريبي من 12.6٪ فقط إلى 14.5٪، وهو ما يمثل متوسط نمو سنوي بنسبة 2.4٪ خلال الفترة (المصدر: *DNTCP*). هذا المعدل بعيد كل البعد عن معايير التقارب في المنطقة البالغة 20٪. ولحشد المزيد من الموارد المحلية وتحقيق **التحول المالي**، يجب استكشاف السبل والوسائل لتوسيع القاعدة الضريبية في عدد من القطاعات (التجارة الإلكترونية والزراعة والقطاع غير الرسمي)، وفرض ضريبة على الاتصالات السلكية واللاسلكية، وإصلاح الضرائب على الممتلكات، بما في ذلك من خلال فرض ضرائب على الممتلكات المبنية وغير المبنية.

460. في عام 2010م، وصلت عائدات الضرائب المحلية إلى ذروة 29 مليار 337 مليون فرنك أفريقي، قبل أن تنخفض إلى 16 و 12 مليار فرنك سيفا على التوالي في عامي 2011م و 2012م، وفقًا لـ «دراسة حول الضرائب ونفقات الميزانية للبلديات في مالي»، من قبل ODHD في عام 2022م .ويفسر هذا الأداء بالمشاكل الوجودية التي تعاني منها البلاد منذ الربع الأخير من عام 2011م

461. يجب على الدولة دعم السلطات المحلية للاستخدام الأمثل لإمكاناتها الضريبية من خلال:

- دعم الدولة في التعبئة الفعالة للضرائب والرسوم المحلية مثل ضريبة التنمية الإقليمية والمحلية (TRDL)؛
- وتخفيض الإعانات التي تمنحها الدولة للشركات الأجنبية المنشأة على مستوى السلطات المحلية ؛
- إعادة جزء من الضريبة المفروضة على أرباح الشركات والمؤسسات وجزء من ضريبة القيمة المضافة المفروضة على الأراضي الوطنية إلى البلديات ؛
- وتعزيز الضريبة الاصطناعية لتبسيط الضرائب المحلية المباشرة على الأعمال التجارية الصغيرة ؛
- الاستعاضة عن الضرائب المحلية المحددة برسوم (يدفعها فقط مستخدمو الخدمة العامة مقابل الضرائب والرسوم)؛
- تعزيز القدرة التقنية للسلطات المحلية على تعبئة الموارد.

462. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أسباب انخفاض العبء الضريبي في مالي هو هيمنة القطاع غير الرسمي، سواء في الإنتاج أو في العمالة .وفقًا لنتائج المسح *ERI-ESI*[2] الذي أجراه *INSTAT* ، فإن أقل من 1٪ من العبء الضريبي يُعزى إلى القطاع غير الرسمي الذي يولد مع ذلك ما يقرب من 3 تريليون فرنك سيفا من الدخل السنوي المختلط، مما يدل على المساهمة الضئيلة لهذا القطاع في

2 دراسة استقصائية إقليمية متكاملة عن العمالة والقطاع غير الرسمي.

تعبئة الموارد الداخلية .وفقًا لنفس الدراسة، بمعدل 5٪ من الدخل وحده، ستكون عائدات الضرائب 150 مليار فرنك سيفا بدلاً من أقل من 4 مليارات فرنك سيفا في عام 2017م.

463. تظهر هذه الدراسة أن مقدار الضرائب (الضرائب/براءات الاختراع والضرائب ورسوم التسجيل والضرائب الأخرى) التي يدفعها القطاع الحرفي غير الرسمي أثناء 2017م يقدر بـ 6 035 292 652 فرنك سيفا فقط، بمتوسط 17 056 فرنك سيفا لكل وحدة .هذا الرقم المطبق على جميع UPA[3] ، يعطي مبلغ 11 173 406 642 فرانك سيفا كلها مساوية لخلاف ذلك .هذا أمر غير مهم حقًا مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للقطاع (2 159,1مليار فرنك سيفا) لأنه لا يمثل سوى عبء ضريبي بنسبة 0.51٪. هذا الرقم منخفض للغاية بالتأكيد، لكن يجب أن نتذكر أن 82٪ من أرباب العمل أو العاملين لحسابهم الخاص أعلنوا عدم دفع الضرائب .مع عبء ضريبي بنسبة 10٪ على الناتج المحلي الإجمالي المقدر، يجب أن يساهم القطاع في عائدات ضريبية تبلغ حوالي 216 مليار فرنك أفريقي، بعيدًا عن 11 مليار فرنك أفريقي .أدى ذلك إلى عجز بنحو 205 مليار فرنك سيفا لميزانية الدولة في عام 2017م.

464. من أجل زيادة الأثر الإيجابي لأنشطة القطاع غير الرسمي على الاقتصاد والحد من الفقر، من الممكن أن '1' تحسين فهم القطاع غير الرسمي الحقيقي من أجل القضاء على الأنشطة السرية أو الإجرامية لبعض المشغلين الاقتصاديين أو الوكلاء العموميين العاملين في الظلام، '2' الاستثمار في بناء قدرات إدارة الضرائب لتمكينها من اغتنام جزء كبير من العجز في القطاع غير الرسمي، '3' زيادة الجهود المبذولة للتدريب والتوعية بشأن الإجراءات الضريبية وإمكانية الحصول على المشتريات العامة .وستساعد جميع هذه التدابير على تعبئة المزيد من الموارد المحلية لاستخدامها في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد.

4.2.2. إنشاء صندوق للموارد المعدنية

465. في عام 2023م، اعتمدت مالي القانون رقم 2023-040 المؤرخ 29 أغسطس 2023م بشأن قانون التعدين في جمهورية مالي والقانون رقم 2023-041 المؤرخ 29 أغسطس 2023م المتعلق بالمحتوى المحلي في قطاع التعدين .ويتيح اعتماد هذين القانونين فرصة كبيرة لحكومة جمهورية مالي لإنشاء صندوق للموارد الطبيعية لإدارة الإيرادات التي ستدر على قطاع التعدين من خلال هذه الإصلاحات.

[2] دراسة استقصائية إقليمية متكاملة بشأن العمالة والقطاع غير الرسمي
[3] وحدة الإنتاج الحرفي غير الرسمي

466. وستمكن هذه الإصلاحات بلدنا من إنشاء صندوق للموارد الطبيعية لتوجيه الإيرادات التي يحق له أن يتوقعها من التعدين، وفي الوقت نفسه تطوير النسيج الصناعي والتجاري، ومختلف الهياكل الأساسية المحلية والوطنية.
467. صندوق الموارد الطبيعية هو صندوق متعدد الأغراض تملكه حكومة يأتي مصدر تمويلها الرئيسي من عائدات بيع النفط والغاز والمعادن وما إلى ذلك.

468. في المدونة الجديدة إيرادات سنوية إضافية من 500 مليار فرنك سيفا (803 ملايين دولار) على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، يسمح الآن للحكومة بالحصول على حصة 10٪ في مشاريع التعدين وخيار شراء 20٪ إضافية خلال العامين الأولين من الإنتاج التجاري. يمكن منح مشاركة إضافية بنسبة 5٪ للقطاع الخاص في مالي، مما يجعل المصالح العامة والخاصة الوطنية في المشاريع الجديدة تصل إلى 35٪، مقارنة بـ 20٪ بموجب القانون القديم.

469. فعلى سبيل المثال، سيؤدي بدء الإنتاج في منجم ليثيوم غوالامينا إلى تحسين كبير في مساهمة قطاع التعدين في الاقتصاد، حيث يساهم أكثر من 100 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية سنويا على مدى 21 عاما من تشغيل المنجم. بالإضافة إلى ذلك، الذهب هو الرئيسي 3 وحدة الإنتاج الحرفي غير الرسمي

حقق قطاع التعدين عائدات قياسية بلغت 764 مليار فرنك سيفا في عام 2022م.

470. كما أن إنشاء شركة استكشاف المعادن واستغلالها، المملوكة للدولة بنسبة 100 في المائة، والتي ستكون مسؤولة عن أنشطة التعدين والاستكشاف، والمشاركة في الأسهم في شركات أخرى، يمكن أن يكون مصدر دخل للدولة.

471. وبالتالي، فإن إنشاء مثل هذا الصندوق يمكن، من ناحية، أن يغطي عجز الميزانية بسبب تقلب أسعار الموارد الطبيعية، ومن ناحية أخرى، أن يحتفظ بالإيرادات المتأتية من الموارد لصالح الأجيال المقبلة. كما يمكن أن تحسن الاقتصاد من خلال الاستثمار العام في الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية أو المنح المباشرة للمواطنين.

472. أخيرًا، يمكن أن يكون الصندوق بمثابة صندوق لتحقيق الاستقرار في أوقات زيادة الإيرادات ثم الاستفادة منه في أوقات انخفاض الدخل لمنع دورات الازدهار والكساد في الإنفاق الحكومي.

473. باختصار، يوفر قطاع التعدين الموارد اللازمة لتمويل بداية دورة النمو الحميدة. الصناديق الاستثمارية المتولدة (زائد 500 مليار فرنك سيفا سنوياً) ؛ إيرادات الميزانية الإضافية المتولدة (بالإضافة إلى 100 مليار فرنك سيفا سنوياً) ؛ حجم الأعمال التجارية الناتج عن الوفاء المحلي باحتياجات التعدين (بالإضافة إلى 5 تريليونات فرنك سيفا سنويًا) يوفر الجزء الأكبر من موارد التمويل المقترنة بتمويل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل من الشركاء التقنيين والماليين.

4.2.3. تهيئة الظروف لتحسين وصول الأعمال التجارية إلى التمويل المصرفي

474. يعاني الاقتصاد المالي من نقص التمويل. ارتفعت قروض العملاء من 2550 مليار فرنك سيفا في عام 2018م، أو 26.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3717 مليار فرنك سيفا في عام 2022م، أو 31.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو متوسط 28.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس. علاوة على ذلك، فإن التوزيع القطاعي لهذه الائتمانات يظهر هيمنة الائتمانات قصيرة الأجل بمتوسط 30٪ من هذه الائتمانات

للتجارة و 12٪ للأنشطة الخاصة للأسر مقابل 7.1٪ لأنشطة التصنيع، هذا هو أنشطة التصنيع. تنخفض أرصدة هذه الأنشطة التصنيعية من 10.9٪ في 2018م إلى 4.6٪ في 2022م

475. ومقارنة ببلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأخرى، لا يبدو أن مالي تحتل مرتبة سيئة من حيث الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص. وهي في المركز الرابع مع 30% الناتج المحلي الإجمالي بعد الرأس الأخضر (56%) والسنغال (32%) وبوركينا 31%. ومع ذلك، يُلاحظ أن هذا المعدل أقل بكثير من معدل البلدان الناشئة أو الناشئة التي تمثل أكثر من 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص مع 93٪ لجنوب إفريقيا و 86٪ للمغرب و 82٪ لتونس و 80٪ لموريشيوس. التناقض أكثر لفتًا للنظر مع البلدان المتقدمة: 216٪ لأمريكا الشمالية، و 174٪ لشرق آسيا والمحيط الهادئ، و 159٪ للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلخ.

476. ولتيسير حصول المشاريع المحلية على التمويل، ينبغي النظر في اتخاذ التدابير التالية: تعزيز صندوق ضمان القطاع الخاص بتزويده بمزيد من الموارد المالية ؛

استحداث نظام لإعانات أسعار الفائدة لشراء المعدات الصناعية ؛

إنشاء هيكل لتمويل التنمية الصناعية (بما في ذلك البحوث الصناعية) ؛

والشروع في حوارات بين «القطاع الخاص/العام» و «القطاع الخاص/المالي» من أجل التوصل إلى اتفاقات ومواثيق والتزامات متبادلة، مع آليات للرصد ؛

واستعراض شروط الأهلية للحصول على عقود الاشتراء العمومي من خلال إعادة قراءة قانون الاشتراء العمومي؛

تنفيذ استراتيجية هيكلية لتمويل الشركات في إطار دينامية بين القطاعين العام والخاص، مع آليات تنفيذ مثل صندوق استثمار مخصص لتمويل المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وآليات دفع آمنة وشاملة ومستدامة.

- **4.2.4. تنويع مصادر التمويل**

477. الاستثمار الأجنبي المباشر: كان اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في مالي هاماً بين عامي 2005م و2020م .ارتفعت من 49 مليار فرنك سيفا في عام 2005م إلى 503 مليار فرنك سيفا في عام 2019 .ومع ذلك، بسبب الأزمة المرتبطة بوباء *COVID-19* وعدم الاستقرار السياسي في عام 2020م، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 309 مليار فرنك سيفا.

478. من عام 2012م إلى عام 2021م، ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مالي من 3.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.4٪، بزيادة قدرها 0.8٪ سنويًا مقارنة بـ 2.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء ككل، أو بمتوسط نمو سنوي يبلغ 4.1٪. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة على الرغم من إدخال إصلاحات اقتصادية وتشريعية أكثر ملاءمة على مدى السنوات العديدة الماضية . وأسباب هذا الضعف في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المالي اقتصادية وسياسية.

479. ولجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، من الضروري إيجاد القدرات اللازمة لتطوير عوامل القدرة التنافسية الطويلة الأجل، والهياكل الأساسية (النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة)، ونظام التعليم والتدريب، وما إلى ذلك، مما يزيد من جاذبية الاستثمار المباشر في مالي .فالهبات في الموارد الطبيعية ووجود عمالة وفيرة ورخيصة لن يشكلا وحدهما عاملين من عوامل القدرة التنافسية الدولية وجاذبية تدفقات الاستثمار الخاص.

480. ولا بد من إيجاد عوامل خارجية إيجابية من خلال تطوير هياكل أساسية جيدة وموارد بشرية وإنشاء إطار اقتصادي كلي ومؤسسي حافز لتوقع زيادة في تدفقات الاستثمار المباشر الخاص في القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل الموارد المعدنية والصناعات التحويلية وأنشطة الخدمات.

481. ومع تهيئة الظروف لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، سيتعين على الدولة المالية تجاوز المنطق العقلاني الصارم للنظر في مشاريع إعادة استثمار عائدات الإتاوات المتأتية من استغلال الموارد المعدنية في وسائل النقل العام والطاقة والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وما إلى ذلك.

482. ويمكن أن يتمثل أحد النهج في الربط المنتظم بين الاستثمار المباشر في التعدين والاستثمار في الصناعة التحويلية أو الهياكل الأساسية. عند التفاوض على امتيازات التعدين مع الشركات الأجنبية، إعطاء الأولوية لشركة التعدين التي ستأتي بالاشتراك مع شركة اتصالات، أو البنية التحتية للنقل والأشغال العامة أو شركة تصنيع.

483. الشراكة بين القطاعين العام والخاص: كجزء من تفعيل رؤية مالي 2063، من المتوقع بناء هياكل أساسية واسعة النطاق في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة وما إلى ذلك. وعلى الرغم من وجوب تمويل جزء كبير من هذه الهياكل الأساسية من الموارد الداخلية، سيكون من الضروري مع ذلك إشراك شركاء من القطاع الخاص في تنفيذ بعض هذه الهياكل الأساسية. والواقع أن للشراكة بين القطاعين العام والخاص مزايا من حيث الخبرة والأداء والبحث عن تمويل مفيد أو إدارة فعالة لبعض المشاريع.

484. ومن أجل تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية كانت بمثابة إطار لوضع التشريعات والنصوص ذات الصلة التي تنظم العملية .والهدف الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه هو '1' معالجة العجز في الهياكل الأساسية الهيكلية، '2' تعزيز نوعية واستدامة الهياكل الأساسية من خلال استخدام القطاع الخاص والاستخدام المستدام والأفضل للأموال العامة ؛ '3' مواءمة نهج مالي مع نهج الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

485. ولكي تصبح الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة هامة للتنمية المستدامة في مالي، يجب توجيه التفكير نحو وضع تصنيف جديد للشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم بفعالية في الظهور الاقتصادي في الأجل المتوسط .هذه هي تعزيز ومرونة الاقتصاد الوطني، وهيكلة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص المبتكرة.

486. ويعود تنفيذ المشاريع في إطار تعادلات القوة الشرائية بفوائد كثيرة على الدولة، بما في ذلك نقل المخاطر والحد من قيود الميزانية .ومن ناحية أخرى، تنطوي الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا على مخاطر تشمل إمكانية زيادة الفساد في جهاز الدولة، وعدم الامتثال للالتزامات التعاقدية بسبب عدم كفاية العقود ورصدها عموما، وسوء تقاسم المخاطر الذي يمكن اعتباره نقصا في تصميم المشاريع والعقود، وتوفير معدات غير مناسبة أو رديئة النوعية، وما إلى ذلك.

487. الملكية الشعبية: الملكية الشعبية هي مفهوم ينطوي على تعبئة المدخرات المحلية من خلال تشجيع المستثمرين المحليين والأسر المعيشية على المشاركة في تمويل الاستثمارات العامة والحصول على أسهم في الشركات والشركات المملوكة للدولة .يسمح للمستثمرين المحليين وكبار المدخرات بالاستثمار في الشركات المحلية.

488. ومع ذلك، يعتمد نجاح نموذج التمويل هذا على **تربية المالية** جيد للمواطنين. من المهم زيادة الوعي بين المواطنين والمستثمرين حول فوائد هذا النوع من التمويل لبناء الثقة في النموذج.

489. وفي العالم، وعلى الأخص في أفريقيا، تقوم عدة بلدان بتجربة هذا النموذج (بنجاح) لتمويل مشاريع المصلحة العامة (سد النهضة في إثيوبيا) أو لفتح رؤوس أموال الشركات الوطنية للمواطنين (الجمعيات الوطنية في بوركينا فاسو).

490. نقل المهاجرين: تعد الهجرة قضية محورية في عملية التنمية في مالي، بالنظر إلى المساهمات العديدة المقدمة من المغتربين والتي تؤدي إلى تحويلات كبيرة للأموال والخبرات .بلغت تحويلات الأموال من الماليين المنشأة في الخارج، وفقًا لبيانات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي(IMF) ، حوالي 01 مليار دولار أمريكي أو 538 مليار فرنك أفريقي .وتجدر الإشارة إلى أن 95 في المائة من التحويلات موجهة نحو الاحتياجات الاجتماعية و 5 في المائة للاستثمار المنتج.

491. وفي سياق الظروف الاقتصادية الدولية التي اتسمت بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن لمالي أن تجعل من الشتات ركيزة أساسية لتنميتها من خلال وضع آليات مناسبة للتوجيه والدعم.

وحتى الآن، لا تزال مشاركة المغتربين في قطاع الاستثمار الإنتاجي محدودة بسبب عدة عوامل منها عدم وجود آلية لمرافقة مروجي المشاريع والأمن القانوني لاستثماراتهم.

492. وبصفة عامة، تواجه تعبئة الأموال من المغتربين عدة تحديات هامة: الافتقار إلى التنسيق بين الجهات الفاعلة، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات المالية، والثقة في استخدام الأموال، وتعقيد الإجراءات الإدارية، والافتقار إلى المشاريع الجذابة، وتقلب التدفقات النقدية، وعدم كفاية القدرة الاستثمارية المحلية، والتحديات المتصلة بالشباب في الشتات.

493. وللتغلب على هذه التحديات، يمكن لمالي أن تضع سياسات وآليات لتيسير استثمارات المغتربين، وزيادة الشفافية في استخدام الأموال، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز فرص الاستثمار الجذابة. ويعد التنسيق الفعال بين الحكومة والشتات، فضلا عن شفافية الاتصالات، أمرا أساسيا لحشد المزيد من التمويل من المغتربين.

494 . التمويل الإسلامي: في مالي، لدى جزء كبير من السكان مخاوف دينية بشأن التمويل التقليدي. حوالي 90٪ من سكان مالي مسلمون، مما يخلق فرصة كبيرة للتمويل الإسلامي. ومع ذلك، لا يزال اختراق التمويل الإسلامي منخفضًا بسبب انخفاض شعبيته ونقص المعروض من المنتجات المالية ذات الصلة من قبل المؤسسات المالية. ويتمثل التحدي في تثقيف الناس حول فوائد التمويل الإسلامي وتدريب المؤسسات المالية على هذا النوع من التمويل من أجل تطوير منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

495. التمويل المتعلق بالمناخ: يشير التمويل المتعلق بالمناخ إلى الموارد المالية المعبأة لتمويل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وفي سياق المفاوضات الدولية بشأن المناخ، يشير المفهوم إلى التدفقات المالية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية من أجل العمل المناخي التي ينبغي أن تكون جديدة وإضافة إلى تدفقات المعونة القائمة.

496. إن بنية التمويل العالمي للمناخ معقدة وتتطور باستمرار .وتُوجَّه الأموال عبر قنوات متعددة الأطراف داخل وخارج آليات تمويل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وبشكل متزايد من خلال القنوات الثنائية وكذلك الصناديق الإقليمية والوطنية المعنية بالمناخ .ولذلك يظل التمويل المتعلق بالمناخ عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ والمنخفضة الكربون.

497. يؤكد قرار اعتماد اتفاقية باريس على الطموح لتعبئة 100 مليار دولار أمريكي للمناخ في البلدان النامية من 2020م إلى 2025م .ويشارك الشركاء الإنمائيون في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية، في تمويل الجهود الرامية إلى مكافحة التصحر وحماية البيئة.

498. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب الاتفاقيات والاتفاقات والمعاهدات الدولية، وعقب مؤتمر القمة العالمي المعقود في ريو في عام 1992م، أنشئت عدة صناديق وآليات مولتها بعض الحكومات المانحة والمنظمات الدولية .ولا تزال مالي بوجه عام لا تستخدم هذه الموارد الهامة استغلالا كافيا، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى الافتقار إلى المعلومات أو الافتقار إلى المعرفة بآليات وإجراءات الأهلية.

4.2.5. إنشاء بنوك التجارية وسوق الأسهم

499. الخدمات المصرفية الاستثمارية : على عكس البنوك التجارية، فإن بنك الاستثمار أو الأعمال يكون حصريًا في خدمة الشركات التي يدعمها في استراتيجيتها التمويلية والتنموية .ويجوز لها أن تتدخل في إدارة الشركة نفسها إذا كانت لها مشاركة من أجل الحصول على قيمة مضافة .وسيكون دورها هو الحصول على أفضل شروط الاقتراض الطويلة الأجل الممكنة للشركات، وإيجاد الاستثمارات المالية الأكثر ربحية، والعمل كوسيط في أسواق الصرف الأجنبي بناء على طلب عملائها.

500. سوق الأوراق المالية: البورصة هي أولاً وقبل كل شيء مكان اجتماع لعرض وطلب المنتجات الموحدة بهدف العثور على أسعارها بشكل مستمر أو في أوقات معينة من اليوم (التثبيت) .يوفر التمويل للاقتصاد (الاستثمار بشكل متماثل لأولئك الذين لديهم نقود للاستثمار)، والتوزيع وإدارة المخاطر وكذلك السيولة في الأوراق المالية .تسمح الأسواق المالية ببيع الأوراق المالية الجديدة (الصادرة حديثًا) أو المستخدمة (الصادرة بالفعل والمملوكة لمستثمر) .يمكن تداول هذه الأوراق المالية في الأسواق المنظمة (غالبًا ما تسمى بورصة) أو بدون وصفة طبية .ستكون سوق الأوراق المالية مسؤولة، من بين أمور أخرى: تمويل الشركات، وتوجيه المدخرات، وإدارة المخاطر، وتصفية الأوراق المالية، وما إلى ذلك.

4.2.6. الاستفادة من مصادر خارجية جديدة للتمويل

501. البنك الجديد للتنمية هو بنك دولي أنشأته دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا). يهدف إلى تقديم بديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يقع مقره في شنغهاي، الصين، ويسعى إلى تعزيز التعاون المالي والتنمية بين الدول الناشئة. تم افتتاحه رسميًا في 15 يوليو 2014م خلال القمة السادسة لدول البريكس في فورتاليزا، البرازيل. يُعرف بالإنجليزية باسم New Development Bank (NDB – BRICS)

502. وهدفها هو تعبئة الموارد لمشاريع الهياكل الأساسية والتنمية المستدامة في الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية مثل مؤسسة مالية متعددة الأطراف وإقليمية للنمو والتنمية في جميع أنحاء العالم.

503. على عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا يعلق بنك التنمية الوطني أي شروط ملزمة على قروضه، مثل متطلبات الإصلاح الهيكلي، والتي يُنظر إليها أحيانًا على أنها تدخل من قبل البلدان التي تتلقى المساعدة.

504. تدرس هذه البلدان أيضًا إنشاء «احتياطي ترتيب عملة» بقيمة 100 مليار دولار (تقدم كل من الصين 41 مليار دولار، والبرازيل وروسيا والهند 18 مليار دولار، وجنوب إفريقيا 5 مليارات دولار)، لمساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع الصدمات المالية المستقبلية .كما أنه سيقدم المساعدة للبلدان الأخرى التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي.

505. في سياق يتسم باضطراب متزايد في النظام الاقتصادي العالمي، يجب على مالي النظر في دمج هذا البنك الجديد، الذي يتيح الفرصة لتنويع مصادر تمويله وتمويل المشاريع الهيكلية الرئيسية التي تهدف إلى تنفيذها كجزء من رؤية مالي 2063 .للتذكير، بدأت بعض الدول الأفريقية مثل مصر بالفعل عملية الانضمام إلى هذا البنك.

4.2.7. تنفيذ استراتيجية فعالة للديون

506. وتشكل تعبئة موارد مالية كبيرة تحديا كبيرا لبلدنا نظرا للاحتياجات المالية الهائلة التي ستكون مطلوبة لتنفيذ رؤية مالي 2063 .وفي حين أن زيادة تعبئة الموارد الداخلية ينبغي أن تكون الخيار المفضل لتلبية هذه الاحتياجات، فمن الواضح أن هذه الموارد وحدها لن تكفي بسبب الطابع الطموح لهذه الرؤية .ولهذا السبب لا بد من تحديد مجموعة من استراتيجيات تعبئة الموارد، بما في ذلك وضع استراتيجية فعالة للديون للمساعدة في

ضمان تمويل الرؤية المذكورة.

507. والواقع أن الدين يجب أن يكون جزءاً من سياسة دينامية لتكون متوافقة مع أهداف الاقتصاد الكلي القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع، بما يمكن تحمله، من أجل الوفاء بخدمة الدين على نحو ملائم.

508. إدارة الديون بهدف رئيسي يتمثل في تلبية الاحتياجات المالية للدولة والتزاماتها المقبلة بالدفع بأقل تكلفة ممكنة، في الأجل القصير والمتوسط والطويل، مع الإبقاء على المخاطر عند مستوى مرض، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى والحد من الفقر، ينبغي توجيه استراتيجية الديون خلال الفترة 2023م-2063م نحو تعبئة موارد خارجية تساهلية وشبه تساهلية، والدين المحلي مع تفضيل السندات العامة طويلة الأجل (سندات الخزانة من 5 سنوات) مع التركيز على تحسين تكلفة الموارد التي يتعين تعبئتها.

509. وعلاوة على ذلك، ونظرا لصعوبات التعاون مع بعض الشركاء التقنيين والماليين بسبب الخيارات الاستراتيجية التي اتخذتها مالي والتي تؤثر سلبا على تعبئة الموارد من هؤلاء الشركاء، ومن ناحية أخرى، الصعوبات المتصلة بتعبئة الموارد في السوق الإقليمية، ويجب أن تكثف مالي تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الوصول إلى السوق المالية الدولية من أجل تعبئة المزيد من الموارد.

510. وباختصار، يتطلب تنفيذ رؤية مالي 2063م وما يتصل بها من مشاريع هيكلية جهودا هائلة من جانب الدولة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية. بيد أن تعبئة هذه الموارد يجب أن تقترن بالحكم الرشيد في إدارة المالية العامة من خلال التخصيص الأمثل للموارد ومراقبة الالتزامات والنفقات الحالية لضمان استخدام الموارد بفعالية وكفاءة.

4.2.8. المساعدة الإنمائية الرسمية

511. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مالي على الدوام أداة لتمويل السياسات الإنمائية .غير أن أثر هذه المساعدة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في مالي لا يزال مختلطا.
512. ولذلك، يجب على مالي أن تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما تخفض اعتمادها بدرجة كبيرة وتعتبرها مكملة، موجهة نحو أولويات التنمية، ولكن ينبغي أن تكون محدودة زمنيا وليست أداة تمويل مطلقة.
513.وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على مالي أن تؤكد ريادتها في الحكم والتنسيق والإدارة الاستراتيجية والتشغيلية للمعونة للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لأهداف البرنامج.

4.3. رافعات التغيير

- **تعزيز دور الدولة**

514. يجب أن تحتفظ الدولة ذات الرؤية الجديدة ذات النهج الاستراتيجي والإنمائي بدورها كخبيرة استراتيجية في تحديد القطاعات الواعدة والقطاعات المستقبلية، وتنفيذ سياستها الاقتصادية من خلال صلاتها الوثيقة بعالم الأعمال.
515. وهو يصمم الاتجاهات الرئيسية للتنمية من أجل التحكم في تقدم التصنيع في إطار استراتيجية تخطيط عالمية طويلة الأجل لإنشاء صناعات ثقيلة استراتيجية للصناعة الوطنية.

516. ويجب أن تستثمر بكثافة في تنمية رأس المال البشري والبحث والابتكار التكنولوجي لتحسين الإنتاجية الزراعية ومكافحة الفقر من خلال دينامية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- بناء الثقة في المؤسسات وإطلاق إمكانات المجتمع

517. ومشاركة جميع السكان هي الضمان الذي لا غنى عنه لنجاح أي مشروع من مشاريع المجتمع .أكثر من

أي وقت مضى، سيرتبط الأشخاص الذين ما زالوا يتمتعون بالمرونة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية في البلاد والذين يرون أن هذا الانتقال هو أمل لمالي جديدة، بإدارة الشؤون العامة لضمان الملكية وتقارب الإجراءات نحو التنمية للجميع.

518. وينبغي أيضا وضع الشرعية التقليدية في صميم عملية تطوير المبادرات المجتمعية وتعبئة المجتمعات المحلية من أجل تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .ويظل التمويل من الثروة المحلية للخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية) أيضا سبيلا للاستكشاف، لا سيما من خلال التمويل القائم على المشاركة أو المساهمة الشعبية.

- تعزيز القيادة في مهام التخطيط الاستراتيجي والتبصر

519. وخلص يوم التبصر الذي نظمته وزارة التخطيط والاستبصار في كانون الثاني/يناير 2014 إلى أن التنفيذ الجيد لرؤية مالي 2025 كان يمكن أن يتجنب الأزمة المتعددة الأبعاد التي عانى منها البلد أو على الأقل خففت من آثارها إلى حد كبير.

520. وقد تم تحديد ضعف القيادة، الذي يترجم إلى عجز في الملكية وخاصة الدعم السياسي للرؤية، كأحد الأسباب الرئيسية لعدم التنفيذ.
521. إن إدخال هذا الموضوع في المؤتمر لإطلاق عملية الميزانية علامة قوية ومشجعة .في الواقع، فإن أعلى تطبيق هو أن كل إنفاق على ميزانية الدولة يشير إلى جانب من جوانب الرؤية.

•تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
ويضطلع القطاع الخاص بدور هيكلي في التنمية الاقتصادية عن طريق حفز تكوين الثروة، وإيجاد فرص عمل مستدامة، وتعزيز الابتكار، مع كونه محركا رئيسيا للاستثمار وتحويل الاقتصادات. كما تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، وتحفيز تنظيم المشاريع، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لزيادة خلق الثروة، وتوفير فرص العمل والقدرة التنافسية الوطنية.

- **تعزيز نظام التخطيط**

522. وينطوي تنفيذ خطة استراتيجية في الوقت نفسه على إعادة بناء قدرات التخطيط التي بدونها لا يمكن أن يتم التشغيل.

523. وتتألف هذه المرحلة من تحديد احتياجات بناء القدرات اللازمة للوظائف الأساسية لعملية التخطيط لتمكين البرمجة المتوسطة والقصيرة الأجل من معالجة الاتجاهات الاستراتيجية المحددة لتحقيق الرؤية الإنمائية المشتركة للبلد.

524. وينبغي أن يشمل بناء القدرات هذا الإطار المؤسسي لإدارة التنمية وأساليب وأدوات العمل والموارد البشرية.

- **تعزيز النظام الإحصائي**

525. يعد دور المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أمرًا أساسيًا في عملية تفعيل رؤية رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م
. ولرصد تنفيذه، يجب جمع البيانات عن جميع جوانب الحياة في مالي. وينبغي أن تشمل معلومات كمية مثل مجموعات البيانات الإحصائية والتقنية، ومعلومات نوعية مثل طبيعة العمالة الماهرة، والمهارات الإدارية، والفساد، وحالة النظام القضائي، وما إلى ذلك. ولذلك، سيتعين القيام بتعزيز كبير للنظام الإحصائي الوطني.

- **تنفيذ نظام مناسب لتنفيذ الرؤية ورصدها وتقييمها وتنظيم المشاريع**

526. كشف استكشاف المستقبل عن ثلاثة سيناريوهات محتملة. من بين هذه الصور الثلاث المحتملة، هناك بعض الصور المرغوبة والبعض الآخر هائل. ورصد احتمالات كل سيناريو ضروري للفت انتباه صانعي القرار ومختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية إلى مخاطر السيناريوهات المخيفة والإجراءات اللازمة لفرض السيناريوهات مواتية.

527. وعلاوة على ذلك، فإن تسارع وتيرة الأزمة المؤسسية والسياسية والأمنية في مالي، وكذلك نشوء الأزمة الصحية والتغير في السياسة الخارجية، هما عاملان يدلان أيضا على تعقيد إدارة التنمية وأوجه عدم اليقين فيها وسرعة تغييرها.

528. لذلك، فإن توقع المتغيرات التخريبية التي يمكن أن تؤثر على مسار البلاد لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا في إدارة التنمية .أحد الحلول هو إنشاء مجلس أعلى لرؤية مالي 2063م وأمانة تنفيذية وطنية مسؤولة، من بين أمور أخرى:

- فعيل نتائج الدراسات الوطنية المرتقبة ؛
- المساعدة على إعلام الجمهور بالعمل من خلال توقع التهديدات وعلامات الاضطراب ؛
- الحد من أوجه عدم اليقين المتعلقة بالتنمية على المدى القصير والمتوسط والطويل ؛
- الإسهام في صياغة الإجراءات الاستراتيجية من أجل تحديد المخاطر واغتنام الفرص في الوقت المناسب لتصحيح مسارات التنمية في البلد ؛
- رصد تنفيذ هيكلة المشاريع وإدماجها

4.4. هيكلة مشاريع لتفعيل الرؤية

529. ولتنفيذ هذه الرؤية، شرعت حكومة جمهورية مالي في هيكلة مشاريع تكامل وتوحيد النطاق، لدعم مختلف الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المتوسطة الأجل في مالي.

530. ولجعل هيكلة المشاريع وسيلة لتحقيق الرؤية، كان من الضروري تحفيز التفكير التطلعي فيها من أجل الخروج عن المنطق المنهجي للقطاع، الذي لا يزال قيد الحفاظ، وإعطاء محتوى جديد لهذه المشاريع بما يتماشى مع الرؤية التي سيتم بناؤها.

531. وبالتالي، يلزم إحداث تحول نموذجي، مع تفضيل نهج إنمائي عالمي ومتكامل بدلا من رؤى قطاعية تستند إلى فرادى المشاريع .والمسألة هي تحديد مسار تحقيق الأهداف الرئيسية حسب مجال التنمية وفقا للرؤية وتحقيقها من خلال البرامج الرئيسية أو المشاريع الهيكلية.

532. المشاريع الأحد عشر (11) هي:

المشروع رقم 1 :FARAFINA JIGINE: تغذية مالي والمنطقة الفرعية

533. يهدف مشروع فارافينا جيجيني «تغذية مالي والمنطقة الفرعية» إلى ما يلي:

- تعزيز سلاسل القيمة الزراعية من خلال إنشاء 12 زراعيا مبنية حول المجالات ذات الأولوية ؛
- ضمان السيادة الغذائية في مالي ؛
- جعل مالي مصدرا صافيا للمنتجات الزراعية في نهاية العقد الأول من تنفيذ رؤية مالي لعام 2063م.

المشروع رقم 2: إيلوسيدتينغ مالي « YELEN KURA »

534. ويهدف المشروع إلى تنمية موارد الطاقة حيثما كانت وفيرة، بغية تحقيق وفورات الحجم والاستفادة من المزايا النسبية لمختلف مصادر الإنتاج.

المشروع رقم 3: تصنيع مالي

535. وفي إطار هذا المشروع، ستستند استراتيجية التصنيع في مالي إلى نهج قطاعي. وفي هذا السياق، ستعطي الحكومة الأولوية لإنشاء مناطق صناعية ومناطق لتجهيز الصادرات لتشجيع إنشاء وحدات صناعية جديدة في القطاعات الواعدة للغاية بغية إيجاد وتطوير أقطاب إقليمية للنمو الاقتصادي ؛ والرخاء الاجتماعي. وسيكون تنفيذ المشاريع الاستثمارية الجديدة على مستوى القطاعات التي تعتبر استراتيجية للغاية.

المشروع 4: «كانكو موسى سيغينا» عودة العصر الذهبي لكانكو موسى

536. وأصبح نشاط التعدين الآن جزءا من مشروع للتنمية المستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا في كامل إقليم مالي مع التركيز بوجه خاص على المجتمعات المحلية والمناطق التي تستضيف مواقع التعدين.

المشروع 5: إدماج مالي في العالم

537. ويهدف المشروع إلى تطوير وتشغيل وصيانة شبكة هياكل أساسية ونظام نقل متكامل متعدد الوسائط يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة والموثوقية والأمان ويتسق مع السياسة العامة للحكومة، لتلبية احتياجات التخطيط المستدام لاستخدام الأراضي من منظور اجتماعي واقتصادي وبيئي.

المشروع 6: العيش بشكل أفضل في باماكو وفي العواصم الإقليمية: "سيغدا بيريوا" تطور المسكنة

538. إن الأمر يتعلق ببناء استراتيجيات للتنمية الاقتصادية الإقليمية والتحضر لجعل الأقاليم - الأقطاب الاقتصادية الحقيقية مع مراعاة فرصها ومزاياها النسبية.

المشروع 7: الابتكارات والرقمنة ورقمنة الخدمات

539. لضمان ثورة رقمية حقيقية في مالي، يجب أن ينصب التركيز على تطوير الصناعة الرقمية المحلية، والبنية التحتية لربط خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إليها، وتصميم البنية التحتية الوطنية للبيانات الجغرافية المكانية ، وتنفيذ برنامج وطني للفضاء، واستغلال الابتكارات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظم التعليم والصحة والنقل التجاري، والحوكمة، وإدارة ودعم رقمنة الاقتصاد.

المشروع 8: برنامج سانكور: الموارد البشرية السليمة والأفضل تدريبا والمؤهلة

540. ويتمثل تكوين رأس المال البشري من ناحية في تزويد السكان بحالة جيدة من الصحة والتعليم والمعرفة والقدرة المهنية والعلمية استنادا إلى قيمنا، ومن ناحية أخرى، لإطلاق الطاقات من خلال خلق الفرص التي يمكن أن تيسر إدخالها في سوق العمل واحتواء هجرة الأدمغة .ويتعلق الأمر أيضا بتعزيز مشاركة قطاعات معينة من السكان (لا سيما النساء والشباب) بإزالة جميع الحواجز التي يمكن أن تواجهها وضمان حصولها على المشاركة.

المشروع 9: مالي الخضراء والخير

541. والهدف هو ضمان إدارة متكاملة ومستدامة للموارد الطبيعية، تحسين الظروف المعيشية والحصول على مياه الشرب، مع مراعاة تحديات حفظ التنوع البيولوجي، وتطوير المنتجات الحرجية غير الخشبية، من بين أمور أخرى، التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، الإدارة المستدامة للأراضي، مكافحة التصحر والجفاف، وإدارة المخاطر والكوارث، ونظم الإنذار، إدارة الموارد المائية، الحصول على الصرف الصحي المستدام ومياه الشرب.

المشروع 10: الإصلاحات الضرورية والابتكارات والرقمنة

542. ولتيسير تفعيل المشاريع الهيكلية، تنفذ الإصلاحات الرئيسية بوصفها عوامل حفازة لتحديث نظام التخطيط والإدارة الماليين العامين، ونوعية بيئة الأعمال التجارية، والإطار التنظيمي، ورأس المال البشري، وتكنولوجيات

المعلومات والاتصالات، وتمويل الاقتصاد، التي حددت بوصفها ركائز أساسية.
المشروع 11: البرنامج الوطني لتطوير الهياكل الأساسية للبيانات الجغرافية المكانية في مالي

543. وسيوفر إنشاء بنية تحتية وطنية للبيانات الجغرافية المكانية مرجعا وبيانات موثوقا بها لتنفيذ مشاريع التنمية، وإنجاز أعمال التطوير، وتشييد معدات ذات صلة بالجغرافيا، ووضع وثائق أساسية لرسم الخرائط .وفي هذا المجال، تتمثل رؤية سلطات مالي في وضع المعلومات الجغرافية في المقام الأول في عملية صنع القرار من أجل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والأمنية للبلد.

1 *4.5.* وسائط رسم الخرائط والاتصالات

544. وفي سياق الدراسة المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل لمالي، وبغية إبراز المعلومات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية للتنمية الوطنية، طلبت وزارة الاقتصاد والمالية تدخل المعهد الجغرافي لمالي *(IGM)*لإنتاج تمثيل خرائطي لنتائج التشخيص والدراسة المرتقبة لرؤية 2063 والأطلس الاقتصادي.

4.5.1. وسائط رسم الخرائط
4.5.1.1. خرائط الموقع

545. واستنادا إلى التشخيص والبيانات الإحصائية المجمعة من الهياكل القطاعية، وضعت خرائط للحالة في مختلف المجالات المواضيعية. وهذه هي المجالات التالية: الاقتصاد ؛ السكان ؛ التعليم الوطني ؛ التعليم العالي ؛ الزراعة ؛ الثروة الحيوانية ؛ مصايد الأسماك ؛ الطاقة ؛ المياه والصرف الصحي ؛ موارد التعدين ؛ الهياكل الأساسية الصحية والصيدلانية ؛ الهياكل الأساسية للنقل ؛ الهياكل الأساسية للمياه ؛ الهياكل الأساسية الإدارية ؛ تخطيط المدن والإسكان والسكان ؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ البنية التحتية للفنادق.

خلاصة: *وثائق الخرائط التالية هي أمثلة على منتجات التشخيص. تتوفر الوسائط المطبوعة بتنسيق* A3 *و* A0. *تتوفر الملفات الرقمية أيضًا في تنسيقات* SHP *و* JPG *و* PDF *للأرشفة في وزارة الاقتصاد والمالية.*

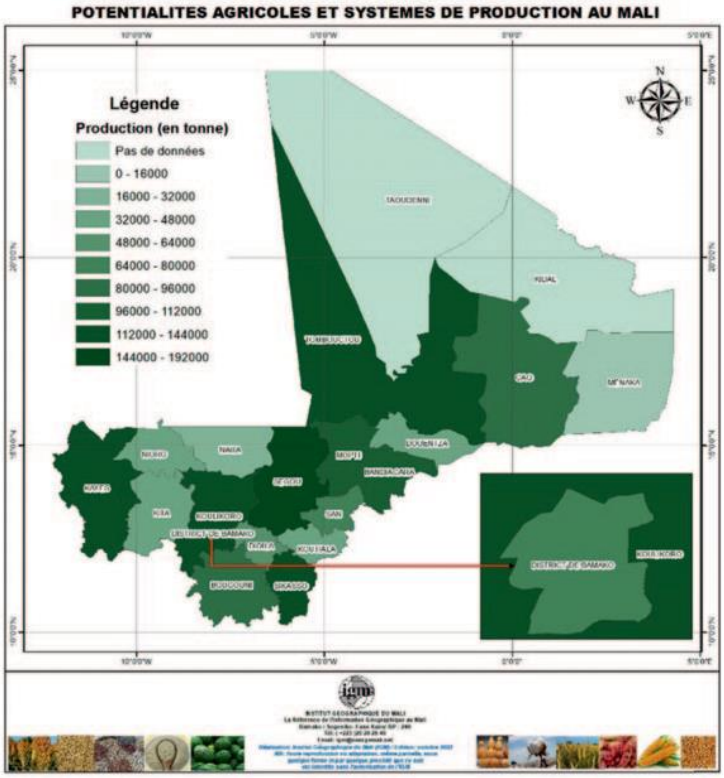

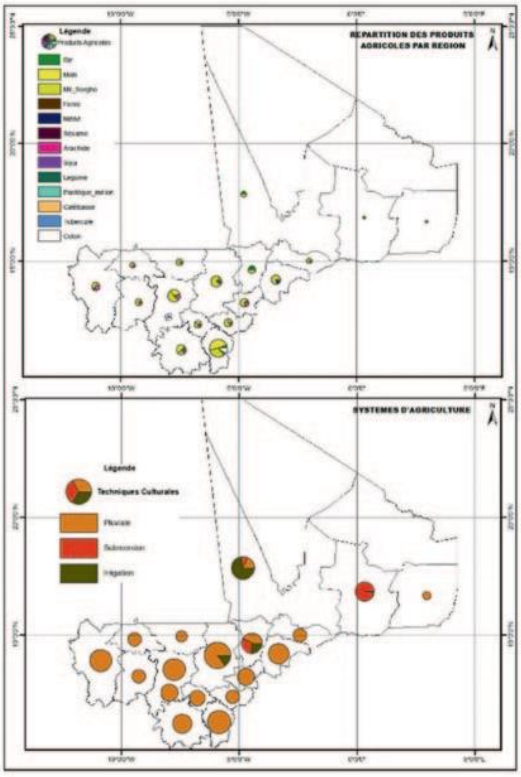

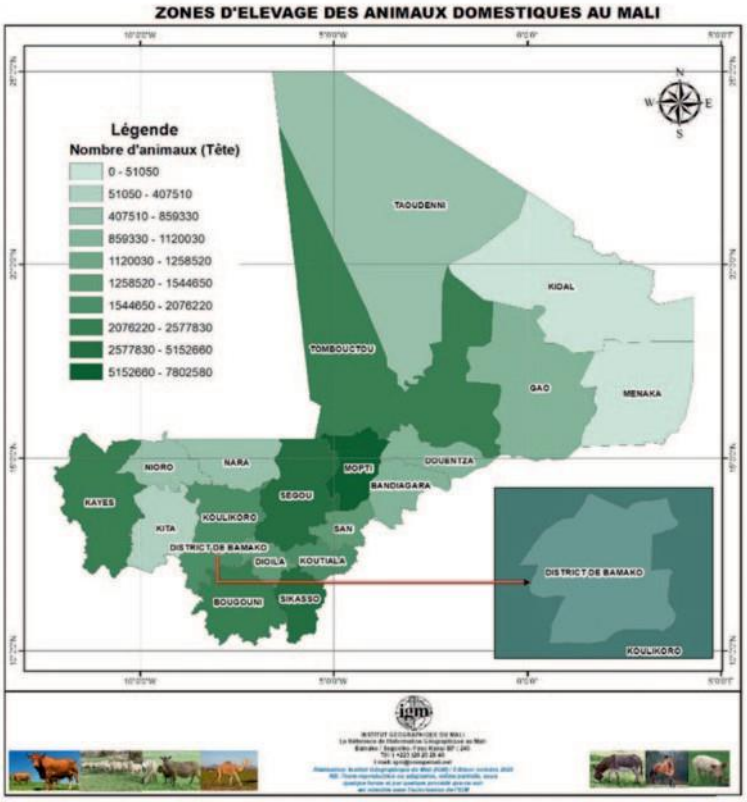

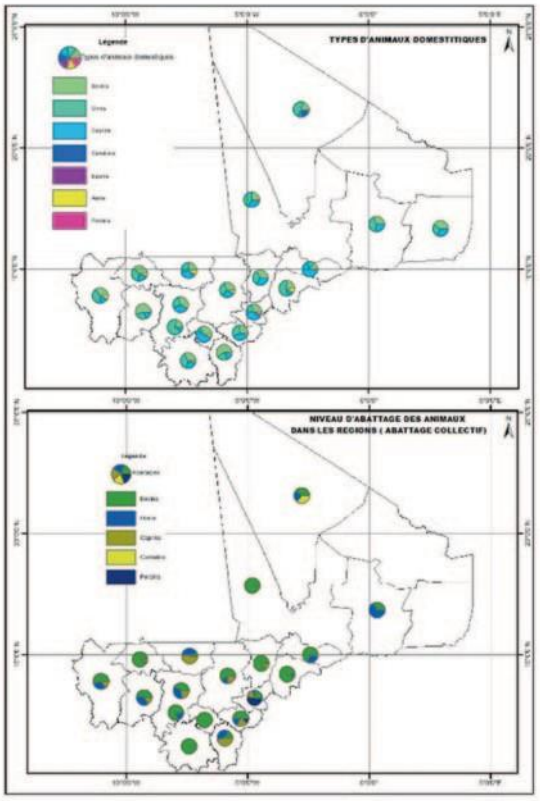

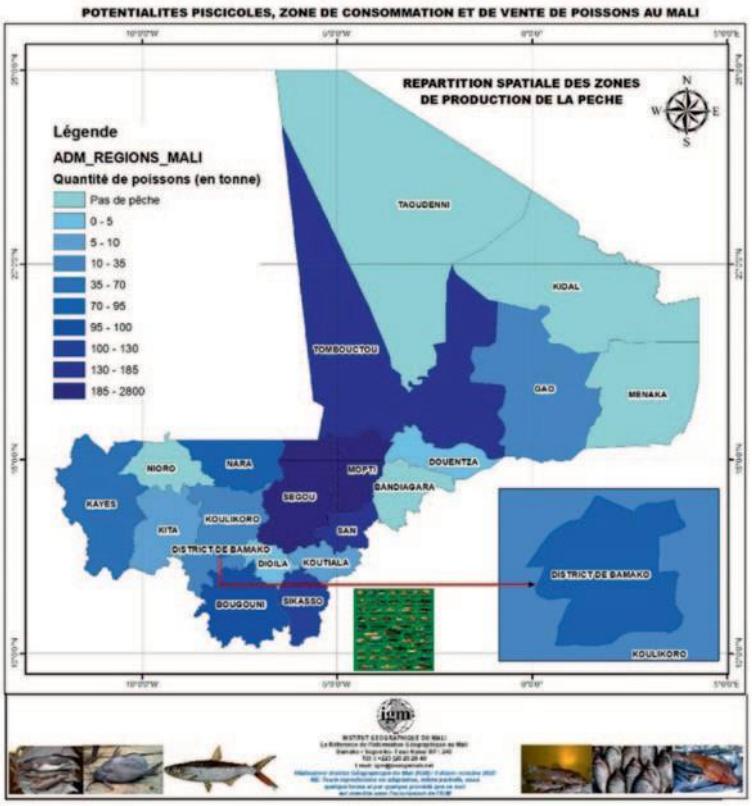

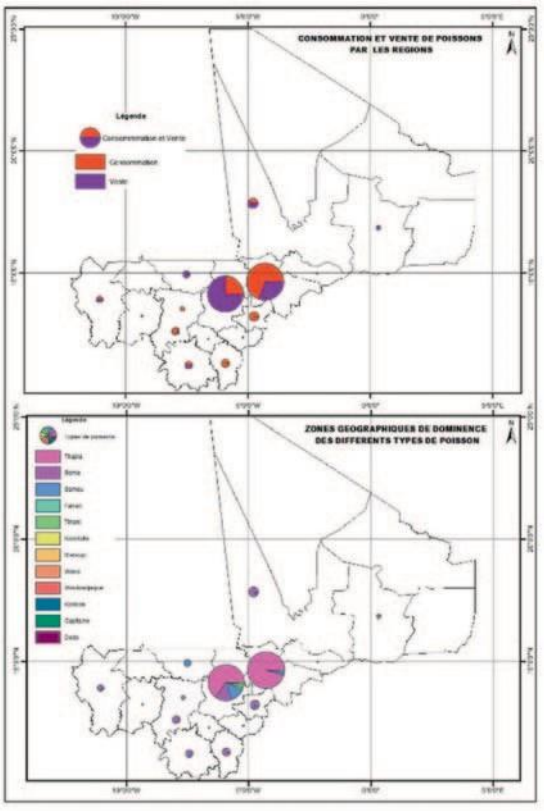

4.5.1.2. خرائط تطلعية

546. ويجري إعداد عدد قليل من الخرائط المرتقبة التي تأخذ في الاعتبار الأهداف المحددة بعد استهداف المراحل العشرية الأربع .(4) وتستند هذه الخرائط المرتقبة إلى المراحل التالية:

-إعادة تأسيس الدولة والتحول الهيكلي للاقتصاد ؛

- التخصص في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ؛

- ارتفاع مستوى التنمية البشرية ؛
- التوحيد.

4.5.1.3. الأطلس الاقتصادي

547. الأطلس الاقتصادي لمالي هو تجميع لمنتجات مختلفة لرسم الخرائط مقترنة بالصور والرسوم التوضيحية لإبراز الموارد والإمكانات والمعالم السياحية لمختلف مناطق مالي.

- الجزء الأول دراسة لمنطقتي مالي ومقاطعة باماكو الجديدتين ؛
- الجزء الثاني تجميع للجرد القائم على الخرائط موارد مالي الاقتصادية وإمكاناتها ؛
- يسلط الجزء الثالث الضوء على الخرائط المرتقبة حسب المنطقة (مقاطعة باماكو والمناطق 19) بشأن المراحل الأربع.(4)
- 4.5.1.4. منظورات لمالي

548. ومن المقرر، من منظور الاستفادة من المكاسب وتوطيدها في المستقبل، تحقيق ما يلي:

- **على المدى القصير:**

549. نشاء هيكل أساسي للبيانات الجغرافية المكانية تابع لوزارة الاقتصاد والمالية .سيكون جزءًا لا يتجزأ من البنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية.

550. تسمح هذه المنصة، المكونة من خادم ومعدات إضافية، بتخزين وصيانة وتحديث البيانات والمعلومات التي تم جمعها ودمجها كجزء من العمل الذي تم القيام به في 2023م-2024م.

- **على المدى المتوسط:**

551. إنشاء برنامج فضائي لاقتناء البيانات والمنتجات الساتلية لتحسين الدعم في مجال رسم الخرائط.

- **على المدى الطويل:**

552. إنشاء وكالة فضائية لمالي، مع إطلاق ساتل للاتصالات السلكية واللاسلكية وساتل لرصد الأرض.

4.5.2. استراتيجية الاتصال

553. ويجري وضع استراتيجية وطنية للاتصالات من أجل التنمية للمساعدة في التصدي للتحدي المتمثل في تعبئة جميع الجهات الفاعلة الإنمائية حول رؤية مالي كورا نتاسيرا 2063م.

555. الاتصالات من أجل التنمية هي عملية استراتيجية ومنهجية ومخططة تستند إلى بحوث قائمة على الأدلة تهدف إلى تعزيز التغيير الاجتماعي والسلوكي الإيجابي والقابل للقياس.

556. وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من جميع البرامج الإنمائية وأن ينطوي على شراكات على جميع المستويات (الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني) لتعظيم قدرة شبكات الاتصال الاجتماعي التقليدية والحديثة على إحداث تغيير في حياة الناس.

557. وحدد تحليل مؤسسي للسياسات والبرامج والاستراتيجيات القطاعية قبل تنقيح الخطة الوطنية لمكافحة الفقر

ما يلي:

- في معظم الحالات، لم تأخذ السياسات الإنمائية الوطنية الرئيسية في الاعتبار الإطار المرجعي والتدخلي المتمثل في الأمراض غير المعدية ؛
- أدت معظم وثائق السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي يتمثل هدفها النهائي في خلق قبول وتغيير سلوك الناس إلى تقليل أنشطة الاتصال إلى الحد الأدنى ؛
- عندما توجد أنشطة للاتصال، فإنها تعاني من انعدام الاتساق والتكامل على الصعيد الوطني ؛
- لا تزال الموارد بجميع أنواعها (البشرية والمالية والمادية والتقنية) المخصصة لأنشطة تسخير الاتصالات لأغراض التنمية غير كافية أو حتى لا تذكر، وتعتمد على الشركاء في التنمية، ومن ثم على حالة عشوائية ؛
- ولا تتعلق أنشطة الاتصال التي تخطط لها أو تنفذها هذه البرامج والاستراتيجيات إلا بدورات الرسوم المتحركة، وإنتاج المعلومات ونشرها، بينما تتمثل روح المجلس الوطني لمكافحة التصحر في إيلاء اهتمام أكبر للاتصال الاجتماعي القائم على المشاركة، وتطوير البحوث، وتدريب الجهات الفاعلة، والتنسيق، وتقييم الرصد.

4.5.2.1. الأهداف

558.
رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م لتحقيق طموحاتها، تحتاج إلى مشاركة جميع أصحاب المصلحة.

559. ولإيجاد هذه الدينامية حول الرؤية، يتمثل الهدف العام لاستراتيجية الاتصال الوطنية في تحسين وتعزيز مستوى مشاركة جميع أصحاب المصلحة لتحقيق المستوى المنشود من التنمية.

560. على وجه التحديد، هذا هو:

- تشجيع إشراك السكان ومشاركتهم في تحديد وتنفيذ التوجهات الإنمائية الرئيسية للبلد، بما في ذلك الماليون الذين يعيشون في الخارج ؛
- الإسهام في تعزيز الحوار الاجتماعي في سياق التنمية وحول الأولويات الإنمائية للرؤية، وتعزيز ثقافة السلام والتماسك الاجتماعي ؛
- تشجيع الدعوة والشراكة لحشد الأموال ؛
- دعم المبادرات الشعبية في مختلف القطاعات الإنمائية المتصلة برؤية عام 2063م وضمان إسماع أصوات المجتمعات المحلية في صميم النقاش المتعلق بالسياسات ؛
- تمكين جميع المسؤولين عن الاتصال أو إدخال الابتكارات في مختلف مجالات التنمية من الحصول على معارف وتقنيات تسخير الاتصالات لأغراض التنمية ؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

561. ويرد المبدأ الأساسي الذي سيسترشد به في تنفيذ هذه الاستراتيجية في المادة 34 من دستور مالي، التي تنص على أن «العمل العام يسترشد بمبادئ تقوم على احترام سيادة الدولة والخيارات السيادية للشعب والدفاع عن مصالحه.»

562. وستستكمل هذه المبادئ الأساسية بمبادئ أخرى، وهي أن الاتصالات من أجل التنمية يجب أن:

- تشجيع الجمع المناسب بين النهج الشاملة والتشاركية واستراتيجيات الاتصال لزيادة أثر البرامج الإنمائية،

والتعجيل بتحقيق النتائج والأهداف المتوقعة، والتركيز على قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على تحقيق نتائج من أجل رفاهها ؛

- ضمان إنتاج ونشر وسائط الإعلام المحلية .وفي هذا السجل، ستُستخدم آليات التنسيق المناسبة لتحقيق ما يلي:
- تحسين نوعية النواتج التعليمية المنتجة في إطار الاتصالات من أجل التنمية ؛
- تنسيق الأدوات والدعم على مستوى مختلف الجهات الفاعلة ؛
- تنظيم الاختبار المسبق والاختبار اللاحق للإنتاج ؛
- القيام بتوزيع المنتجات من خلال اتفاقات الشراكة المناسبة مع هياكل البث الحكومية ؛
- التنسيق الفعال لإنتاج ونشر المواد الاجتماعية - التعليمية ومواد الدعوة على مستوى مختلف أصحاب المصلحة ؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المخصصة.

4.5.2.2. المبادئ التوجيهية

4.5.2.3 . المحاور الاستراتيجية

563. خدم هذه الاستراتيجية **رؤية** مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م، والتي تهدف إلى تسهيل تنفيذها . وهو يستند إلى التوجهات الاستراتيجية للرؤية:

المحور الاستراتيجي 1: الدعوة

564. وبالنظر إلى حجم مشاريع الهيكلة المتوخاة، فإن تنفيذ رؤية رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م ينطوي على تعبئة الأموال المحلية والخارجية.

565. وتعتمد تعبئة الأموال على الاتصالات الجيدة والمتسقة وذات الصلة من البلد. وبالنظر إلى أن صورة البلد عامل في اجتذاب الشركاء التقنيين والماليين وكذلك المستثمرين، فإن هذه الاستراتيجية ستسهم في زيادة تحسين صورة البلد على الساحة الوطنية، دون الإقليمية والإقليمية والدولية من خلال الجمع بين تقنيات التسويق والاتصالات من أجل التنمية.

566. بالإضافة إلى وسائل الإعلام، تقترح هذه الاستراتيجية أيضًا استخدام المؤثرين من خلفيات مختلفة (فنية ودينية وسياسية ودبلوماسية وما إلى ذلك).

المحور الاستراتيجي 2: إبراز هيكلة المشاريع

567. ضمان إبراز المشاريع المنفذة وإمكانية قراءتها من خلال: إنتاج أفلام فيديو عن تنفيذ كل مشروع من أجل رصد تطوره وآثاره

; ونشر الوثيقة والكتيب « **رؤية مالي الجديدة لتقدم بموافقة عام 2063م** »، وقنوات الاتصال الحديثة الأخرى.

المحور الاستراتيجي 3: التعبئة الاجتماعية والاتصال من أجل التغيير السلوكي

568. هذا المحور مبني على الاتصال من أجل تغيير السلوك والتغيير الاجتماعي والتعبئة الاجتماعية. لكي تكون المشاركة فعالة، من المهم أن يفهم أصحاب المصلحة رؤية مالي 2063 حتى يتم تطوير إجراءات الاتصال التي من شأنها تعزيز معرفتهم ومواقفهم وسلوكهم للمساهمة في تحقيق أهدافها.

المحور الاستراتيجي 4: بناء القدرات

569. يهدف هذا المحور إلى تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة من أجل تعزيز تنفيذ أفضل لاستراتيجية

الاتصال للمساهمة في تحقيق أهداف رؤية مالي كورا ɲε تاسيرا 2063، لتشجيع مشاركة الجميع في الأهداف.

570. ولذلك من الضروري أن يرافق تنفيذه جهات اتصال محلية وكفؤة (بناء القدرات) من خلال استراتيجيات تعبئة المجتمعات المحلية.

المحور **الاستراتيجي 5:** رصد التقييم

571. وستركز الاستراتيجية على الجوانب العملية لتنفيذها وعملية ملكية مختلف أصحاب المصلحة لها. ومن المهم أيضا توقع المخاطر والمخاطر التي ستؤخذ في الاعتبار من أجل تحقيق أقصى قدر من النجاح لهذه الاستراتيجية. والغرض من ذلك هو رصد وتقييم أنشطة الاتصال.

4.6. التهديدات والمخاطر

572. تتعرض مالي لتحديات وتهديدات ومخاطر ومواطن ضعف هائلة على الصعيدين الوطني والدولي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على تنميتها وتقدمها نحو السلام والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

على الصعيد الوطني

- **انعدام الأمن**

574. لتهديدات متعددة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والهوية والصراعات الطائفية، وانعدام الأمن السيبراني.

- **استمرار أزمة الطاقة**

575. إن الخروج من ندرة الطاقة شرط أساسي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية .ويمثل ضمان حصول كل فرد على خدمات طاقة موثوقة ومستدامة وحديثة بتكلفة ميسورة تحديا رئيسيا من حيث إنتاج الأغذية، والنشاط الاقتصادي، والعمالة، والدخل، وبالتالي مكافحة الفقر.

- حالة ضعيفة ذات نظام تخطيط إنمائي غير متسق

576. قد أصبحت الدولة هشة مع ضعف القدرة على أداء الوظائف الأساسية لحكم السكان وإقليمها، وقبل كل شيء، تصميم الاتجاهات الرئيسية للتنمية مع نظام تخطيط متماسك وفعال.

577. ويواجه نظام التخطيط في مالي تحديات هائلة، مثل تداخل المهام والبعثات بين مختلف هياكل التخطيط، وضعف الصياغة والمواءمة بين أدوات التخطيط، فضلا عن الاختلاف في التوقيت والاتساق بين الوثيقة المرجعية والسياسات القطاعية والمواضيعية.

- **غيير القيادة السياسية**
-

578. خطر عدم الاستقرار أو حدوث تغيير في مسار الحكم السياسي والاقتصادي يمكن أن يعرض للخطر استمرارية المكاسب من حيث التمزق

بدأت الحكومة الانتقالية في تولي الحكم .ويمكن أن تكون نقطة حاسمة بالنسبة لعملية وضع الرؤية

وتنفيذها.

الإشكالية العملة

579. تشكل القضية النقدية والتحديات الجديدة للتكامل الإقليمي قضية خطيرة لمستقبل الفرانك سيفا لا يبدو أن العملة الموحدة الفرانك سيفا قد أدت إلى تكامل تجاري أكبر في مالي عندما يُعرف أن صادراتها إلى دول CEDEAO الأخرى تمثل بالكاد 8٪ من الحجم الإجمالي، مقارنة بـ 48٪ لكل إفريقيا و 52٪ لبقية العالم.

580. كما يجب أن يأخذ تحليل المسألة النقدية في الاعتبار التطورات من حيث إنشاء تحالف دول الساحل (AES) وآفاق التغيير في النظام النقدي الدولي مع النهاية التدريجية لهيمنة الدولار (واليورو) مع احتمالات وجود عملة احتياطية جديدة لمجموعة البريكس تتماشى مع عملاتها.

•تغير المناخ والتهديدات البيئية الأخرى

581. تظهر الدراسات المختلفة حول تغير المناخ في مالي أن التحديات المناخية الرئيسية التي تواجه البلاد تشمل: الجفاف والفيضانات والرياح القوية وتقدم الصحراء والتغيرات العالية في درجات الحرارة وتلوث الهواء.

582. كما أن نظام هطول الأمطار في مالي يتأثر بشدة بالتقلبات وتغير المناخ مع انخفاض هطول الأمطار إلى جانب ارتفاع تقلبات هطول الأمطار بين السنوات وداخل الموسم.

583. وتتأثر غالبية الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية بالفعل بالآثار الملحوظة لتغير المناخ. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الآثار في المستقبل، وبالتالي ستشكل عوامل محدودة لتنمية المناطق المستهدفة شديدة الحساسية للتغيرات في هطول الأمطار، حيث تستمد معظم الأسر 70 في المائة من دخلها من الزراعة والثروة الحيوانية والحراجة. ولذلك فهي الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

على الصعيد الدولي

584. تعيش مالي بيئة عالمية متعددة الأقطاب وغير مؤكدة، وتغير ميزان القوى والتوازنات الجيوستراتيجية، وتتميز بظهور الاقتصادات الناشئة، وتحرير المناخ، وتفشي الأوبئة الجديدة.

585. ويجب على البلد أن يطور قدرة على التحليل الاستراتيجي وأن يستفيد على أفضل وجه من تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية التي ستتميز بالعولمة، استمرار الصراعات في أفريقيا، والتطور السريع للذكاء الاصطناعي، وتكوين وتعزيز التكتلات الإقليمية الرئيسية، وتقلب الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل التجاري، المنافسة في السوق العالمية بين البلدان ذات المركز الناشئ.

الملاحق

الملحق 1: قائمة متغيرات التحليل الهيكلي

الملحق 2: القضايا الرئيسية

الملحق 3: قائمة أعضاء اللجنة التوجيهية

الملحق 1: قائمة متغيرات التحليل الهيكلي

واختير 63 متغيرا، مقسمة إلى 5 مجالات، هي: الديمغرافيا وتنمية رأس المال البشري (16 متغيرا) ؛ والاقتصاد وتمويل التنمية (22 متغيرا) ؛ والحكومة (14 متغيرا) ؛ والبيئة وتغير المناخ (5 متغيرات) ؛ الشراكة والجغرافيا السياسية (6 متغيرات).

المرفق 1: قائمة متغيرات التحليل الهيكلي

تم اختيار 63 متغيرا، مقسمة إلى 5 مجالات، وهي: الديموغرافيا وتنمية رأس المال البشري (16 متغيرا) والاقتصاد وتمويل التنمية (22 متغيرا) الحكومة (14 متغيرا) والبيئة وتغير المناخ (5 متغيرات) الشراكة والجغرافيا السياسية (6 متغيرات).

المجال 1: الديمغرافيا وتنمية رأس المال البشري (16 متغيرا)	
النمو السكاني	الفقر وعدم المساواة
الهجرة	القيم الثقافية
التحضر	اللغات الوطنية
مستوى التعليم	الدين
نوعية النظام التعليمي	النهوض بالمرأة
البحث والتطوير والابتكار	الشباب والرياضة وأوقات الفراغ
الحالة الصحية	العمالة
التضامن والحماية الاجتماعية	
الأمن الغذائي والتغذية	
المجال 2: الاقتصاد وتمويل التنمية (22 متغيرا)	
تخطيط استخدام الأراضي	ترويج المنتجات الوطنية
النمو الاقتصادي	القدرة التنافسية للاقتصاد
الإنتاج الزراعي	التصنيع
السياحة وصناعة الفنادق	هياكل النقل والنقل الأساسية
حرفة	الموارد المعدنية
الادخار والاستثمار	الطاقة
الديون	أسعار السلع الأساسية
المعونة الإنمائية	السياسة النقدية
الضرائب	التكنولوجيات والاقتصاد الرقمي
الائتمان للاقتصاد	التخطيط الإنمائي
دور القطاع الخاص	
أهمية القطاع غير الرسمي	
المنطقة 3. الإدارة (14 متغيرا)	
الدفاع والأمن	دور المجتمع المدني
الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي	دور الشرعية التقليدية
العدالة	دور وسائط الإعلام والشبكات الاجتماعية
تحديث الإدارة	المواطنة والنزعة المدنية
اللامركزية والهيكلة الإقليمية	مناخ الأعمال
الفساد	أرض
دور الدولة	
الديمقراطية	
المنطقة 4. البيئة وتغير المناخ (5 متغيرات)	
الموارد المائية	الأخطار والكوارث الطبيعية
البيئة المعيشية (النفايات والتلوث والإزعاج)	
التنوع البيولوجي	
الجفاف وإزالة الغابات والتصحر	
المنطقة 5. الشراكة والجغرافيا السياسية (6 متغيرات)	
التكامل الإقليمي والقاري	دور منظومة الأمم المتحدة
ثالثا - العولمة	دور الماليين من الخارج
السياسة الخارجية	
دور المؤسسات المالية الدولية	

المرفق 2: القضايا الرئيسية

ثانيا - الديمغرافيا والمجتمع

(1 ما هي حالة الاستيطان في الإقليم ؟

(2 ما مدى جودة نظام التعليم ؟

(3 كيف وإلى أي مدى سيتطور الفقر وعدم المساواة ؟

(4 هل الثقافة قادرة على الحفاظ على هويتنا وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

(5 ما هي الأدوار التي ستلعبها الأديان في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ؟

(6 ما هو تطور أشكال التضامن التقليدية والحديثة ؟

سادسا - الحوكمة

(7 ما هي طبيعة وطرائق تدخل الدولة ؟

(8 ما هي العقيدة وأداة الدفاع والأمن ؟

(9 ما هو مدى وشكل الفساد ؟

(10 ما هي مصداقية العدالة ؟

(11 ما مدى فعالية الإدارة ؟

(12 ما هو عقيدة وممارسة العلاقات الدولية ؟

(13 ما هي المواطنة والمشاركة المدنية للمواطنين ؟

(14 ما هي قدرات نظام التخطيط والإدارة في مجال التنمية ؟

(15 كيف تتطور اللامركزية والهيكلة الإقليمية ؟

(16 كيف تتغير إدارة الأراضي ؟

الاقتصاد

(17 ما هي سياسة الاستثمار ؟

(18 ما هي الطاقة التي تصبح ؟

(19 أي مستقبل صناعي ؟

(20 ماذا سيكون وضع انفتاح البلاد ؟

(21 ما هي شروط استغلال واستخدام الموارد المعدنية ؟

(22 ما هي حالة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها ؟

(23 ما هو حجم وطبيعة تدخلات القطاع الخاص ؟

(24 ما هو تطور القطاع غير الرسمي ؟

(25 ما هو تحديث القطاع الزراعي وقدرته التنافسية ؟

(26 ما هو مستوى وشروط تمويل الاقتصاد

المرفق 3: قائمة أعضاء اللجنة التوجيهية على المستوى التقني

رقم	الأسماء واللقب	الهيكلة	الوظيفة	رقم الهاتف	إيميل
إشراف/التوجيه					
1	الوسيني سانو	MEF	الوزير		
2	عبد الله تراورى	MEF	أمين العام	66 97 36 09	abtraore74@yahoo.fr
3	جاكارجا دامبيلى	MEF	مستشار التقنقي	75 14 29 51	diak28@yahoo.fr
تنسيف وتنفيذ ومتابعة الأنشطة					
1	محمد زيبو ميغا	CT-CSLP	منسق	66 74 23 24	mahamadouzibo@yahoo.fr
2	باموسى كونى	DNPD	مدير	66 72 10 61	bamoussakone@yahoo.fr
3	ارونا سوغانى	INSTAT	مدير	76 13 89 98	sougane_arouna@yahoo.fr
4	احمد تيجاني حيدارا	DGB	مدير	66 76 72 98	haidara_ahmadout@yahoo.fr
5	إيلي بورسبر اراما	DGDP	مدير	65 77 68 63	arama2008@gmail.com
6	يحي بويا تنديا	DFM	مدير	94 49 00 99	yahiatandina99@yahoo.fr
7	سيدو جمدى	CARFIP	منسق	76 42 07 32	sdjimde@gmail,com
8	بوبكر بن بويى	DNTCP	مدير		
9	فرانسوا كونى	CERCAP	مدير	78 77 98 37	francois.kone@cercap-mali.org
10	أبو بكر ميغا	CT-CSLP	رئيس الوحدة	76 10 95 62	maigaaboubacar83@gmail.com
11	بوبو عمر نياكاتى	CT-CSLP	رئيس الوحدة	76 44 88 85	niakabou@yahoo.fr
12	ساجو كولي كيتا	CT-CSLP	محلل	74 72 50 32	sadiokoly@yahoo.fr
13	محمد كيميسو	CT-CSLP	محلل	76 60 96 97	mkemesso@gmail.com
14	محمد ا ـ إ توري	DNPD	رئيس القسم	66 68 22 00	salinet2012@yahoo.com
15	شيخ عمر غندو	DNPD	رئيس الشعبة	76 28 02 55	cheickoguindo@yahoo.fr
16	عثمان سيسى	DNPD	رئيس القسم	76 49 14 00	ousoucisse@yahoo.fr
17	إبراهيم كونى	DNPD	رئيس الشعبة	76 30 82 79	koibrahima@yahoo.fr
18	السيدة ميغا ماسيتان تراورى	DNPD	رئيس الشعبة	66 69 51 67	massitan_t@yahoo.fr
19	يحيى عبد	DNPD	رئيس الشعبة	66 25 66 29	yehiabdou@yahoo.fr
20	بوبكر كوليبالي	DGB	رئيس القسم	76 36 43 30	boubabaya99@yahoo.fr
21	الحسين تى جالو	DGB	رئيس الشعبة	66 56 84 14	diallo.alhousseini@gmail.com
22	شاكا سيسى	INSTAT	رئيس القسم الفرعي	76 61 42 81	siakacisse79@gmail.com
23	سيدنا عمر مينتا	INSTAT	رئس القسم	76 01 37 86	mintaseidinaoumar@yahoo.fr
24	عمر سيسى	DGDP	مسئول بالشئون الملفات	73 11 14 96	ociss21@yahoo.fr
25	السيدة سوماوورو مريم تنكارا	CARFIP	رئس الشعبة	76 39 40 77	mariatounk8@yahoo.fr
26	جاكارجا كاماتى	ODHD	رئيس الوحدة	66 79 78 69	dikamate@yhoo,fr
27	أمنة عالي تراورى	ODHD	اقتصادي	79 40 00 55	traoreaminataali@gmail.com
28	سيكو كيتا	IGM	مدير	66 73 56 45	mskeita2002@gmail.com
29	موديبو كامارا	IGM	نائب المدير	76 43 09 08	cmodibo59@yahoo.fr

30	إيسياك دمبلى	IGM	مدير الانتاج	76 31 54 23	issiakadembele2010@gmail.com
31	مارك دامبيلى	IGM	مدير التعليم	66 71 07 64	dembelemarc20@gmail,com
32	صالح دمبيلى	IGM	مدير الإدارة والمالي	76 39 63 44	salifsinadembele@gmail.com
33	محمد س توری	IGM	رئيس الخدمة	97 30 39 96	mahamanestoure@yahoo.fr
34	غمبا كاميسوغو	ANCD	مدير الانتاج	77 23 19 63	guimbakamissoko609@gmail.com
35	محمد أ كانتى	ANCD	نائب المدير	66 43 71 26	kantetrois@yahoo.fr
36	موسى جارا	AEDD	ريس القسم	72 14 29 41	moussadiar2006@yahoo.fr
37	لاجي كامارا	AEDD	رئيس الشعبة	66 78 16 38	camaraladji@hotmail.com
38	براهيما كاتى	CPS SEEUDE	ريس القسم	76 50 16 32	brehikant@gmail.com
39	ممدو سوغودوغو	DCM	ريس القسم	79 99 03 03	mamadou.sogodogo@outlook.fr
40	الحاج علي غربا كونتا	CES-MAECI	خبير	76 18 74 32	garbahadialy@gmail.com
41	محمد جيلا	CPS- CI	نائب المدير	73 38 71 49	djillam@yahoo.fr
42	درمان كوليبالي	ONDD	نائب المدير	76 10 29 98	coulibaly_dramane48@yahoo.fr
43	سيبيري تراورى	DNP	رئس القسم	76 01 42 99	sibirytraore@gmail.com
44	لمين سونتورا	USSGB	محاضر	93 91 22 59	sountoural@gmail.com
45	كولونيل ماجور عبد الرحمان سيسى	CRSS	رئس المكتب	66 79 78 52	cisseabdourahamane5@gmail.com
46	ممد برتى	CPS SCJ	مسئول الإداري	67 28 04 75	berthemsb@yahoo.fr
47	موسى كوني	CPS	موظف العالي في الوزارة التربية	79 19 60 70	Asmoisekone@yahoo.fr
الدعم التنظيمي واللوجستي ودعم الاتصالات					
1	محام تراورى	MEF	مسئول بالاتصالات	83 78 13 64	
2	أمنة عمر توری	CT-CSLP	رئيس المكتب الاتصالات	66 72 43 72	bamtourette@hotmail.com
3	فيصال محمد جالو	CT-CSLP	رئيس المكتب الإداري والإدارة	76 03 03 99	faicalmdiallo@yahoo.fr
4	فوسيني توری	CT-CSLP	المكتب الإداري والإدارة	78 45 93 74	tourefous@yahoo.fr

5	السيدة جالو سانى ديكو	CT-CSLP	مدير	66 76 23 86	diallodicko2007@yahoo.fr
6	برهيما ديبى	CT-CSLP	مكتب شؤون الإدارة والتنظيم	76 37 05 75	dembe2001@gmail.com
7	الحسن أغ حمدا	DFM	ريس القسم المالي	76 37 63 60	alhassanehamada@gmail.com
الخبراء الاستشاريون والخبراء					
1	محمد جالو		مستشار	73 48 32 79	mohamed_diallo@hotameil.com
2	ماسا كوليبالي	GREAT	مستشار	66 74 22 20	massa@greatmali.net
مراكز التنسيق في الإدارات الوزارية					
1. وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية					
1	موسى بيلان	MATD	مستشار التقني	79 69 85 90	bilane0809@gmail.com
2	السيدة سيديبى معروفة بجتو	CPS ATFPSI	مديرة	74 10 46 77	djitou70@yahoo.fr
3	عبد السلام جبكيلى	DGAT	مدير	70 11 37 93	
4	عبد الرحمان سيسى	DGCT	مدير	72 72 26 26	abdra_cisse@yahoo.fr
2. وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي وتحديث الإدارة					
1	سوهاهيب كوليبالي	MCENMA	مستشار التقني	66 01 50 90	scoulibaly@numerique.gouv.ml souhacoul3@yahoo.fr
2	عبد القادير كي	DNEN	مدير	70 49 75 69	aky@dnen.gouv.ml kelmeron@yahoo.fr
3	انغولو كوليبالي	CPS ETC	مدير	66 89 18 10/ 76 90 88 43	ngolocoulibaly2007@yahoo.fr
1. وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية					
1	أدم جموتينى	MSDS	مستشار التقني	76 78 99 44	diamoutadama@yahoo.fr
2	د, عيسى تراورى	CPS SDSPF	نائب المدير	76 18 17 70	issatraore1962@gmail.com
4. وزارة التنمية الريفية					
1	بالا كيتا	CPS SDR	مدير	76 12 25 56	ballakoman@yahoo.fr
2	محمدين السغيد	CPS SDR	مسئول عن البرنامج	76 08 62 44	zamaiga@gmail.com
5. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي					
1	ألبير مالى	AMAQ-SUP	نائب المدير	71 38 75 54	mallalbert70@gmail.com

2	حامد نابارى	CPS Education	نائب المدير	76 63 24 05	naparehamidou@yahoo.fr

6. وزارة التربية الوطنية					
1	جاكارجا كونى	CPS Education	مدير	76 28 97 90	diakone1962@gmail.com
2	بوبكر دمبيلي	CPS Education	رئيس الوحدة	76 11 06 68	ddembeleboubacar@gmail.com
7. وزارة الحرف والثقافة والغذاء والسياحة					
1	السيدة سيسوكو سيريماحا هـ جاوارا	MACIHT	مستشار التقني	7641 38 75	d_habibatou2001@yahoo.fr
2	السيدة يايدى جينيبا دولو	CPS SCJ	مديرة	76 42 23 27	yaidedolo2006@yahoo.fr
3	برينو سانوغو	CPS SI-CAEPIP	نائب المدير	76 30 50 99	brunosanogo@gamail.com
4	مصطفى سيسوكو	DFM	نائب المدير	79 41 58 64	sissoko_moustapha@yahoo.fr
8. وزارة البيئة والصرف الصحي والتنمية المستدامة					
1	أمد جالو	MEADD	مستشار التقني	76 31 78 20	diallo55amadou@gmail.com
2	زنتيغي بوا كوني	CPS SEEUDE	مدير	66 62 60 72	zantiguibkone@yahoo.fr
9. وزارة المناجم والطاقة والمياه					
1	موسى أومبوتيمبى	MMEE	مستشار التقني	76 31 66 36	mombotimbe2@yahoo.fr
2	عيسى كوليبالي	MMEE	مستشار التقني	78 80 24 56	coulibalyissa2009@gmail.com
3	داماسا بوارى	MMEE	مستشار التقني	76 16 25 46	bouaredamassa@yahoo.fr
10. وزارة النقل والهياكل الأساسية					
1	ممد سيكو كيتا	IGM	مدير	76 13 89 50	mskeita2002@gmail.com
2	انغولو كوليبالي	CPS ETC	مدير	66 89 18 10/ 76 90 88 43	ngolocoulibaly2007@yahoo.fr
11. الوزارة الوطنية لتنظيم المشاريع والعمالة والتدريب المهني					
1	السيدة ديكو فاطمة عبد الرحمان	MENEFP	مستشار التقني	66 76 06 48	facidick@yahoo.fr
2	أسيكو أحمد	CPS SI-CAEPIP	مدير	76 48 77 22	ahassek@yahoo.fr
12. وزارة التخطيط الحضري والإسكان، المجالات والتخطيط المكاني والسكان					
1	براما تانغارا	MUHDATP	مستشار التقني	76 32 51 45	biramat@yahoo.fr

ISBN 978 99952 888 8 4